مركز دراسات الوحدة العربية

مصطفى البرغوثي

خدعة القرن

أبعادها واستراتيجية مواجهتها



خدعة القرن

أبعادها

واستراتيجية

مواجتها

مصطفى البرغوثي

خدعة القرن

أبعادها
واستراتيجية
مواجتها



الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

البرغوثي، مصطفى

خدعة القرن: أبعادها واستراتيجية مواجهتها/ مصطفى البرغوثي

181 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-917-3

. صفقة القرن. 2. الصراع العربي - الإسرائيلي. 3. القضية الفلسطينية.

. اتفاق أوسلو. 5. المفاوضات الدولية. 6. فلسطين. 7. إسرائيل.

أ. العنوان.

956.9405

العنوان بالإنكليزية

The Ploy of the Century
Dimensions and Confrontational Strategies

Mustafa Barghouti

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

info@caus.org.lb**Email**:

//www.caus.org.lb**http**:

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر 2020

إهداء

إلى شابات وشباب فلسطين

المحتويات

المقدمــة

يتناول هذا الكتاب بالعرض والتحليل وثيقة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه، التي سموها «صفقة القرن»، وكان بالأحرى أن تسمى «خدعة القرن». ولعله بات من الواضح بما لا يدع مجالًا للشك أن هذه الوثيقة ليست سوى محطة جديدة أو خاتمة المؤامرات والمخططات التي تستهدف التصفية النهائية للقضية الفلسطينية. ودونما شك، لم تكن الأمور في الإدارة الأمريكية وحكام إسرائيل تصل إلى هذه الدرجة من الوقاحة التي تمثلها صفقة القرن، وما تتضمنه من ضم وتهويد لأراضي الضفة الغربية، وتصفية للحقوق الفلسطينية لولا تضافر عدة عوامل. **أولها**، قصور الأداء الفلسطيني الرسمي الذي تمثل باتفاق أوسلو، والارتهان الكامل لنهج التفاوض والمراهنة على الوسيط الأمريكي، ومن ثم في حدوث وتكريس الانقسام الداخلي الفلسطيني، وتقنين حركة التحرر الفلسطيني في قفص السلطة المقيدة بالاحتلال.

وثانيها، التحول العالمي، بانهيار الاتحاد السوفياتي، ونشوء مرحلة طويلة، نشهد اليوم نهايتها، من الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، وعلى الوضع في الشرق الأوسط وبخاصة أثناء احتلال العراق وبعده، وترافق ذلك مع التحالف الخبيث الذي بناه بنيامين نتنياهو بين اليمين العنصري الإسرائيلي والاتجاهات اليمينية الأمريكية بمن فيها المحافظون الجدد، والإنجيليون المتطرفون، ومعظم مكونات الحزب الجمهوري الأمريكي.

ثالثها، الانحدار والتراجع الخطير في الوطن العربي، المتمثل بالحروب الأهلية، والصراعات بين بلدان عربية، وخنق التحولات والثورات الديمقراطية، وكلها أمور استغلتها إسرائيل بذكاء لتمرير عمليات التطبيع مع المحيط العربي، بما يرافقها من تراجع في التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

لن نخوض في تفاصيل العاملين الثاني والثالث، فهما خارج حدود القدرة الفلسطينية على التأثير. لكننا سنركز على ما كان يمكن تجنُّبه فلسطينيًا من أخطاء، والهدف ليس إيقاع الملامة، بل التعلم من هذه الأخطاء، وبعضها كان، من دون شك، فادحًا، من خلال حوار نقدي موضوعي يساعدنا على استخلاص العبر.

فشل اتفاق أوسلو لأنه بني على اعتقاد خاطئ بأن إسرائيل والحركة الصهيونية مستعدة للقبول بحل وسط، ثم اتضح أن إسرائيل استخدمت اتفاق أوسلو لكسب الوقت، وفرض أمر واقع جديد على الأرض من جانب واحد، ولتكريس نظام التمييز العنصري الأسوأ في تاريخ البشرية، إضافة إلى استخدام الاتفاق لإحداث شرخ في الصف الفلسطيني، وكمدخل للتطبيع مع العالم بما في ذلك الوطن العربي.

ولعل أخطر ما حدث مؤخرًا كان إقرار قانون القومية التهويدي في الكنيست الإسرائيلي، الذي يعني شيئًا واحدًا هو «أن فلسطين بكاملها لليهود فقط» و«أن حق تقرير المصير محصور باليهود فقط»، وبالتالي فإن ما تكرّسه إسرائيل بعد 27 عامًا على اتفاق أوسلو، هو منظومة أبارتهايد وتمييز عنصري أسوأ مما كان قائمًا في جنوب أفريقيا. وفشل نهج المفاوضات فلسطينيًا لأنه استند إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تكون راعيًا نزيهًا للمفاوضات. ولعلها مفارقة تاريخية أن ذكرى ربع قرن على توقيع الاتفاق ترافقت مع إعلان الولايات المتحدة إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير في واشنطن، بينما مثل إعلانًا إسرائيليًا أمريكيًا مشتركًا لوفاة وانتهاء ما سمي اتفاق أوسلو.

هناك خمسة أخطاء كبيرة ارتُكبت، واستغلتها إسرائيل أكثر فأكثر في اتفاق أوسلو، هي:

1 ـ الاعتراف غير المتكافئ، حيث اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل، دون أن تعترف إسرائيل بدولة فلسطين، ودون تحديد حدود «دولة إسرائيل».

2 ـ تم توقيع الاتفاق من دون اشتراط وقف الاستيطان كما كان يطالب حيدر عبد الشافي، وفي النتيجة ارتفع عدد المستوطنين عند توقيع الاتفاق من 111 ألف مستوطن، إلى 750 ألف مستوطن اليوم.

3 ـ أن الاتفاق كان جزئيًا انتقاليًا ومرحليًا من دون الاتفاق على النتيجة النهائية التي يسير نحوها التنفيذ المرحلي، وبالتالي بقيت القضايا الرئيسية مؤجلة، ومن ثم طبقت إسرائيل خططها

المنفردة في شأن كل منها، كالقدس، والاستيطان، والحدود، والأمن، والمياه. وبالمقارنة بحالة جنوب أفريقيا يمكن ملاحظة الفرق الجذري بين النهج الذي تبناه نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الأفريقي والنهج الذي سار عليه الجانب الفلسطيني.

رفض مانديلا البدء بالمفاوضات قبل إقرار قادة النظام العنصري بمبدأ «صوت واحد لكل إنسان في جنوب أفريقيا»، وهذا عنى الاعتراف أن نتيجة المفاوضات ستكون إنهاء نظام الفصل العنصري، ورفض البدء بالمفاوضات الرسمية قبل الإفراج عن جميع الأسرى في سجون النظام العنصري، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي والاعتراف به. وقد رفض مانديلا الانفراد بالمفاوضات وأصر على التواصل مع كل قيادة المؤتمر الوطني والحصول على موافقتها على كل موقف يتخذه.

في المقابل أجريت مفاوضات أوسلو في سرية مطلقة حتى على الوفد الفلسطيني الرسمي المكلف بالتفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، ولم تقر إسرائيل بإنهاء الاحتلال الذي أنكرت وجوده، ولم تعترف بمنظمة التحرير إلى أن وقَّعت الاتفاق، بل إن ذلك الاعتراف المنقوص استُخدم كوسيلة إغراء وضغط رئيسية للحصول على تنازلات جوهرية من الجانب الفلسطيني، مثل توقيع الاتفاق من دون وقف الاستيطان، والاعتراف بإسرائيل. والجميع يعرف أن عددًا كبيرًا من المناضلين الفلسطينيين بقي في السجون الإسرائيلية حتى بعد توقيع الاتفاق، وإلى يومنا هذا.

4 ـ القبول بمبدأ تجزئة الأراضي الذي تم في اتفاق القاهرة بعد اتفاق أوسلو عام 1994، وهذه التجزئة تمثل اليوم واحدة من أكبر المشاكل في حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ونتج من تقسيمات (أ) و(ب) و(ج)، نشوء 224 تجمعًا على صورة جزر في الضفة الغربية مقطعة الأوصال بالجدار، والاستيطان، والحواجز، وصارت منطقة (ج) التي تمثّل 62 بالمئة من مساحة الضفة مكرسة بالكامل للاستيطان، ومحرَّمة على التطوير فلسطينيًا.

5 ـ القبول المبدئي في المفاوضات اللاحقة، بفكرة تبادل الأراضي، من جانب المفاوضين الفلسطينيين، الأمر الذي استخدمته إسرائيل أمام العالم لإضفاء شرعية على النشاط الاستعماري الاستيطاني على أساس أن المستعمرات الكبرى ستضم لإسرائيل، ثم أصبح الهدف ضم جميع المستعمرات وإزالة إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي رأيي فإن ما نشهده اليوم هو انتقال الحركة الصهيونية إلى المرحلة الثالثة من مشروعها، إذ كان هدف المرحلة الأولى التي امتدت من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1948، تأسيس الوجود اليهودي في فلسطين بالاستيطان، وتوسيعه بالهجرة اليهودية حتى تنفيذ النكبة وإعلان قيام إسرائيل.

أما المرحلة الثانية فكانت استكمال احتلال باقي أراضي فلسطين وتكرار نموذج التوسع الاستيطاني في القدس وباقي الضفة الغربية، واحتواء نتائج الانتفاضات الوطنية الفلسطينية، مع تغذية الانقسامات الداخلية لإضعاف الجانب الفلسطيني، واستخدام فصل غزة عن الضفة لإبطال تأثير التحدي الديمغرافي.

أما الآن فبدأت المرحلة الثالثة، وهدفها تصفية كل مكونات القضية الفلسطينية بدءًا من حق العودة، وحق الفلسطينيين في القدس، ومرورًا بتصفية فكرة الاستقلال في دولة فلسطينية، وانتهاءً بمحاولة ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من أرض فلسطين التاريخية، وبتحقيق التطبيع مع المحيط العربي على حساب فلسطين وشعبها.

أما منظومة الأبارتهايد العنصرية، فقد أصبحت ضرورة سياسية لاستمرار الاحتلال الكولونيالي الاقتلاعي الإسرائيلي، وللتعايش مع معضلة إسرائيل الكبرى، وهي الوجود الديمغرافي الفلسطيني الصامد ببطولة على أرض فلسطين، سواء في الداخل أو في الأراضي المحتلة عام 1967، وهي منظومة لن تتوقف، بطابعها الصهيوني، عن محاولة طرد الفلسطينيين من فلسطين بكل وسيلة ممكنة، وهذا واحد من أهم اختلافاتها عن نظام الأبارتهايد الذي نشأ في جنوب أفريقيا.

وإذا كان تكرار تجربة التطهير العرقي الشامل التي نفذتها الحركة الصهيونية عام 1948، شبه مستحيل، فإنها تمارس فعليًا الآن تطهيرًا عرقيًا تدريجيًا، يشمل 62 بالمئة من الضفة الغربية بما في ذلك الأغوار والقدس، وذلك يُظهر أهمية ما يجري في البلدة القديمة في القدس، وفي ما يسمى مناطق (ج).

الأمر الجوهري بالنسبة إلينا كفلسطينيين هو إدراك أننا لم نكن، ولسنا، ولن نكون في مواجهة تكتيكية عابرة مع الحركة الصهيونية. بل هي مواجهة استراتيجية شاملة، تستند إلى القناعة بأن الحركة الصهيونية بكل مكوناتها اليمينية واليسارية قد أنهت فكرة، وإمكان، ما سمّي «الحل

الوسط» على علّاته، أو ما يسمّونه دوليًا «حل الدولتين». وبالمناسبة، لم يكن صحيحًا، ولم يعد ممكنًا، الاعتقاد بأن هناك صهيونية معتدلة أو يسارية. الصهيونية عنصرية، ولا يمكن لمعتدل أو يساري أن يكون عنصريًا.

بعض العرب للأسف يظنون أننا نبالغ حين نحذر من مخاطر الحركة الصهيونية على بلدانهم، واقتصاداتهم وثرواتهم، واليوم تبدو الصورة واضحة في محاولة إسرائيل جعل نفسها القوة الإقليمية المسيطرة على كل المحيط الإقليمي عسكريًا، واقتصاديًا، وتكنولوجيًا، وسياسيًا.

ولا يمكن أن يكون الرد على الحركة الصهيونية استراتيجيًا، إن استمر الاعتراف بإسرائيل بعد أن أعلنت أنها تتبنى العنصرية الدينية اليهودية، وبعد أن قررت شطب الحقوق القومية والمدنية للشعب الفلسطيني، وكل حقه في الوجود على أرض فلسطين. كما لا يمكن أن يكون الرد استراتيجيًا إن عاد أي شكل من أشكال التنسيق الأمني مع المنظومة الإسرائيلية، أو إن جرى التعاطي مع ما يسمى الحلول الاقتصادية، أو فكرة دويلة في غزة، أو إن قُبل التعامل من أي كان مع صفقة القرن المرفوضة.

إن الرد الاستراتيجي يتطلب التخلي عن كل ما فشل، وعن وسائل وأساليب المرحلة التي استمرت سبعة وعشرين عامًا منذ أن وُقع اتفاق أوسلو، بمفاوضاتها، وشعاراتها، وأساليبها. والرد الاستراتيجي يتطلب الانخراط الواسع في المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد منظومة الأبارتهايد بكاملها، إلى جانب الجهود السياسية لعزل إسرائيل وسياساتها، كما يتطلب تفعيل وتوحيد طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والأراضي المحتلة والخارج، وتكريس كل السياسات الاقتصادية والمالية لهدف أساسي واحد، هو دعم صمود وبقاء الشعب الفلسطيني. ويتطلب قبل أي شيء، وأهم من أي شيء، إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، وبناء قيادة وطنية موحدة قادرة على مواجهة التحديات وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة وقيادة معركة التحرر الوطني ضد الهجمة الصهيونية. يتطلب التحدي الاستراتيجي ردًّا استراتيجيًّا، فكل وجودنا، وتاريخنا، ومستقبلنا، صار على المحك.

يقف الشعب الفلسطيني اليوم أمام مهمة أكبر كثيرًا من مجرد إنقاذ ما يسمى «حل الدولتين» أو مواصلة المراهنة على حسن نوايا الآخرين المنشغلين بهمومهم ومصالحهم. فما فعلته الحركة الصهيونية بوطننا وشعبنا من تطهير عرقي وتهجير، واحتلال اقتلاعي وتمييز عنصري، وما تفعله

اليوم يفرض على الشعب الفلسطيني أن يتصدى لمهمة أكبر وهي تحرير وطنه وإسقاط نظام الأبارتهايد والاستعباد العنصري بكامله، وأن يرسل رسالة إلى العالم، بأن إقدام إسرائيل على قتل فكرة الدولة المستقلة، لا يترك لنا إلا خيار النضال والكفاح من أجل إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي في كل فلسطين.

ويتطلب الرد الاستراتيجي حوارًا فلسطينيًا شاملًا لصوغ إجماع على الهدف الوطني المشترك، بأنه ليس إنهاء الاحتلال فقط، بل إسقاط كل منظومة التمييز والأبارتهايد العنصري في كل فلسطين التاريخية وتطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وهذا الهدف سيكون أساسًا راسخًا لاستعادة التكامل الكفاحي بين كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي الأراضي المحتلة، وفي الخارج بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين المهجَّرين من أرض وطنهم، ولاستعادة ثقة الشعب الفلسطيني بعدالة قضيته وشحن طاقاته للمساهمة في النضال لتحقيقها. وهو يمثل في الوقت نفسه أساسًا مقنعًا لاستنهاض التضامن العربي والعالمي مع الشعب الفلسطيني ولإسناد نضاله العادل. وفي الواقع فإن إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري يحقق ليس الحقوق القومية للشعب الفلسطيني فقط، بما فيها حق تقرير المصير، بل يتجاوزها لتحقيق العدالة المفقودة، وبناء ديمقراطية إنسانية حقيقية يتساوى فيها الناس من دون تمييز أو اضطهاد.

يأتي هذا الكتاب في ثلاثة فصول؛ يعرض الأول مكونات وتفاصيل صفقة القرن ويقدم لها تحليلًا شاملًا لبيان مراميها وأهدافها الحقيقية، بينما يركز الفصل الثاني على تقديم رؤية متكاملة للاستراتيجية التي يجب تبنّيها لمواجهة وإلحاق الهزيمة بمخطط صفقة القرن والضم، ولكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية. أما في الفصل الثالث فأعيد فيه نشر تحليلي للآثار المتوقعة لتوقيع اتفاق أوسلو ضمن مقالة نشرتها في آذار/مارس عام 1998 أي قبل ما يزيد على اثنين وعشرين عامًا، بعد توقيع اتفاق أوسلو بأربعة أعوام، تحت عنوان «ما بعد أوسلو» وتضمنت تحليلًا ليس فقط لمساوئ الاتفاق بل وللعمليات التي تلت توقيعه والتي أوصلتنا في رأيي إلى الوضع الفلسطيني الحالي.

تلك الأطروحة تنبأت في آذار/مارس 1998 بانفجار قادم، وذلك بعد ما حدث بالضبط في أيلول/سبتمبر عام 2000 بانفجار الانتفاضة الثانية. وأظهرت تلك الأطروحة طبيعة العمليات التي تقوم بها إسرائيل لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهي عمليات مهدت موضوعيًا لحالة

الانقسام المؤسفة التي نشأت لاحقًا بين الضفة الغربية والقطاع، وبين حركتي فتح وحماس. وكشفت تلك الأطروحة مبكرًا العملية الإسرائيلية لإنشاء نظام بانتوستات وأبارتهايد عنصري، كحل إسرائيلي، للوجود الديمغرافي الفلسطيني. وربما كان المفيد من إعادة نشر هذه الوثيقة بعد أكثر من اثنين وعشرين عامًا، إظهار أن الفلسطينيين لم يفتقروا إلى الرؤية الصحيحة منذ ذلك الحين، غير أن من امتلكوا السيطرة على القرار في الساحة الفلسطينية وصلاحية التمثيل الرسمي، كانوا يحملون ويطبقون، للأسف الشديد، رؤية مختلفة اتضح لاحقًا كم كانت خاطئة. وهذا ما ندفع ويدفع الشعب الفلسطيني ثمنه اليوم. وليس في ذلك محاولة للإساءة لأحد، إلا لمن يعتقد أن الحق في الاجتهاد، والحق في حرية التعبير إساءة بحد ذاته.

أملي كبير أن يقدم هذا الكتاب إلى أبناء شعبنا، وإلى الشابات والشباب خصوصًا، مرجعًا للرواية والرؤية الفلسطينية، وأن يتيح لبعض من لم يعايش الأحداث التي عايشناها معرفة بما جرى ويجري، وأن يمثل ردًّا مفيدًا على الأيديولوجيا الصهيونية التي حكمت وما زالت تحكم سلوك الحكومات الإسرائيلية، واستُخدمت وما زالت تُستخدم، لبناء وترسيخ نظام الاحتلال الاقتلاعي الكولونيالي، والأبارتهايد العنصري.

وعلى أمل أن يمثل هذا الكتاب أيضًا مساهمة فعّالة في بناء الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية البديلة لتحقيق حرية وانتصار الشعب الفلسطيني في نضاله العادل.

مصطفى البرغوثي

القدس، صيف 2020

الفصل الأول

صفقة القرن أم خدعة القرن

رغم الإجماع الفلسطيني على سوء وخطورة ما سُمي صفقة القرن بوصفها مشروعًا إسرائيليًّا مغلفًا «بغلاف أمريكي»؛ ورغم أن عناصرها الرئيسية باتت معروفة، فإن تحليلها بدقة، ومهنية، مطلوب وضروري لأنها تمثل جزءًا مهمًا، وتعبيرًا واضحًا، عن الاستراتيجية الصهيونية الشاملة في ما يتعلق بالتعامل مع الشعب الفلسطيني وقضيته، بما في ذلك المستقبل الذي تخطط له للضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة.

سنقسم معالجتنا لمشروع «صفقة القرن» إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: يكشف ما تؤكده الوثيقة من تبنٍّ كامل للرواية الإسرائيلية الصهيونية الرسمية.

المبحث الثاني: يحلل منطلقات صفقة القرن وما تتضمنه من أهداف.

المبحث الثالث: مكرّس لشرح مضامين الصفقة ولفضح ما تدّعيه من شمولها لفكرة «دولة فلسطينية» ولتبديد هذه الكذبة الكبرى.

المبحث الرابع: يوضح مظاهر ومضمون نظام الأبارتهايد الإسرائيلي الذي تكرسه «الصفقة».

المبحث الخامس: يكشف حقيقة «وهم» التحسين الاقتصادي للفلسطينيين.

وأود التنويه إلى أن جميع صفحات المراجع المذكورة من وثيقة صفقة القرن لاحقًا، هي بحسب النسخة الإنكليزية الرسمية المنشورة لصفقة القرن على موقع البيت الأبيض في واشنطن.

وقبل الخوض في التفاصيل، لا بد من الإشارة إلى سبعة أمور جوهرية:

أولًا: أن «صفقة القرن» ليست مشروعًا أمريكيًا، بل هي مشروع إسرائيلي صاغه بنيامين نتنياهو ومن معه من أركان اليمين الإسرائيلي العنصري المتطرف، بالتعاون مع فريق دونالد ترامب، وغلّفوه بغلاف أمريكي.

ولا توجد صعوبة في إثبات ذلك فكل ما يحتاج المرء إليه هو العودة إلى كتاب نتنياهو مكان تحت الشمس، الذي أصدره بعد توقيع اتفاق أوسلو، في عام 1994، وكرّسه للاعتراض على الاتفاق، وعلى مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة، ومعظم ما ورد في «صفقة القرن» من رؤية وأفكار واقتراحات، موجود في ذلك الكتاب.

وسنشير لاحقًا إلى مقتطفات تظهر التطابق بين ما أورده نتنياهو، وما نصت عليه صفقة القرن؛ فمثلًا، يقول نتنياهو في الصفحة 14 من النسخة العربية لكتابه، وفي مقدمته للنسخة العربية «بدلًا من الالتزام بتحويل الضفة (الغربية) بكاملها إلى دولة فلسطينية متفجّرة، فإن هذا الكتاب يقدم نهجًا بديلًا لقيام سلام بين إسرائيل والعرب الفلسطينيين، يدعو إلى قيام حكم ذاتي فعلي للفلسطينيين مع الاحتفاظ بسلطات مركزية معينة في معظمها أمني، في أيدي الإسرائيليين... نحن بحاجة إلى واقع جديد على الأرض يربط إسرائيل والفلسطينيين والأردن وذلك لضمان الأمن»[1].

ثانيًا: إن «صفقة القرن» تفترض أن الفلسطينيين قد هُزموا، وعليهم الاستسلام، بالقبول بما تفرضه إسرائيل والولايات المتحدة، وكأنهم يعرضون نهجًا مماثلًا للنهج الذي اتبعته معاهدة فرساي، التي فرض فيها الحلفاء الإذلال على ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

ولم يأتِ ذلك النهج في حينه إلا بحرب عالمية ثانية، مع تأكيد فرضيتين: أولًا أن الفلسطينيين لم يُهزموا؛ وثانيًا أن المعتدي كان وما زال الجانب الإسرائيلي.

وإذ تنضح صفحات «الصفقة» بالإهانة ومحاولات الإذلال للفلسطينيين، وأكثر ما يتجلى ذلك في الشروط الاثنين والخمسين التي وضعتها لإطلاق اسم «دولة فلسطين» على نظام

الغيتوستانات الذي تقترحه، فإنها تتجاهل، أن الفلسطينيين لم يهزموا، ولا ينوون الاستسلام بأي حال من الأحوال، وأن ما هُزم ليس الشعب الفلسطيني بل «الوهم الذي عاشه بإمكان حل وسط مع إسرائيل المتطرفة» والذي تجسد في اتفاق أوسلو وملحقاته.

ومع ذلك يجب إدراك المقصد النفسي الخطير لأسلوب صوغ الصفقة الإعلامي، الذي يرمي إلى إقناع الفلسطينيين أنهم هُزموا، ولا مناص لهم من الاستسلام لشروط وإملاء «صفقة القرن».

ثالثًا: إن «صفقة القرن» مشروع لتصفية جميع عناصر القضية الفلسطينية الرئيسية، بدءًا من حق الفلسطينيين في عاصمتهم القدس، ومقدساتهم الدينية الإسلامية والمسيحية، ومرورًا بحق اللاجئين في العودة، وبحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة حقيقية وتواصل جغرافي وقدرة على الحياة، وانتهاء بحق الفلسطينيين المُصان في القانون الدولي في المساواة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

رابعًا: تمثل الصفقة «محاولة خبيثة لإلغاء القانون الدولي، والشرعية الدولية، ولشطب القرارات الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولاستبدالها جميعًا برؤية وصفقة ترامب، وكأن الإدارة الأمريكية الحالية تملك الحق في أن تكون المشرع الأوحد للعالم، والمرجعية الوحيدة لأي اتفاقيات مستقبلية.

خامسًا: يعرف من كتبوا صفقة القرن أنهم لن يجدوا خائنًا فلسطينيًا يستطيع القبول بها. وقد قاموا بصوغها بما يضمن رفضها فلسطينيًا، والهدف من ذلك منح الشرعية الأمريكية لكل ما قامت به إسرائيل في فلسطين من مخالفات وخروق للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والشرعية الدولية، بما في ذلك الاستيطان الاستعماري، وخروق حقوق الإنسان، وتكريس العنصرية عبر ما يسمى قانون القومية اليهودي، وما أنشأته من منظومة تمييز عنصري وأبارتهايد هي الأسوأ في تاريخ البشرية. إضافة إلى منح الشرعية لما تخطط له حكومة إسرائيل من ضم لمعظم أراضي الضفة الغربية.

سادسًا: يمثل التطبيع بين الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي والدول العربية، هدفًا رئيسًا «للصفقة» لعزل الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإضعافه، وكسر مقاومته لمخطط التصفية،

ولفتح الأبواب على مصراعيها أمام إسرائيل للهيمنة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية على المنطقة بكاملها، ولتعزيز قدرتها التنافسية مع القوتين الإقليميتين إيران وتركيا، مع تكريس وضع المحيط العربي كـ«مفعول به» وليس كفاعل في الصراع الدائر في المنطقة.

سابعًا: كما كتب الباحث دانييل ليفي، فإن وثيقة صفقة القرن مليئة من أولها إلى آخرها بنصوص مقصودة تنضح بالكراهية للفلسطينيين، ولا تفوِّت أي فرصة للحطِّ من شأن الفلسطينيين وإهانتهم. وأن لغتها تفوح بالعدوانية والعنصرية، وهي كما وصفها «خطة كراهية وليست خطة سلام»[2].

أولًا: صفقة القرن تبنٍّ كامل للرواية الصهيونية اليمينية الإسرائيلية

تكرر وثيقة صفقة القرن في منطلقاتها، وفي كل صفحة من صفحاتها، الرواية الإسرائيلية، وتتعمد في الوقت نفسه أن تغتال الرواية الفلسطينية. ولا يمثل انحياز الإدارة الأمريكية الجليّ لإسرائيل في هذه الوثيقة أمرًا جديدًا، إذ كان هذا نهجًا ثابتًا لكل الإدارات السابقة، لكن الجديد في انحياز إدارة ترامب، أنه يمثل تحالفًا مع أكثر الاتجاهات عنصرية ويمينية في إسرائيل وفي مقدمهم نتنياهو وغانتس ونفتالي بينت وليبرمان. لذلك لا يبدو مستغربًا أن جزءًا جوهريًّا من كُتّاب الأعمدة والمقالات في الصحف الإسرائيلية يهاجم صفقة القرن، من منطلق أنها بتبنّيها للعنصرية اليمينية الإسرائيلية، تجر إسرائيل إلى كارثة نظام الأبارتهايد، الذي يعني بحسب تعبير هؤلاء الكُتاب نهاية إسرائيل كـ«دولة ديمقراطية».

أول مظاهر تبنّي الرواية الإسرائيلية، هو اعتماد الادعاء أن إسرائيل هي الضحية في الصراع الدائر، وأن أعداءها يهددونها بالفناء، وبالتالي فإن كل رؤية «برادايم» الصفقة قائمة على استخدام الذريعة الأمنية الإسرائيلية (غير الصحيحة) لتبرير التعدي على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وعلى حقهم في السيطرة على حدودهم، وعلى حقهم في السيادة، وعلى حقهم في الدفاع عن النفس. هذه الرؤية، تتجاهل أن إسرائيل تملك واحدًا من أقوى وأكثر الجيوش تطورًا في العالم، وهو الأقوى في المنطقة بالتأكيد، وأن إسرائيل تملك مئات القنابل النووية، بل وعددًا من القنابل الهيدروجينية، إضافة إلى تمتُّعها باتفاقيات تحالف أمني استراتيجية مع الولايات المتحدة.

وتتجاهل هذه الرواية حقيقة أن معظم الضحايا في النضال المحتدم منذ بداية القرن الماضي هم الفلسطينيون، ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى عدد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال الأعوام

العشرة الماضية (3711 شهيدًا) مقارنة بعدد القتلى الإسرائيليين (193) وعدد الجرحى الفلسطينيين الذي تجاوز خلال الحقبة نفسها مئة ألف جريح (104923) مقابل 4672 جريحًا إسرائيليًّا[3]، وإلى أن عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية أكثر من 5700 أسير وأسيرة فلسطينيون، مقابل أسيرين إسرائيليين لدى الفلسطينيين، أو أن نقارن عدد الجثامين التي تحتجزها إسرائيل (253) بعدد جثمانين إسرائيليين محتجزين (على الأغلب) في قطاع غزة[4].

ونحن كفلسطينيين لا نريد لأحد أيًّا كان أصله، أن يُقتل أو يُجرح أو يؤسر، ولا نريد ذلك لأنفسنا بالطبع، ولكن النسبة والتناسب بين من قتلوا من الفلسطينيين والإسرائيليين هي 1:20، والأمر نفسه ينطبق على تناسب الجرحى. وإن دل ذلك على شيء فهو أن المُهدَّد، والمُعرَّض للخطر، هو أمن الفلسطينيين أكثر من أمن أي طرف آخر. إن طرح موضوع الأمن كأنه يخص الإسرائيليين فقط، ولا علاقة للفلسطينيين بالحاجة إليه، أمر ليس غير صحيح فقط، بل إنه ينمّ عن عنصرية مفرطة، لا تحسب الفلسطينيين بشرًا متساوين مع الإسرائيليين.

وتتجاهل الرواية أن إسرائيل هي من تحتل أرض الفلسطينيين وليس العكس، وهي التي تسيطر على أرضهم، ومياههم وحدودهم، ومصادرهم الطبيعية. لذلك يبدو سخيفًا وضع كل الثقل في بنود الصفقة لمصلحة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، من دون ذكر أو مراعاة الحاجات الأمنية الفلسطينية.

النقطة الثانية في تبني الرواية الإسرائيلية الإصرار على استخدام تعبير «النزاع» (Conflict)، وعدم ذكر كلمة الاحتلال أو التهجير مرة واحدة في «صفقة القرن»، حيث يوصف وضع الأراضي المحتلة بأنه «خلاف على الأرض» (Territorial Dispute)[5]. ومن المعروف أن النزاع يدور عادة بين طرفين متنازعَين على شيء ما أو أرض ما، وذلك لا ينطبق على الحالة الفلسطينية حيث يخوض شعبٌ تحت الاحتلال نضالًا ضد من يحتلونه، وضد من هجّرونه من أرضه، ومارسوا التطهير العرقي والتمييز العنصري تجاهه.

النقطة الثالثة، إنكار أن شبه جزيرة سيناء كانت أرضًا محتلة، وأعادتها إسرائيل إلى مصر بعد اتفاق السلام، فالوثيقة تشير إلى أن إسرائيل بادلت جزءًا مهمًّا من الأراضي (أي أراضي إسرائيل) بالسلام (Exchanged Sizeable Territories for the Sake of Peace)[6]. وفي الصفحة الثامنة من الوثيقة تعيد الإدارة الأمريكية التأكيد أن إسرائيل انسحبت من مناطق تم

الاستيلاء عليها في «حرب دفاعية»(وليس تم احتلالها) وتصفه بأنه نادر الحدوث تاريخيًّا[7]. والهدف طبعًا، نسف الحاجة إلى إنهاء الاحتلال عن الأراضي المحتلة لأن الوثيقة لا تعدّها أصلًا أرضًا محتلة. وفي الصفحة نفسها تؤكد وثيقة «صفقة القرن» أن إسرائيل «انسحبت من 88 بالمئة من الأرض التي استولت عليها عام 1967» والتي تمثل بحسب رأي الوثيقة «أراضي أكدت إسرائيل مطالبها القانونية والتاريخية فيها، حيث تمثل جزءًا من الوطن السالف للشعب اليهودي»[8].

أي أن الوثيقة تؤكد، وهذا ما يجب أن يتنبّه إليه الشعب المصري أن سيناء هي جزء من وطن الشعب اليهودي، وذلك يشمل ما تبقى من الأراضي التي استولت عليها عام 1967 أي كل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، التي تمثل الـ 12 بالمئة الباقية في حوزة إسرائيل. وهكذا فإن الوثيقة تعدّ هذه الأراضي جزءًا من أرض الدولة اليهودية تاريخيًا، وليست أراضي محتلة بحسب ما أقرّه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

أما **النقطة الرابعة** في تبنّي الرواية الإسرائيلية فتتمثل بعدِّ النضال الفلسطيني المشروع إرهابًا، ووصف الكثير من المنظمات الفلسطينية بالإرهابية، مع تجاهل مطلق لكل أنواع إرهاب الدولة والعنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين؛ حيث تكرر وثيقة الصفقة أنه «رغم أن المواطنين الإسرائيليين يعانون معاناة كبيرة نتيجة «الإرهاب» والعنف فإن إسرائيل ما زالت ترغب بالسلام»؛ وأن قوانين السلطة تحفز الإرهاب[9]؛ وأن «غزة تدار من جانب منظمات إرهابية، حماس والجهاد وآخرين»[10]؛ وأن «إسرائيل شدَّدت الحصار على غزة لأسباب أمنية»[11].

النقطة الخامسة تتمثل بتبنّي الادعاء الإسرائيلي أن إسرائيل انسحبت من غزة، ثم لاحقها الفلسطينيون بالعنف والصواريخ والإرهاب. بحسب الوثيقة «إسرائيل انسحبت من غزة منذ خمسة عشر عامًا»[12]؛ و«إسرائيل انسحبت من غزة وقوبلت بالصواريخ»[13]؛ وأن «حماس هي سبب المعاناة الإنسانية في غزة»[14]. وتتجاهل وثيقة «صفقة القرن» أن إسرائيل لم تنسحب من قطاع غزة، بل أعادت نشر قواتها حوله، وغيَّرت نمط احتلالها له، ولم تنهِ هذا الاحتلال. إذ كيف يمكن الادعاء بأن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة، وهي ما زالت تسيطر على جميع معابره (باستثناء معبر رفح المفتوح جزئيًّا) وعلى أجوائه وعلى بحره، وعلى مجاله الكهرومغنطيسي، وعلى كل حدوده، بل إنها تفرض منطقة عازلة داخل قطاع غزة وعلى امتداد شريط حدوده، بما يصل إلى 24

بالمئة من مساحة مجمل القطاع. ومعظم الضحايا الذين استشهدوا خلال مسيرات العودة، قتلهم الجيش الإسرائيلي في هذه المنطقة العازلة.

إضافة إلى ذلك تفرض إسرائيل حصارًا محكمًا على قطاع غزة أدى إلى كارثة إنسانية شاملة، وإلى تلوث المياه وتملُّحها، إضافة إلى تلوث معظم الشواطئ، إلى درجة أن الأمم المتحدة أعلنت أن قطاع غزة لن يكون صالحًا للحياة في عام 2020. وتحد الإجراءات الإسرائيلية من حرية الحركة، حيث أشار تقرير منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) إلى أن إسرائيل سمحت في عام 2019 لنحو 462 شخصًا في المتوسط بعبور معبر بيت حانون يوميًا مقابل نحو 24000 شخص يوميًا في المتوسط خلال عام 2000. ولا حاجة إلى التفصيل في الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي شن ثلاث حروب على قطاع غزة واقتحم معظم أراضيه في أعوام 2008 و2012 و2014 وهو ما أدى إلى وقوع آلاف القتلى والجرحى.

النقطة السادسة في تبنّي الرواية الإسرائيلية، تتمثل بتكرار الرواية الإسرائيلية بأن «السلطة الفلسطينية تمارس التحريض وتحفز على الإرهاب»، حيث تشير الوثيقة إلى أن «قوانين السلطة تحفز على الإرهاب»[15] وأن «السلطة موبوءة بالفساد والمؤسسات الفاشلة»[16]، وأن «إعلام ومدارس السلطة تنشر ثقافة التحريض»[17]. ولا تشير الوثيقة بالطبع إلى طوفان التحريض الذي يمارَس في الإعلام والمناهج الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وبخاصة تحريض الكثير من حاخامات المؤسسة الدينية اليهودية.

النقطة السابعة في تبنّي الرواية الإسرائيلية تتمثل بتكرار المقولات الإسرائيلية في شأن القدس، حيث تنص الوثيقة على أن «الإسرائيليين في القدس كانوا مهددين قبل عام 67 برصاص القناصة»[18] وأن «إسرائيل صارت حاضنة جيدة للقدس (بعد الاحتلال عام 1967).

وخلال إشراف إسرائيل كانت القدس مدينة مفتوحة وآمنة»[19] و«اعتماد الرواية الدينية اليهودية لتاريخ القدس»[20]. تمثل هذه الادعاءات الواردة في وثيقة صفقة القرن كذبًا مكشوفًا وافتراءً، حيث تتجاهل أن إسرائيل فصلت القدس ومحيطها عن سائر الضفة الغربية، وبالطبع عن قطاع غزة، وأن أكثر من 90 بالمئة من سكان الأراضي المحتلة ممنوعون من دخول القدس إلا بتصاريح إسرائيلية لا يحصل معظمهم عليها، وأن المسجد الأقصى يتعرض لاقتحامات يومية، وأن الكثير من خطبائه وحراسه يُمنعون دوريًا من دخوله لأسابيع وأشهر، وأن عشرة آلاف منزل

فلسطيني مهددة بالهدم في القدس، وأن رخص البناء في المتوسط تساوي عدد المنازل الفلسطينية المهدمة كل عام.

أما **النقطة الثامنة**، فتتمثل بتبنّي الرواية الإسرائيلية «أن سكان غزة يُستخدمون كدروع بشرية ورهائن»[21] لتبرير العدد الهائل من المدنيين الفلسطينيين الذين يُقتلون برصاص وقصف الجيش الإسرائيلي.

النقطة التاسعة، وليست الأخيرة بالطبع، تتعلق بتكرار روايات نتنياهو عن مبررات عدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير وثيقة صفقة القرن «إلى ضيق الشريط الساحلي الإسرائيلي»[22] وإلى «الخطر على مطار بن غوريون»[23] وإلى «أن إسرائيل تحتاج إلى غور الأردن لأغراض أمنية»[24]. ويساق ذلك لتبرير «الحاجة إلى سيطرة إسرائيل على الأجواء»[25]. وتتجاهل الوثيقة أن إسرائيل ترتبط بمعاهدة سلام مع الأردن، ولا يوجد خطر حدودي من الناحية الأردنية. ولكن كل ذلك يمثل نموذجًا للاستخدام الخبيث والمتلاعب (Manipulative) لحجّة الأمن «والحاجة إلى الأمن» لتبرير تصفية الحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق الفلسطينيين أنفسهم في الأمن.

أما **النقطة العاشرة** فتتمثل بالتبني الكامل لرفض إسرائيل فكرة وجود قوات دولية، بذريعة عدم نجاحها في تجارب سابقة.

ثانيًا: منطلقات «صفقة القرن»

من المهم بمكان كشف منطلقات وثيقة «صفقة القرن»؛ فهذه المنطلقات تمثل الفرضيات التي تحكمها من البداية إلى النهاية، وهي تطرح كمسلّمات على جميع الأطراف، وبخاصة الفلسطينيون، القبول بها من دون نقاش، وهي تؤلف بمجموعها مرجعية لكل القضايا المطروحة في الوثيقة.

سنعدد هذه المنطلقات الخاطئة من وجهة نظر الشعب الفلسطيني، ومن وجهة نظر العدالة، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والمرجعيات المختلفة لما سُمي «عملية السلام»:

المنطلق الأول: افتراض أن إسرائيل هي الضحية في ما يسمى «النزاع» الدائر، الذي يمتد إلى افتراض مسبق آخر، وهو أن الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين ليسوا بشرًا متساوين في الحقوق والواجبات.

لذلك فإن العمود الفقري لكل «الصفقة» الذي يمتد عبر كل صفحاتها، هو «الحاجات الأمنية الإسرائيلية» من دون مساواة ذلك بالحاجات الأمنية الفلسطينية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تبرر الوثيقة تحديد صلاحيات الدولة الفلسطينية بالقول «للفلسطينيين حق حكم أنفسهم ولكن من دون مقدرات يمكن أن تهدد إسرائيل»[26].

غير أن خديعة الصفقة تتجاوز عدم التكافؤ المذكور، لتستعمل أمن إسرائيل كذريعة، وحجة، لكل عملية شطب للحقوق الفلسطينية، ولكل عملية سلب لما يجب أن يكون أرض الدولة الفلسطينية، وللكم الذي لا يُعَد ولا يُحصى من المس بالحقوق الوطنية والإنسانية للفلسطينيين، حيث تشير وثيقة الصفقة «إلى تقييد الصلاحيات السيادية في المناطق الفلسطينية لإبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية»[27].

والأمر المذهل هو قدرة إسرائيل على الإدعاء بأنها الضحية، رغم أنها من قام بارتكاب «جريمة النكبة» وتهجير 70 بالمئة من الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تدمير وإزالة أكثر من 500 قرية وتجمع فلسطيني عن بكرة أبيها، وأنها (أي إسرائيل) هي من يحتل الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة ومرتفعات الجولان منذ عام 1967 في ما أصبح يعرف بـ«الاحتلال الأطول في التاريخ الحديث»، ورغم أنها من يفرض قوانين عنصرية حولت إسرائيل إلى نظام أبارتهايد أسوأ مما كان في جنوب أفريقيا. وإسرائيل هي الضحية بمفاهيم «الصفقة» رغم جبروتها الاقتصادي والعسكري وامتلاكها للأسلحة النووية.

وإسرائيل هي الضحية، رغم أن عدد من قتلوا من الفلسطينيين ومن جُرحوا يفوق أضعاف مثيلهم من الإسرائيليين. وما يهم هنا، هو توضيح الأسلوب المراوغ الذي يستخدم لجعل إسرائيل الضحية، رغم أنها القوة المحتلة والجهة المسيطرة والقامعة، قبل صفقة القرن وبعدها، وهو استخدام معاناة اليهود عبر العصور، على يد اللاسامية في أوروبا، والهولوكوست على يد الفاشية الألمانية، وفي البوغرومات الروسية، لإلصاق صفة الضحية الدائمة بإسرائيل المعاصرة، ولجعلها محصّنة أمام القانون الدولي، بل وفوق هذا القانون. وهذا الأسلوب يتجاهل أولًا، أن الفلسطينيين لم يكونوا يومًا جزءًا من، أو مسؤولين عن، جرائم القمع الوحشي الذي تعرّض له اليهود في أوروبا أساسًا، والذي لا ينكره الفلسطينيون ولا ينفونه بأي حال من الأحوال كما يتجاهل ثانيًا، أن من يقومون باضطهاد الفلسطينيين اليوم من حكام إسرائيل وأجهزتها، يسيئون بتصرفاتهم لذكرى أولئك اليهود الذين عانوا النازية واللاسامية، وليست مصادفة أن بعض الناجين من جرائم المحرقة النازية، يقفون متضامنين مع الشعب الفلسطيني ومعاناته، لأنهم يشعرون أن واجبهم الأخلاقي كضحايا للقمع أن يقفوا إلى جانب كل من يتعرض للقمع، حتى لو كان على يد حكام إسرائيل أنفسهم.

المنطلق الثاني: اعتبار أن الواقع القائم الذي أنشأته إسرائيل بقوة الاحتلال والسلاح، هو الأساس لرسم معالم المستقبل، وخرائط الحدود، والحقوق؛ حيث تشير الوثيقة في صفحتها الثالثة إلى أن «رؤيتها تنطلق من وقائع اليوم»[28]، وتنفي بضربة واحدة كل الاتفاقيات السابقة، وتشطب وعود «أوسلو» بمناقشة قضايا الحل النهائي (اللاجئين والحدود، القدس، الأمن، المياه، والمستوطنات) التي رحَّلها اتفاق أوسلو لست سنوات، لتمتد إلى سبعة وعشرين عامًا، كي تأتي صفقة القرن لتطلق عليها رصاصة الموت، من منطلق أنها تنطلق من الواقع!!

وتتجاهل الصفقة أن الطبيعة الانتقالية لاتفاق «أوسلو» البائس تم استغلالها من جانب الحركة الصهيونية لكسب الوقت من أجل فرض «الواقع» الذي تستند إليه الصفقة. خطورة هذا المنطلق لها أبعاد عالمية، فإذا كانت القوة، وما تفرضه من وقائع بقوة السلاح، هي المرجع لكل خلاف، في القرن الحادي والعشرين، فإن ذلك يعني العودة إلى شريعة الغاب. الشريعة نفسها التي أودت بحياة مئات الملايين من البشر الأبرياء في حروب متتالية، كانت أشرسها الحربان العالميتان الأولى والثانية.

وإذا كان منطق الفرض بالقوة المسلحة مقبولًا، فلنا أن نتخيل ماذا سيحدث للعالم بأسره، عندما تُحل كل الخلافات لمصلحة جبروت القوة الطاغية. أي مستقبل ينتظر دول أوروبا الصغيرة، وشعوب بحر الصين، والدول الأفريقية، ومعظم دول آسيا، وأمريكا اللاتينية ونيوزيلندا وغيرها. وإذا قُبل هذا المنطق، فإن الرسالة التي تتلقاها الشعوب ستكون أن عليها إن أرادت حماية نفسها، في عصر شريعة الغاب، أن تبحث عن وسائل لاستخدام العنف، وفقط العنف، في مواجهة العنف الطاغي.

المنطلق الثالث: شطب قضايا الحل النهائي التي أجّلها اتفاق أوسلو، وشطب مبدأ التفاوض حولها، التفاوض نفسه الذي تحدث عنه بوقاحة داني دانون في اجتماع مجلس الأمن الأخير، وشطب القرارات الدولية بما في ذلك ثمانون قرارًا لمجلس الأمن، وسبعمئة قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، وشطب الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية، وميثاق محكمة الجنايات الدولية، وما تُجمع عليه الأغلبية الساحقة من دول العالم، بما في ذلك روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية وغير الإسلامية بعدم شرعية الاستيطان، حتى لو أصبح أمرًا واقعًا، واستبدال كل ذلك بإرادة «ترامب» وصهره، وفريقه، ونتنياهو وزمرته.

المنطلق الرابع: الإملاء الأمريكي، أو كما سمته إحدى باحثات معهد بروكينغز الأمريكي تمارا ويتس «Diktat». فالرئيس الأمريكي وفريقه يُملون، بالتنسيق الكامل مع الإسرائيليين، وعلى الفلسطينيين والعرب والعالم الطاعة. وما قررته صفقة القرن غير خاضع للمناقشة، فالتنفيذ بدأ قبل إعلان الصفقة (الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، والاعتراف بضم الجولان) ولإسرائيل الحق في البدء فورًا بضم الأراضي التي خصصها ترامب لها، من دون أن يملكها، ومن دون تفاوض ومن دون الاستماع لرد أحد.

المنطلق الخامس: عدم المساواة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. للجانب الإسرائيلي الحق في البدء بضم المناطق التي قررت «صفقة القرن» أنه يستطيع ضمها، من دون انتظار لمفاوضات مع الفلسطينيين، ورسم الخرائط يتم بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي فقط، أما الفلسطينيون فعليهم الخضوع لأربع سنوات من الامتحانات العصيبة، وتنفيذ ما لا يقل عن اثنين وخمسين شرطًا (سنعددها في صفحات لاحقة) حتى يحظوا باسم دولة منقوصة السيادة والصلاحيات في غيتوهات مقطعة الأوصال. ومن دون انتظار لأي موافقة فلسطينية، أو عربية، أو دولية، تستطيع إسرائيل كما أعلنت حكومة نتنياهو ـ غانتس أن تبدأ بضم الأغوار وشمال البحر الميت، والمستعمرات الاستيطانية غير الشرعية، ومحيطها (الواسع بحسب نتنياهو)، وهذا سيعني فعليًا ضم وتهويد ما لا يقل عن خمسين بالمئة من أراضي الضفة الغربية، وقد يصل الأمر إلى ضم 62 بالمئة من هذه الأراضي.

المنطلق السادس: استبدال فكرة الدولة الفلسطينية، بمنظومة أبارتهايد وتمييز عنصري، وتحويلها إلى غيتوهات ومعازل مقطعة الأوصال، متصلة بجسور وأنفاق وطرق تستطيع إسرائيل قطعها أو إغلاقها في أي وقت تريد. وتحويل فكرة «الدولة» إلى كيان حكم ذاتي على السكان المقسَّمين، لا سيادة ولا سيطرة على حدوده، ومياهه، وبحره، وأرضه، ومجاله الجوي، ومجاله الكهرومغنطيسي، وخاضع بكل مكوناته للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. وفي الواقع فإن صفقة القرن لا تمثل سوى محاولة لقتل ما سمي «حل الدولتين» الذي طالما روج له المجتمع الدولي، وأقنع الفلسطينيين (بالضغط والإقناع) بقبوله، واستبداله بنظام فصل وتمييز عنصري قد يخجل منه نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا لو كان ما زال قائمًا. وهذا ما أشار إليه بوضوح بيان خمسين رئيس وزراء ووزير خارجية أوروبيين سابقين، حيث قارنوا في بيانهم بين خارطة صفقة القرن وبانتوستانات الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

المنطلق السابع : قلب المشكلة على رأسها: أي البدء بالتطبيع فورًا بين الدول العربية وإسرائيل، ومن دون تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية، على خلاف ما نصَّت عليه «مبادرة السلام العربية». وما قامت به وثيقة «صفقة القرن»، هو قلب المعادلة على رأسها، بالادعاء أن سبب استعصاء الحل، هو «وجود نزاعين منفصلين الأول هو نزاع جغرافي (مناطقي) وأمني،

وخلاف حول اللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين، ونزاع ديني ثاني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على أماكن لها أهمية دينية»[29].

وتدعي وثيقة صفقة القرن أن «غياب علاقات رسمية بين إسرائيل ومعظم الدول العربية والإسلامية فاقم النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين»[30]. وبالتالي فإن الوثيقة تدّعي أن «تطبيع العلاقات بين الدول العربية والإسلامية وإسرائيل سيعطي دفعة لحل المشكلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين»[31].

ولعل هذا المنطلق هو من أخطر ما ورد في صفقة القرن، إذ يحاول أن يطمر النضال الوطني والقومي الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير تحت رداء «نزاع ديني»، مع أن أصحاب الوثيقة يعلمون أن القضية الفلسطينية واضطهاد الفلسطينيين وطردهم من وطنهم هو سبب الخلاف مع الشعوب العربية والإسلامية، بل مع شعوب العالم أيضًا التي تؤمن بقيم الحرية وحقوق الإنسان.

والهدف الحقيقي لهذا المنطلق هو عزل الفلسطينيين وإضعاف قضيتهم أكثر من خلال تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، على حساب القضية الفلسطينية ومن دون حلها. بل إن الطرح الذي يروِّجه نتنياهو باستمرار، هو ضمان عدم تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتعميق الخلل في ميزان القوى بين الفلسطينيين وحكام إسرائيل.

المنطلق الثامن: الأمن الإسرائيلي هو المنطلق، والمرجع، والحكم، والموجَّه في معالجة القضايا كافة، بما في ذلك بنيان الكيان الفلسطيني. لا توجد صفحة تقريبًا، في وثيقة «صفقة القرن» تخلو من ذكر أو شرح حاجات الأمن الإسرائيلي. وكما ذكرنا سابقًا فإن الأمن الإسرائيلي هو الذريعة المخادعة لتبرير المس بالأرض، والحقوق، والسيادة الفلسطينية. كل شيء في الوثيقة وفي الحل المقترح يخضع للحاجات الأمنية الإسرائيلية، التي يجري تضخيمها، وتكبيرها، بادعاءات لا صحة لها، مثل خطر هجوم بري من الأردن، وخطر هجوم بري على مطار «بن غوريون». والمثير في الأمر أن ما ورد في صفقة القرن يتطابق حرفيًا مع ما كتبه نتنياهو من ادعاءات أمنية لتبرير معارضة قيام «دولة فلسطينية» قبل ستة وعشرين عامًا.

ورغم أن الوثيقة تتحدث عن «كيان فلسطيني منزوع السلاح بالكامل» فإنها تصر على أن السيادة للفلسطينيين ممنوعة بسبب الأمن الإسرائيلي، والسيطرة على الحدود والأغوار ممنوعة بسبب الأمن، والسيطرة على الأجواء ممنوعة بسبب الأمن، والسيطرة على البحر ممنوعة بسبب الأمن، وحرية التنقل مقيدة بسبب الأمن، والسيطرة على المعابر والأنفاق والطرق الواصلة بين المدن والقرى الفلسطينية ممنوعة بسبب الأمن، وعقد الاتفاقيات مع دول أخرى ممنوع بسبب الأمن. كل ذلك، من دون أن تتضمن الوثيقة كلمة واحدة عن أمن الفلسطينيين.

تستمر الوثيقة في جنوحها المنحاز لتحدد أن مكونات البنيان الفلسطيني، من أجهزة أمنية، وقوانين فلسطينية ومحاكم وقضاء فلسطيني، يجب أن يُصمم بما يخدم «الأمن الإسرائيلي» وتسمي ذلك «متطلبات مكافحة الإرهاب»[32]. وبالنسبة إلى الوثيقة فإن كل نضال فلسطيني، حتى لو بالكلمة، ولو كان سلميًا بالكامل، هو إرهاب. وإذا كان كل نضال فلسطيني من أجل الحرية إرهابًا، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية والقضاء الفلسطيني، والمحاكم، والسجون الفلسطينية، وحتى المناهج الدراسية الفلسطينية يجب أن تُوجَّه لمحاربته.

وينكشف مقصد الوثيقة ويغدو واضحًا تمامًا عند التمعن في نصوصها، فالهدف ليس «محاربة الإرهاب» ولا توفير «الأمن»، بل إخماد روح الكفاح لدى الفلسطينيين من أجل حقوقهم، وقتل الوطنية في نفوسهم، واغتيال تطلعاتهم، شعبًا، وأفرادًا، للحرية والعدالة الإنسانية. وما تقترحه الصفقة ليس أجهزة أمن تتعاون مع إسرائيل فحسب، بل أجهزة تكون عميلة لها، وخاضعة لإملاءاتها، لذلك هي تتحدث بصراحة عن أهمية «جدية الأجهزة الفلسطينية المطلوبة، في التحقيق والتجسس والاعتقال والسجن ونزع السلاح»[33]. وانسجامًا مع هذه العقيدة الأمنية التي تفرضها الوثيقة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تؤكد الوثيقة الوقف التام والكامل لرواتب عائلات الشهداء الفلسطينيين والأسرى والأسيرات السابقين، والحاليين، واللاحقين.

المنطلق التاسع: الصفقة تعني نهاية المطالب وإلغاء كل القرارات الدولية، وما يعنيه ذلك أن الفلسطينيين بانخراطهم في الصفقة وتنفيذها سيكونون ملزمين بالتخلي عن أي مطالب لاحقة، بما في ذلك حقهم في دولة مستقلة، أو في توسيع صلاحيات كيانهم، وبالتالي التنازل مرة وإلى الأبد عن جميع حقوقهم التاريخية، والقومية، والإنسانية. كما أن عليهم «الاعتراف بإسرائيل [كل فلسطين

التاريخية] وطنًا قوميًا لليهود فقط» و«استبدال جميع القرارات الدولية لمجلس الأمن وللجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرار جديد مضمونه صفقة القرن»[34].

المنطلق العاشر: ربط الفلسطينيين المقيمين في معازل الضفة والقطاع بالأردن. تسعى الوثيقة، بصورة علنية أحيانًا، ومستترة في أغلب الأحيان، للإيحاء بأن مستقبل الفلسطينيين الذين سيعيشون في كيان المعازل سيرتبط تدريجًا، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، بالأردن. وفي ذلك تعبير مخفف عن رؤية نتنياهو الواردة في كتابه مكان تحت الشمس الرامية إلى القيام بخطوات تدريجية لفصل الفلسطينيين عن أرض فلسطين، وجعلهم مواطنين تابعين لدولة أخرى (الأردن) وموجودين بصورة مؤقتة في ما يسمونها «أرض إسرائيل»، تمهيدًا لترحيلهم لاحقًا وتنفيذ مخطط «الأردن هي فلسطين».

المنطلق الحادي عشر: استخدام المرحلية لكسب الوقت لاستكمال مخطط التهويد. تحاول الوثيقة كذلك، تكرار أسلوب «اتفاق أوسلو» في ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، فالكيان الفلسطيني (الدولة المزعومة) لن يتحقق إلا بعد مرحلة تمتد إلى أربع سنوات، وبعد تنفيذ شروط مستحيلة، والهدف ليس الوصول إلى نقطة النهاية، بل استخدام الأسلوب نفسه الذي قام به حكام إسرائيل، لمطّ مدة المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، بما يكفي لكي تستكمل إسرائيل ما يمكن من الوقائع لإنجاز عملية التهويد لجميع الضفة الغربية. وما دامت إسرائيل والولايات المتحدة هما الحكمان الوحيدان على الأداء الفلسطيني، فإن الادعاء سيكون جاهزًا دائمًا، لتحميل الفلسطينيين المسؤولية، واتهامهم بالفشل في تنفيذ الاثنين والخمسين شرطًا لقيام «دولة فلسطينية».

المنطلق الثاني عشر: إلغاء مسؤولية إسرائيل عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين والمساواة بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود القادمين إلى إسرائيل من الدول العربية. وفي خطوة تنم عن الجشع المادي لنتنياهو، تحاول صفقة القرن المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا بالقوة من فلسطين التاريخية، وبعد ارتكاب مجازر وحشية من جانب العصابات الصهيونية ضد عدد من قراهم ومدنهم، وبين اليهود الذين قدموا إلى إسرائيل، أثناء حرب عام 1948 وبعدها.

وتتجاهل وثيقة صفقة القرن أنه وباستثناء من أجبروا فعلًا على مغادرة أماكن إقامتهم من اليهود في البلدان العربية، فإن معظم من غادروا هذه البلدان قاموا بذلك نتيجة جهود وتحريض الحركة الصهيونية التي سعت إلى تجميعهم على أرض فلسطين ولاحقًا في إسرائيل. بل تتجاهل

الوثيقة أن عمليات تفجير واغتيال نظمت من جانب منظمات صهيونية ضد بعض الجوالي اليهودية في العراق ومصر لإجبارها على الرحيل إلى إسرائيل وتسعى الوثيقة إلى إلزام دول عربية بدفع تعويضات ليس فقط لليهود القادمين إلى إسرائيل من الدول العربية، بل لدولة إسرائيل نفسها أيضًا مقابل ما تسميه «استيعابها» لهؤلاء القادمين[35]. وتحاول الوثيقة في إطار محاولة إعفاء إسرائيل من المسؤولية عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين أن تحمل الدول العربية، ووكالة الغوث الدولية، المسؤولية عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين[36] منكرة ما سبَّبه السلوك الإسرائيلي من نكبة للشعب الفلسطيني بتهجير نحو 70 بالمئة منه، ومن تدمير لأكثر من 500 قرية وتجمع سكاني فلسطيني عام 1948. وتعيد الوثيقة تأكيد الموقف الإسرائيلي المتطرف برفض أي حق عودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في «دولة إسرائيل»[37]، بل وتقيّد حق اللاجئين في الوجود حتى داخل ما تسميه الدولة الفلسطينية.

المنطلق الثالث عشر: استبدال الحقوق الوطنية والسياسية، بما فيها حق تقرير المصير، بمشاريع اقتصادية. سنناقش خديعة «الإنعاش الاقتصادي» لاحقًا بالتفصيل، وما يهم هنا هو الإشارة إلى أن الركيزة الأساسية لوثيقة «صفقة القرن» لتبرير إلغاء الحقوق والطموحات السياسية للشعب الفلسطيني هو استبدالها بما تسمّيه «الازدهار الاقتصادي» بل إن رؤية الصفقة بكاملها تقدم تحت عنوان «السلام نحو الازدهار»[38]، وأنها «رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي»[39]. والمنطلق المقدم، يرمي إلى إقناع الفلسطينيين باستبدال أرضهم وحقوقهم، وعاصمتهم، ودولتهم المنشودة، وحقهم في تقرير المصير، بازدهار مزعوم، يتضح لاحقًا أنه يستند إلى خطة إنعاش مزيفة، وعلى البلدان العربية أن تتحمل تكاليفها. بكلمات أخرى، فإن الصفقة تسعى لإجبار الدول الخليجية على دفع «رشوة» للفلسطينيين كي يتنازلوا عن حقوقهم، مع ضمان أن جزءًا من هذه «الرشوة» سيُدفع لإسرائيل، كتعويضات على استيعابها اليهود، واستيطانهم في الأراضي الفلسطينية. ولعل أكثر الأمور إثارة للسخرية، هو محاولة وثيقة «صفقة القرن» خلق تناقض مصطنع بين التمسك بالحقوق الوطنية والإنسانية وبين الرغبة في الازدهار، وتحسين الحياة والاقتصاد[40].

المنطلق الرابع عشر: فرض الصفقة كرزمة، تشترط تخلّي الفلسطينيين عن روايتهم التاريخية. يُصرّ واضعو الصفقة على أن الفلسطينيين مجبرون على قبولها كـ«رزمة واحدة»، وأن المفاوضات إن حدثت، فستكون على التفاصيل لا على المضامين الأساسية للصفقة، بل إن الوثيقة،

كما ذُكر سابقًا، تعطي الإسرائيليين حق البدء بضم الأجزاء الأكبر من الضفة الغربية، قبل حدوث أي مفاوضات. والوثيقة تجعل من نسف الأساس التاريخي للحقوق الفلسطينية مدخلًا لتطبيقها، بنسف «الأساس التاريخي والقانوني للحقوق الفلسطينية»[41]. ومطالبة الفلسطينيين بالتخلي عن روايتهم السابقة، كون «التمسك بالرواية السابقة للصراع غير مثمر»[42].

المنطلق الخامس عشر: تبنّي الرواية الدينية الميثولوجية اليهودية. تسعى الوثيقة، كلما نفذت منها الذرائع الأمنية، إلى الاستعانة بالرواية الدينية للميثولوجيا اليهودية لتبرير إلغاء مبدأ الحقوق المتساوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولإلغاء حقوق الفلسطينيين في القدس العربية، والأماكن الدينية[43] ويكرّس الجزء المخصص للأماكن الدينية لتأكيد حق إسرائيل في السيادة على جميع الأماكن الدينية في إطار القدس الموحدة، في حين تقتصر الحقوق الفلسطينية والإسلامية والمسيحية على حرية أداء الشعائر الدينية[44].

ثالثًا: أهداف الصفقة ومضمونها

تمثل تصفية معظم الحقوق الوطنية الفلسطينية وإجبار الفلسطينيين على القبول بالتنازل عنها الهدفَ المركزيَ لما سمي «صفقة القرن»، ومن المفيد تفصيل بعض هذه الأهداف بما يتعلق بالموضوعات الرئيسية، بحسب ما ورد في الوثيقة.

الأمن: لا تخفي الوثيقة، بل تعلن صراحة في الملف 2A الخاص بالاعتبارات الأمنية، أن رؤيتها الأمنية، طُورت استنادًا إلى حاجات دولة إسرائيل الأمنية كما قدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للولايات المتحدة[45]. وبحسب الوثيقة تخضع القضايا كافة، وجميع الحقوق الفلسطينية، والترتيبات الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية لاعتبار مهيمن واحد، هو ما تسميه الوثيقة «حاجات الأمن الإسرائيلي». ويستخدم الأمن كعنصر مقرر للترتيبات المقترحة، ولكنه يستخدم أيضًا بتكرار، وبكثافة، كذريعة لانتزاع كل ما تريده إسرائيل من الفلسطينيين، وكحجة لتبرير امتناع الجانب الإسرائيلي عن قبول أي مطالب فلسطينية (يسمونها القبول بتقديم تنازلات)، إذ نصت الوثيقة على أنه «لا يجوز مطالبة إسرائيل بأي تنازلات تمس بأمنها»[46].

ولا يقتصر التذرع بالأمن الإسرائيلي على التحكم بمصير مختلف القضايا، بل يمتد إلى ما بعد «اتفاقيات السلام» حيث تشير الوثيقة إلى أنه «حتى بعد اتفاقيات السلام بين إسرائيل وفلسطين والدول العربية، سيبقى خطر من يريدون المسّ بالأمن والاستقرار»[47]. والهدف من هذا النص واضح، وهو إعطاء إسرائيل الفرصة لاستخدام ذريعة الأمن للمسّ لاحقًا حتى بالترتيبات المقترحة، كلما أرادت.

تنص الوثيقة على عدد من المحددات الخطيرة ومنها[48]:

1 ـ السيطرة الأمنية العليا المهيمنة في كل أراضي فلسطين بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة بيد إسرائيل[49].

2 ـ إسرائيل مسؤولة عن الأمن في كل ما هو غرب نهر الأردن.

3 ـ تتحكم إسرائيل في كل المعابر للدولة الفلسطينية بما في ذلك ترتيبات مع مصر خاصة بمعبر رفح.

4 ـ ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة على المجال الجوي والمجال الكهرومغناطيسي للمناطق الفلسطينية.

5 ـ البحرية الإسرائيلية مسؤولة عن البحر ولها السيطرة البحرية على شواطئ غزة ومياهها الإقليمية.

6 ـ ستكون «الدولة الفلسطينية»، بما في ذلك قطاع غزة، منزوعة السلاح بالكامل، ولا يحق لها امتلاك أي مقدرات للدفاع عن النفس. ولن يسمح لها بامتلاك أي مقدرات «يمكن أن تهدد إسرائيل»، بما في ذلك كل أنواع الأسلحة: مدرعات، طائرات، طائرات مسيرة، ألغام، صواريخ، رشاشات، أسلحة ليزر، مواد مشعة، مضادات للطائرات، مضادات للدبابات، مضادات للصواريخ، منظومات أسلحة، بنية عسكرية تحتية، مقدرات تدريب عسكرية، أسلحة دمار شامل[50].

7 ـ لا يحق للدولة الفلسطينية امتلاك استخبارات عسكرية.

8 ـ لا يحق للفلسطينيين امتلاك قدرات سايبر إلكترونية.

9 ـ لا يحق للفلسطينيين امتلاك قدرات شبه عسكرية.

10 ـ تُمنع الدولة الفلسطينية من عقد أي اتفاقيات عسكرية أو استخباراتية أو أمنية مع أي دولة أو منظمة أخرى إلا بموافقة إسرائيل، ويمنع عقد أي اتفاقيات مع أي طرف يمكن أن تؤثر في إسرائيل.

11 ـ التجارة الخارجية الفلسطينية مرتبطة بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية والخضوع للقانون الإسرائيلي في استخدام الموانئ[51].

12 ـ تركز الوثيقة على التنسيق الأمني الوثيق بين إسرائيل و«دولة» فلسطين، بالتعاون مع الأردن ومصر، وبهدف حماية أمن إسرائيل[52].

13 ـ في حين ليس «لدولة» فلسطين الحق أو القدرة في حماية نفسها أو شعبها من الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنون، فإنها مكلفة بالمهمات الأمنية الداخلية، أي بقمع شعبها، لضمان عدم انخراطه في أعمال نضالية، ولتوفير الأمن الداخلي، وحماية أمن إسرائيل[53].

14 ـ يحق للجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية دخول مناطق «الدولة» الفلسطينية لحماية الأمن الإسرائيلي.

15 ـ إذا فشلت «دولة» فلسطين في تنفيذ جميع أو بعض المعايير الأمنية في أي وقت فإن لدولة إسرائيل الحق في إلغاء كل الترتيبات السابقة[54].

أي أن لإسرائيل الحق في إلغاء أي صلاحيات للفلسطينيين بحجة المعايير الأمنية.

16 ـ ستحتفظ إسرائيل بمحطة إنذار مبكر واحدة على الأقل داخل «دولة» فلسطين بحسب الخريطة المرفقة وستدار هذه المحطة من جانب القوى الأمنية الإسرائيلية، التي لها حق الوصول للمحطة من دون إزعاج أو تعطيل.

17 ـ لإسرائيل الحق، بحسب ما تراه وحدها مناسبًا، في استخدام الطائرات المسيرة، ووسائط جوية مماثلة لأهداف أمنية في أجواء «الدولة الفلسطينية» كافة[55].

18 ـ صلاحيات التخطيط المدني ورخص البناء في المناطق المجاورة «للحدود» مع المناطق الإسرائيلية، بما في ذلك الحدود بين القدس والمناطق المحاذية، ستخضع للهيمنة الأمنية الإسرائيلية الكاملة[56].

19 ـ لإسرائيل الحق في أي ترتيبات مستقبلية، في السيطرة العملياتية على جميع الأجواء الواقعة غرب نهر الأردن، بما فيها الأجواء الفلسطينية[57].

20 ـ لا مكان لقوات دولية في أي ترتيبات مستقبلية، بحجة إدعاء إسرائيل بفشلها السابق، ولإسرائيل الحق الكامل في الدفاع عن نفسها بنفسها.

21 ـ استخدام الخلاف مع إيران كذريعة لمطالب أمنية إسرائيلية، ويذكرنا ذلك بالأسلوب نفسه الذي اتُّبع سابقًا عندما عدَّت مصر وسورية والعراق والاتحاد السوفياتي أطرافًا معادية، ورغم أن الوثيقة تقر بوجود سلام مع الأردن فإنها تخضع غور الأردن لاعتبارات أمنية مشددة بحجة أن «أحدًا ما»، في «يوم ما»، قد يستخدم أراضي الأردن ضد إسرائيل.

22- «الأجهزة الأمنية الفلسطينية»: تفصل الوثيقة في الملحق «B» الخاص بالمعايير الأمنية ما تعدّه مهمات للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بحيث تجعلها وكيلًا أمنيًا للاحتلال، فتفترض إنشاء «دولة» فلسطين لنظام مكافحة إرهاب يشمل كل عناصر مكافحة الإرهاب، من الاكتشاف المبكر إلى السجن الطويل للمشاركين فيه، وبما يشمل ضباط استخبارات لاكتشاف ما تسميه مخاطر «إرهابية»، ومختصين جنائيين، وضباط اعتقال قبل المحاكمة، وقوات مدرّبة لاقتحام المواقع واعتقال المشبوهين، وضمان الحبس والاعتقال الطويل للمعتقلين (السياسيين!!)، وجهاز من المدّعين العامين والقضاة لإصدار أوامر الاعتقال والحبس، ولتنفيذ المحاكمات، وضباط مسؤولين عن سجن المتهمين بعد المحاكمة وقضاء كامل محكومياتهم. ويجب أن تشمل المنظومة مراكز اعتقال منفصلة، وخصوصًا فحص السلامة الأمنية (من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية) لكل العاملين في كل ما ذكر سابقًا من بين أجهزة أمن ومدّعين وقضاة وضباط وقوات الأمن[58].

23 ـ على «دولة» فلسطين إنشاء نظام قضائي يواجه بوضوح ما تسميه الوثيقة «الإرهاب»، وهو مفهوم فضفاض، يعني كل نضال فلسطيني حتى لو كان بالكلام فقط بحسب مضمون رؤية صفقة القرن.

تحدد الوثيقة المتطلبات التالية لنظام القضاء المذكور:

أ ـ إصدار وتنفيذ قوانين تحرم كل أنشطة «المنظمات الإرهابية» (بحسب التعريف الإسرائيلي والأمريكي، يشمل كل منظمات المقاومة الفلسطينية وحتى فصائل في منظمة التحرير الفلسطينية). وتحرم كل تحريض على «الإرهاب» (أي النضال) وكل تمويل للأنشطة أو للمنظمات المذكورة.

ب ـ محاكمة وإصدار أحكام على كل المشاركين في الأنشطة «الإرهابية»، أي النضالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج ـ وقف كل الرواتب والمساعدات للأسرى والشهداء وعائلاتهم.

24- سيحكم على عمق وجدية مكافحة «الإرهاب» أي النضال بأوجهه كافة في «دولة فلسطين» على أساس:

(أ) مدى تنفيذ الاعتقالات ضد المشبوهين ومن يساعدهم.

(ب) الطبيعة الشمولية للتحقيقات والتحريات لاقتلاع كل شبكات الإرهاب (أي منظمات النضال) وبنيتها التحتية.

(ج) الإدانة وشدة العقوبات.

(د) الطبيعة الشاملة والمنظمة لجهود مصادرة السلاح والمتفجرات ولمنع تصنيعها.

(هـ) جهود منع التسلل من الخارج «للدولة» الفلسطينية.

25- لإسرائيل الحق في تفكيك أو تدمير أي منشأة في «دولة فلسطين» يشتبه باستخدامها لإنتاج الأسلحة، أو لأي أغراض عدائية، وكذلك لهدم بيوت فلسطينيين داخل المناطق الفلسطينية متهمين بالقيام بأعمال معادية لإسرائيل.

26- تحتفظ إسرائيل بحق القيام بإجراءات أمنية تضمن بقاء «الدولة الفلسطينية» منزوعة السلاح وغير مهدِّدة لإسرائيل.

في الخلاصة فإن منظومة الأمن بحسب رؤية «صفقة القرن» تُبقي بيد إسرائيل السيطرة الأمنية المطلقة، وتحوِّل أجهزة الكيان الفلسطيني إلى وكيل وعميل أمني كامل لإسرائيل، ليس لمكافحة «الإرهاب» كما تدعي بل لمحاربة وقمع كل نضال وطني فلسطيني. بل إن وثيقة صفقة القرن، تؤكد أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يجب أن تمارس مهمات «دولة بوليسية» أو بالأحرى «سلطة بوليسية» مع نفي كل السمات الديمقراطية لهذه السلطة.

الحدود: ضم الأغوار ومناطق المستعمرات، أي نحو 50 بالمئة من الضفة الغربية. تفترض صفقة القرن في معالجتها لموضوع الحدود بين الجزر، أو الغيتوستانات الفلسطينية، وإسرائيل، عدة مفاهيم تحكم تصورها في شأن الحدود. وهي مفاهيم تتبنى الموقف والرواية الإسرائيلية بالكامل:

- **المفهوم الأول**: أن الحدود ترسم بحسب حاجات إسرائيل الأمنية.

- **المفهوم الثاني**: تستند الحدود إلى ما تسميه الوثيقة «المطالب الإسرائيلية التاريخية والقانونية» ولا ذكر بالطبع «للمطالب التاريخية والقانونية الفلسطينية»، ولا لما يقرره القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

- **المفهوم الثالث**: تقديم حلول براغماتية لتنقل السكان بين المعازل (Enclaves).

1 . عناصر الرؤية

أ ـ لعل أخطر وأهم ما ورد في الوثيقة هو رأي الولايات المتحدة بأن إسرائيل غير ملزمة قانونيًا (في مخالفة للقانون الدولي) بأن تعيد للفلسطينيين كامل الأراضي المحتلة عام [59] 1967.

وتكذب الوثيقة عندما تدّعي أن تبادل الأراضي سيوسع المناطق الفلسطينية، وتلك كذبة تفترض أن المناطق الفلسطينية ليست الضفة والقدس والقطاع بل ما يسمى منطقة (أ) و(ب) أي 38 بالمئة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

فخطة صفقة القرن تقلص ما اتفق عليه المجتمع الدولي بأن تكون الضفة والقطاع والقدس الشرقية مساحة الدولة الفلسطينية (22 بالمئة)، وهي أقل من نصف ما قرره مشروع التقسيم للفلسطينيين (44 بالمئة) من أراضي فلسطين التاريخية، إلى ما لا يزيد على 11 بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية.

ب ـ أراضي «الدولة» الفلسطينية ستتكون من جزر مقطعة لا تواصل بينها (تشبه البانتوستانات الصغيرة والأفضل تسميتها الغيتوستانات) إلا بجسور، وطرق، وأنفاق تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، ويمكن للجيش الإسرائيلي إغلاقها متى يشاء، مع افتراض إنشاء ممر سريع، فوق الأرض، أو تحت الأرض، يصل بين الضفة والقطاع.

ج ـ لن تفكك إسرائيل أي مستعمرة استيطانية من المستعمرات والبؤر الاستيطانية التي يصل عددها إلى 260 مستوطنة وبؤرة في الضفة الغربية، وستُضم جميع هذه المستعمرات إلى إسرائيل، بما فيها خمس عشرة مستعمرة ستبقى كجيوب إسرائيلية داخل ما سيسمى «دولة» فلسطين

وتكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وستتصل بإسرائيل عبر طرق ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية، وبحسب الخريطة الجديدة المعدلة التي أعدّها الفريق الإسرائيلي ـ الأمريكي تم توسيع سيطرة هذه المستعمرات الخمس عشرة وإضافة أراضي فلسطينية جديدة إليها لتتواصل مع باقي المستعمرات وإلغاء طابعها كجيوب.

د ـ السكان الفلسطينيون في المناطق التي ستضمها إسرائيل، سيكونون مواطنين فلسطينيين، وسيفقدون حق المواطنة في الأرض التي يقيمون عليها (الأغوار ومناطق المستوطنات)، وسيخضعون للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية[60] هم والجيوب التي يعيشون فيها.

ولا بد هنا من ملاحظة الفرق في المعاملة، حيث يخضع السكان الفلسطينيون في المناطق التي ستُضم إلى إسرائيل للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، بينما ستفرض إسرائيل سيطرتها على السكان الإسرائيليين وجيوبهم من مستعمرات داخل المناطق الفلسطينية.

هـ ـ ستوضع الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية، أي ستُضم إلى إسرائيل؛ علمًا أنها تمثل 29 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، أما الأراضي المملوكة من الفلسطينيين فيها، فستخضع للتفاوض لمنح أصحابها عقود إيجار بحسب القوانين الإسرائيلية، أي أنها ستصادر من جانب إسرائيل في واحدة من أكبر عمليات سرقة الأراضي منذ عام 1948.

و ـ ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على مصادر المياه في المناطق كافة، بما فيها الضفة الغربية، كون هذه المياه حيوية لإسرائيل، أما الفلسطينيون فلا حق لهم في المياه وعليهم أن يبحثوا عن وسائل لتحلية مياه البحر (الذي لا ولن يملكوه).

ز ـ نزع الجنسية وحق المواطنة من سكان المثلث، أي نحو 350 ألف فلسطيني يحملون الجنسية الإسرائيلية، وإلحاقهم بالغيتوستانات الفلسطينية. ويشمل هذا التطهير العرقي المقترح بنزع المواطنة، سكان كفر قرع، وباقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم، والطيرة، وكفر برا، وجلجولية.

ط ـ جميع المناطق الفلسطينية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري تُضم إلى إسرائيل، وهكذا يثبت ما قلناه مرارًا أن الجدار لم يُبنَ لأغراض أمنية، بحسب الإدعاءات الإسرائيلية، بل بهدف ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

2 . خدعة تبادل الأراضي

تحاول خريطة صفقة القرن الإيحاء بأن إسرائيل ستنقل «للدولة الفلسطينية» منطقتين إسرائيليتين في النقب تُلحقان عبر ممر ضيّق بقطاع غزة، لكن التدقيق في نص صفقة القرن يُظهر أن ما توحي به الخريطة مجرد خدعة كبرى، حيث لا يشير نص الصفقة بأي حال إلى نقل هذه الأراضي إلى الجانب الفلسطيني، بل يتحدث فقط عن «إمكان تخصيص» هذه المناطق لإنشاء مناطق عمالة صناعية وزراعية، وليس للتنازل عنها لتصبح جزءًا من «الدولة» الفلسطينية[61]. وواضح أن هدف هذه الخدعة المقصودة في الخريطة تسهيل تمرير ضم إسرائيل لنحو نصف الضفة الغربية مقابل لا شيء في الواقع.

قطاع غزة: «دعوة إلى حرب أهلية» وخدعة تبادل الأراضي

تتبنى وثيقة صفقة القرن، الرواية والآراء الإسرائيلية بالكامل، التي تعد حماس حركة إرهابية، مسؤولة عن قتل وتشويه آلاف الإسرائيليين، وتلك مبالغة كاذبة ومفضوحة مع تجاهل مسؤولية إسرائيل عن قتل آلاف الفلسطينيين وجرح عشرات الألوف في قطاع غزة. وتدعي الوثيقة أن المنظمات الفلسطينية التي تسميها «إرهابية» مسؤولة عن قمع الفلسطينيين، وعن معاناة غزة، مع تجاهل مطلق للحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه منذ عام 2006.

تشترط الوثيقة تخفيف المعاناة الإنسانية عن قطاع غزة، تجريده كليًا من السلاح، وتغيير الحكم فيه. ويسود الغموض الكامل في ما يتعلق بما تقترحه الوثيقة من إنشاء منطقة صناعية وأخرى زراعية على أراض يُدَّعى أن إسرائيل ستمنحها للفلسطينيين، كبديل للأراضي التي ستضمها في الضفة الغربية.

يحمل النص الوارد في الصفحة العاشرة باللغة الإنكليزية من وثيقة صفقة القرن تفاصيل «خدعة» حيث يتحدث عن «إمكان» (Possibility of Allocating) تخصيص[62] مناطق إسرائيلية لهذا الأمر، ولا يشير بأي حال إلى أن هذه الأراضي ستصبح جزءًا من «الدولة» الفلسطينية أو تحت سيادتها، كما حاولت الخريطة المنشورة تضليل الفلسطينيين بأن هناك تبادلًا للأراضي، وهذا يعني على الأرجح أن الحديث يدور عن خدعة جديدة لإنشاء مناطق تحت السيطرة

الإسرائيلية لتشغيل عمال فلسطينيين لدى أرباب عمل إسرائيليين، ولاستغلال القوة العاملة في غزة لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، كما يجري مع عمال الضفة الغربية.

وتطالب الوثيقة فعليًا السلطة الفلسطينية بإشعال حرب أهلية مع حركة حماس، لنزع السلاح، وفرض سيطرة السلطة أو ما تسميه «طرف آخر!!» على قطاع غزة، كشرط لنشوء «دولة الغيتوستانات» الفلسطينية. وتسعى الوثيقة إلى ضمان استمرار وتعميق الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيث تشير إلى أن «الولايات المتحدة لا تتوقع من دولة إسرائيل التفاوض مع الحكومة الفلسطينية إذا كانت تشمل أعضاء من حماس أو الجهاد الإسلامي، وما لم تلتزم هذه الحكومة بصراحة ووضوح لا شك فيه باللاعنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، وتلتزم بالشروط التي وردت سابقًا حول نزع سلاح شامل لقطــاع غزة»[63].

تؤكد الوثيقة أن إسرائيل لن تكون ملزمة بتنفيذ أي تعهدات للفلسطينيين، حتى ما تم التوافق عليه في اتفاقية سلام معهم، إلا بعد أن تتأكد أن السلطة أو جسم آخر (!!!) مقبول من إسرائيل لديه السيطرة التامة على قطاع غزة، وأنه تم نزع السلاح بالكامل من كل التنظيمات الفلسطينية، وأن قطاع غزة أصبح منزوع السلاح بالكامل[64]. ويضاف إلى ذلك شرط آخر بأن يؤكد الشعب الفلسطيني رفضه لما تسميه الوثيقة «أيديولوجيات التدمير والإرهاب والصراع» والمقصود طبعًا، أن يؤكد الشعب الفلسطيني رفضه!! لأي شكل من النضال من أجل حقوقه.

وتكرر الوثيقة لعبة نتنياهو المعروفة، فهو لن يتفاوض مع الفلسطينيين ما داموا منقسمين، ولن يتفاوض مع السلطة ما دامت غير مسيطرة على قطاع غزة، وفي الوقت نفسه فإنهم (الإسرائيليون والأمريكيون) لن يتفاوضوا مع الفلسطينيين إن أنهوا الانقسام القائم بين فتح وحماس. إنها محاولة لوضع الفلسطينيين أمام خيارات مستحيلة، لتبرير خطوات إسرائيل الأحادية بالضم والتهويد، ولضمان استمرار الانقسام الفلسطيني.

يلفت النظر كذلك، ما تكرره الوثيقة في أكثر من مكان بما في ذلك في صفحتها العاشرة، حول «سيطرة جسم آخر مقبول لإسرائيل غير السلطة على قطاع غزة» كي يتولى مهمة تفكيك المنظمات والفصائل الفلسطينية، ونزع سلاحها. ولا توضح الوثيقة طبيعة هذا الجسم أو ماهيته، أو أشخاصه، غير أن تكرارها لهذا الأمر يثير أكثر من تساؤل، عن ما يطبخ سريًا بين فريق ترامب وأطراف، خارجة عن الإجماع الوطني الفلسطيني، برفض صفقة القرن جملة وتفصيلًا.

أخيرًا تفصل الوثيقة الشروط التي على حركة حماس أن تنفذها إن أرادت أن يكون لها أي دور مستقبلي، وهي:

أ ـ تبني مبادئ الرباعية، بما في ذلك الاعتراف الصريح والواضح بدولة إسرائيل «من دون تحديد حدودها بالطبع».

ب ـ الالتزام بما تسميه الوثيقة «اللاعنف» والمقصود بالطبع التخلي عن كل قدراتها الدفاعية.

ج ـ الموافقة على كل الاتفاقيات والالتزامات السابقة (التي تخلى عنها الذين وقعوها).

د ـ نزع السلاح (سلاح من تسميهم الوثيقة المجموعات الإرهابية)[65].

وتطلب الولايات المتحدة من الحكومة (السلطة) الفلسطينية أن لا تضم أي عضو من حماس أو الجهاد أو غيرها من المنظمات ما لم تلتزم بكل الشروط المذكورة.

وتشترط الوثيقة بعد ذلك على المجتمع الدولي، أن يوفر الدعم المالي لعملية نزع السلاح. وكل ما ذُكر يمثل شروطًا للبدء بتنفيذ الرؤية الاقتصادية على مراحل، أي أن التطوير الاقتصادي المزعوم لن ينفذ إلا بعد تحقيق هذه الشروط المستحيلة، وذلك يعني أنه لن ينفذ أبدًا. الأمر الخطير الآخر الذي تؤكده وثيقة صفقة القرن في صفحتها الثالثة والثلاثين، أن حركة المواطنين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ستبقى حتى بعد اتفاق السلام مقيدة، بالاعتبارات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية. أي لن تكون هناك حرية تنقل وحركة بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3 – صفقة القرن وقضية اللاجئين: مشروع لتصفية حق العودة

تحاول وثيقة صفقة القرن تمييع قضية اللاجئين الفلسطينيين وتذويبها بوضعها في إطار قضايا اللاجئين الآخرين في العالم، مع تجاهل الاختلاف الجذري بين قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم بالإرهاب والقوة ومن خلال «عملية تطهير عرقي» حدثت عام 1948 وبين قضايا لاجئين آخرين اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب الحروب والعنف والدمار والخطر على

حياتهم، ولا ينكر أحد عليهم، ولم يفقدوا على أية حال، حق مواطنتهم أو حق العودة إلى وطنهم لاحقًا، مقابل الإنكار والحرمان المفروض بالقوة من جانب إسرائيل على اللاجئين الفلسطينيين لحرمانهم حاليًا، ومستقبلًا، حق العودة إلى وطنهم.

وتحكم وثيقةَ صفقة القرن في موضوع اللاجئين الاعتباراتُ والمواقف التالية:

1 ـ نفي مسؤولية إسرائيل عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، إذ ترفض وثيقة صفقة القرن الإشارة من قريب أو بعيد إلى أي مسؤولية إسرائيلية عن ارتكاب جريمة النكبة عام 1948، أو عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين، أو عن هدم وتدمير ما يزيد على خمسمئة قرية وتجمع سكاني فلسطيني في أراضي 1948 (التي أقيمت عليها إسرائيل).

2 ـ المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا قسرًا من وطنهم وضد إرادتهم وبين معظم يهود الدول العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بإرادتهم.

3 ـ تحمل الوثيقة مسؤولية معاناة اللاجئين للبلدان العربية التي رفضت توطينهم، وتقارن هنا بخبث سخيف، بين رفض البلدان العربية توطين اللاجئين، وبين توطين إسرائيل للمهاجرين اليهود.

تنفي الوثيقة سبب معاناة اللاجئين الأساسي وهو تهجيرهم من وطنهم، وتحمِّل مسؤولية معاناتهم للبلدان العربية التي لم توطنهم، ولوكالة الغوث الدولية التي ترى أن تفويضها (UNRWA Mandate) فاقم أزمة اللاجئين، وتدعي أن قضية اللاجئين استخدمت لإبقاء «النزاع مع إسرائيل قائمًا».

تتجاهل الوثيقة أن اللاجئين الفلسطينيين لم يقبلوا ولا يقبلون بالتخلي عن حقهم في العودة إلى الوطن الذي هُجروا منه، فلسطين، وحتى عندما حصلوا على حقوق مواطنة كما حصل، فإنهم لم يتخلوا عن حلمهم بالعودة إلى وطنهم الأصلي، كما تتجاهل أن اليهود المهاجرين لم يأتوا، في معظم الحالات، قسرًا إلى إسرائيل، بل روجت لهم الحركة الصهيونية أنهم بقدومهم إلى فلسطين، وتوطنهم في «إسرائيل» ينهون حالة الهجرة التي عاشها أجدادهم (كما تدعي الحركة الصهيونية)، وأن إسرائيل لا تعدّ قدومهم هجرة، بل عودة (Alia)، لكن الأيديولوجيا الصهيونية (المقدسة) يتم إخفاؤها هنا، تمامًا كما تذبح البقرة (المقدسة)، بهدف حلب أموال من البلدان العربية للإسرائيليين ولحكومة إسرائيل بوصفها تعويضات للمهاجرين اليهود الذين تركوا البلدان العربية.

وإذا اتبعنا منطق المساواة، فيمكن القول إن الحل المنطقي في هذه الحالة، هي عودة كل من هاجر إلى المكان الذي هاجر أو أجبر على الهجرة منه، فهل ستقبل الحركة الصهيونية أن يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى فلسطين وأن يُمنح اليهود المقيمون في إسرائيل حق العودة إلى أي بلد عربي جاؤوا منه؟

بالطبع هذه المساواة المنطقية لن تُقبل، لأنها تتعارض مع جوهر المشروع الصهيوني القائم على نفي الوجود الفلسطيني في فلسطين أو ما تسميها الحركة الصهيونية «أرض إسرائيل».

4 ـ تدعي الوثيقة أن اللاجئين الفلسطينيين عانوا ويواصلون المعاناة (ليس بسبب تهجيرهم من وطنهم وفقدانهم لكل ممتلكاتهم ومصادر رزقهم) بل لأن المعاناة صُممت للحفاظ على ما تسميه «النزاع» الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

ورغم أن الوثيقة تقر بأن الأردن منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقًا واسعة، وتتجاهل ما فعلته سورية أيضًا بهذا الشأن، فإنها تصر على أن معاناة اللاجئين مفتعلة سياسيًا.

5 ـ تحاول الوثيقة نفي حق العودة للاجئين، وحقهم في التعويض، بحجة عدم «واقعية ذلك» وبحجة وجود مشاكل لاجئين آخرين في العالم، رغم حداثة معظمها، ورغم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تختلف جذريًا عن معظم حالات اللجوء الأخرى.

فجوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين أنهم حرموا حقهم لا في العودة فقط إلى وطنهم، بل حُرموا مواطنتهم في وطنهم الأصلي، بالاختلاف عن قضايا كثير من اللاجئين المهاجرين بسبب الحروب والنزاعات، الذين لم ولن يسحب منهم حقهم في المواطنة ولا حقهم في العودة إلى بلادهم عند زوال الظروف التي أدت إلى هجرتهم.

قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية سكان خرجوا بإرادتهم من منطقة نزاع بسبب شعورهم بالخطر، بل هي قضية اقتلاع لشعب طُرد من أرضه بالقوة المسلحة، على أيدي عصابات إسرائيلية مسلحة، ارتكبت مجازر خطيرة وثقها المؤرخون الإسرائيليون كإيلان بابيه وغيره، وهي نتاج لعملية لا يمكن وصفها إلا بـ«التطهير العرقي».

6 ـ تحصر الوثيقة تعريف اللاجئين بمن غادروا أراضي فلسطين عام 1948 وتستثني أبناءهم وأحفادهم والمنحدرين منهم، أي أن الوثيقة تلغي حقوق الأجيال الشابة من اللاجئين.

7 ـ تدعو وثيقة صفقة القرن إلى حل وإلغاء وكالة الغوث الدولية. وهجومها عليها، وعلى تفويضها، يمثل في الواقع محاولة لنفي القرار الدولي (194) الذي نص على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها، والذي نص أيضًا على أن بقاء وكالة الغوث الدولية يجب أن يستمر حتى يتم تطبيق قرار العودة تحديدًا.

8 ـ تطالب الوثيقة بدفع تعويضات (من البلدان العربية بالطبع) لليهود، سواء الذين أجبروا على الهجرة، أو الذين هاجروا برغبتهم، إلى إسرائيل، وبدفع تعويضات لدولة إسرائيل مقابل استيعابهم، أي أن الوثيقة تتجاوز كل حدود الوقاحة، بإعفاء إسرائيل من مسؤولية تهجير اللاجئين الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وتدمير قراهم، وإحلال يهود ومهاجرين مكانهم في أرضهم وبيوتهم، ثم تطالب المجتمع الدولي والبلدان العربية بدفع تعويضات مالية لإسرائيل مقابل الجريمة التي ارتكبتها بتهجير الفلسطينيين. ولعل وصف «خوتسبا» العبري هو خير ما ينطبق على هذه الوقاحة المفرطة.

9 ـ تنص الوثيقة على أن كل لاجئ استقر في دولة ما يفقد صفته كلاجئ (يشمل ذلك كل الفلسطينيين المقيمين في الأردن وكل لاجئ يحمل مواطنة أي دولة عربية أو غير عربية في العالم) ويُحرم ممارسة حق العودة، ويستحق فقط التعويض.

10 ـ تدعو الوثيقة إلى إنشاء صندوق ائتمان (Trust Fund) لتعويض اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الغوث ولتعويض المهاجرين اليهود من البلدان العربية ودولة إسرائيل مقابل استيعابهم، وتعيين أمناء الصندوق من الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية.

11 ـ ترفض الوثيقة بصورة كاملة وقطعية حق أي لاجئ فلسطيني بالعودة أو الاستيعاب في ما تسميه أراضي دولة إسرائيل، ويشمل ذلك بالطبع أراضي الضفة الغربية التي ستضمها إسرائيل بحسب صفقة القرن، أي الأغوار ومناطق المستعمرات الاستيطانية الأخرى في الضفة الغربية وكامل مدينة القدس بما فيها القدس الشرقية[66].

12 ـ الحل الذي تقترحه وثيقة صفقة القرن لقضية اللاجئين هو تصفية قضيتهم وتصفية وكالة الغوث الدولية، إذ تنص الوثيقة على ما يلي:

أ ـ لن يكون حق للعودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني، في دولة إسرائيل)أراضي (1948 أو في أي أراض ستضمها إسرائيل من الضفة الغربية.

ب ـ ستنهي اتفاقية «السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين كل مطلب وجميع مطالب وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

ج ـ تنص الوثيقة على أن تعريف اللاجئين الفلسطينيين المُقر من جانب الأمم المتحدة، بوصفهم مسجلين في وكالة الغوث، غير ملزم للولايات المتحدة ولا لصفقة القرن. بكلمات أخرى تنفي الوثيقة صفة اللاجئين عن أبناء وأحفاد اللاجئين الأصليين وتتبنى هنا الأحابيل الإسرائيلية بهذا الشأن لتقليل عدد اللاجئين ثم لنفي وجودهم بوفاة أصولهم الذين هجروا عام 1948.

تدعي الوثيقة أن اعتراف وكالة الغوث الدولية والأمم المتحدة بأبناء اللاجئين كلاجئين عقَّد المشكلة.

د ـ اللاجئون الذين استقروا في أماكن ثابتة لن يكون لهم حق في التوطين ولكن سيحق لهم تلقي تعويضات، وذلك يشمل أغلبية اللاجئين المقيمين في الأردن وسورية.

هـ ـ كل لاجئ فلسطيني غير حامل لجنسية البلد الذي يقيم فيه سيعطى حق الاختيار بين ثلاثة بدائل:

▪ **الخيار الأول:** استيعاب عدد محدود في ما سيسمى «الدولة الفلسطينية» (الأعداد تحددها إسرائيل) ومشروطة بالشروط التالية:

(1) دخول لاجئين إلى «الدولة الفلسطينية» سيكون محدودًا ومقيدًا بالشروط الأمنية التي تقررها إسرائيل.

(2) تنقل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لن يكون حرًا، بل سيقيد بعدة عوامل:

(أ) قيود اقتصادية حتى لا تؤثر في ما يسمونه «البنية التحتية للدولة الفلسطينية» أي أن صفقة القرن، لا تعد قطاع غزة جزءًا طبيعيًا مما تسميه «دولة فلسطينية».

(ب) قيود أمنية بحسب ما ترتئيه إسرائيل مناسبًا.

وبالتالي فإن التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية سيبقى مقيدًا إسرائيليًا، وبحسب نسبة تقررها إسرائيل، وبالطبع هي تتحكم فيها كونها الطرف المقرر الوحيد في تحديد من يخرج من قطاع غزة إلى الضفة ومن لا يخرج، وذلك يعني أنه لن يكون هناك أي تغيير في الوضع القائم حاليًا، تحت الاحتلال، من حيث تحكُّم السلطات الإسرائيلية بتنقل الفلسطينيين بين الضفة وغزة.

- **الخيار الثاني:** التوطين في الدول التي يوجد فيها اللاجئون شريطة موافقة الدولة المعنية.
- **الخيار الثالث:** توطين خمسة آلاف لاجئ سنويًا لمدة عشر سنوات (أي خمسين ألف لاجئ) في دول التعاون الإسلامي التي توافق على استيعابهم[67].

وهكذا يتمخض جبل «صفقة القرن» ليلد فأرًا، إذ بعد نفي حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها، يتم نفي حق معظمهم حتى في الإقامة في ما سيسمى «دولة فلسطين»، ويقلص عددهم من ستة ملايين ونصف المليون إلى بضع عشرات من الآلاف. وإذ تبدأ الوثيقة باستبدال حق العودة بالتوطين والتعويض فهي تنتهي عند الحديث عن التعويض باستبداله بما تسميه المساعدات الاقتصادية لحكومات «دولة فلسطين» والأردن ومصر، وتختصره في ما تسميه «بعض» التعويضات للاجئين أنفسهم. ما تقترحه صفقة القرن «ليس حلًا عادلًا» كما تدعي، بل تصفية لحقوق اللاجئين.

13 ـ وهذه أخطر النقاط، إذ تنص الصفقة على أنه مع توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية وقبل عودة أي لاجئ إلى دولة فلسطين، وقبل تعويض أي لاجئ، سينتهي بالكامل وضع «اللاجئين»؛ أي ستنتفي صفة لاجئ عن كل لاجئ فلسطيني، وستُصفى وتُحل وكالة الغوث الدولية، وستُنقل مسؤولياتها إلى الحكومات ذات الصلة. وبتوقيع الجانب الفلسطيني الاتفاق مع إسرائيل سيزول وضع اللاجئين الفلسطينيين وسيختفي حقهم (Will Cease to Exist)، وستتم تصفية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (Dismantling) [68].

4 . المعابر

بحسب وثيقة صفقة القرن فإن عبور كل الأشخاص والبضائع إلى «دولة فلسطين» سيراقب من جانب «دولة» إسرائيل، التي لها الحق في التحكم عبر أجهزة إلكترونية، وتقنية حديثة، في أي مواد أو بضائع أو مواد خام يمكن أن تدخل أو لا تدخل. وسيكون لإسرائيل الحق في التحكم بالأشخاص وبالشركات، وأماكن حفظ المواد التي تعتبر أن لها أهمية أمنية، داخل «دولة فلسطين».

5 . قضية الأسرى

لو لم يكن كل ما سبق ذكره كافيًا للفلسطينيين لرفض صفقة القرن، فإن ما تنص عليه في شأن مستقبل الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال من شروط مهينة يكفي وحده لرفض الصفقة جملة وتفصيلًا. فالوثيقة تتبنى الاشتراطات الإسرائيلية التالية في موضوع الأسرى:

1 ـ لن يفرج ضمن خطة صفقة القرن ولا ضمن أي اتفاقات إسرائيلية ـ فلسطينية مستقبلية، وحتى بعد حلول «السلام»، عن كل من:

أ ـ الأسرى الذين شاركوا في عمليات أدت إلى قتل أو محاولة قتل إسرائيليين.

ب ـ كل من تآمروا أو خططوا لعمليات قتل إسرائيليين حتى لو لم ينفذوها.

ج ـ كل الأسرى الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ومنهم بالطبع عميدا الأسرى كريم وماهر يونس.

2 ـ الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم، بعد توقيع اتفاق السلام، هم من لا تنطبق عليهم المواد الثلاث السابقة على أن يكونوا من:

ـ الأطفال.

ـ من هم فوق الخمسين عامًا.

ـ النساء.

- المرضى.

- من قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.

3 ـ توقيت عمليات الإفراج غير محدد، أي سيبقى خاضعًا للمماطلة الإسرائيلية المعهودة، وكل عملية إفراج ستتم بعد الحصول في كل مرة على الموافقة الإسرائيلية.

4 ـ الأسرى المحررون ممن يقيمون في الخارج سيعفى عنهم ما لم يكونوا ضمن الذين لا تنطبق عليهم شروط الإفراج المذكورة سابقًا.

5 ـ كل مفرج عنه سيوقع تعهدًا خطيًّا يلتزم فيه «بالترويج للتعايش الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، وأن يكونوا نموذجًا للتطبيع والتعايش، ومن يرفض توقيع التعهد لا يُفرج عنه.

6 ـ كل عمليات الإفراج ستكون مشروطة بالإفراج عن كل الأسرى الإسرائيليين، وبإعادة الجثامين الإسرائيلية من دون الإشارة إلى 253 جثمانًا فلسطينيًا تحتجزها إسرائيل والقسم الأكبر منها منذ أكثر من خمسة وأربعين عامًا.

6 . الدولة الفلسطينية

لا وجود لدولة فلسطينية في صفقة القرن والمقترح ليس دولة بل غيتوهات ومعازل مقطعة الأوصال على أقل من 11 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. وتحدد وثيقة صفقة القرن اثنين وخمسين شرطًا للحصول على «دولة» الغيتوهات والمعازل. وبإلقاء نظرة على الخارطة المنشورة ضمن وثيقة صفقة القرن لـ«اللادولة الفلسطينية المقترحة» يستطيع الإنسان أن يدرك فورًا أن المقصود ليس دولة، بل سلسلة من الغيتوهات والمعازل الصغيرة، المتصلة بجسور وأنفاق وطرق، ستبقى تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي ويستطيع إغلاقها متى شاء، أي منظومة أبارتهايد أسوأ مما كان في جنوب أفريقيا. ومن المهم ملاحظة أن صفقة القرن تقرر من جانب واحد مساحة كيان الأبارتهايد المقترح وحدوده، ولن يكون ذلك قابلًا للتفاوض لأن الصفقة تعطي لإسرائيل الحق الفوري في ثلاثة أمور:

1 ـ تكريس ضم وتهويد القدس، التي تصر الصفقة على أنها العاصمة الموحدة لإسرائيل.

2 ـ الضم الفوري لمنطقة الأغوار وشمال البحر الميت أي 29 بالمئة من مساحة الضفة.

3 ـ ضم المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية ومحيطها الواسع، وهو ما قد يعني أن تضم إسرائيل أكثر من نصف الضفة الغربية، وربما تصل مساحة الضم إلى 62 بالمئة من مجمل مساحة الضفة الغربية. وفي حين يحق لإسرائيل المباشرة بالضم فور الانتهاء من رسم الخرائط مع الجانب الأمريكي، فإن على الفلسطينيين أن يخضعوا لمدة اختبار تمتد أربع سنوات، يتم خلالها امتحانهم من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهما الطرفان الوحيدان المخولان بتقرير إن كان الفلسطينيون سينجحون في الامتحان أم سيرسبون فيه.



VISION
for
PEACE
CONCEPTUAL MAP
The State
of Israel
LEBANON
SYRIA
Sea of
Galilee
Haifa
Nazareth
ISRAEL
Netanya
Jordan River
Tel Aviv-Yafo
Damya
Bridge
Allenby
Bridge
Mediterranean
Sea
Ashdod
Jerusalem
Dead
Sea
West Bank-
Gaza Tunnel
Beersheba
ISRAEL
JORDAN
EGYPT
Eilat
Gulf of
Aqaba
Israeli Enclave Communities*
1 Hermesh
2 Mevo Dotan
3 Elon More
4 Tel Hayyim (Itamar)
5 Berakha
6 Yizhar
7 'Ateret
8 Ma'ale 'Amos
9 Asfar
10 Karme Zur
11 Telem
12 Adorah
13 Negohot
14 Bet Haggai
15 'Otni'el
*List not all inclusive.
Israeli access road
A future State of Palestine
Port access
Palestinian major road
Bridge or tunnel
Strategic site
NOTES
1. Status quo over Temple Mount/ Haram al-Sharif is preserved.
2. Jerusalem will remain undivided west of the security barrier.
3. There will be no evacuation of any community, Israeli or Palestinian.
4. Implementation of the Conceptual Map is subject to the terms and conditions provided in the Vision for Peace.

ولن ينجح الفلسطينيون في الامتحان إلا إذا نفذوا اثنين وخمسين شرطًا أحصيتها في بنود الصفقة، وهي الشروط التالية:



1 ـ الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

2 ـ التنازل عن حق اللاجئين في العودة.

3 ـ التنازل عن أي شكل للسيادة في الضفة والقطاع.

4 ـ القبول بضم الأغوار وشمال البحر الميت وجميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية لإسرائيل.

5 ـ نزع سلاح حماس والجهاد وباقي المنظمات الفلسطينية.

6 ـ السيطرة على قطاع غزة وضمان نزع السلاح فيه وفي كل أنحاء الضفة الغربية، أي الموافقة على الانجرار لحرب أهلية فلسطينية.

7 ـ التنازل عن السيطرة على المياه والحدود والمصادر الطبيعية لإسرائيل.

8 ـ القبول بسيطرة إسرائيلية مطلقة على الجو والمجال الكهرومغنطيسي وما تحت الأرض في كل ما هو واقع غرب نهر الأردن، أي بما في ذلك كل الضفة والقطاع.

9 ـ القبول بالسيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية المطلقة على جميع المناطق الفلسطينية (الضفة بما فيها القدس والقطاع).

10 ـ إلغاء مخصصات دعم عائلات الشهداء والأسرى من دون استثناء[69].

11 ـ إلغاء المناهج الدراسية الفلسطينية وإعادة صوغها، بحيث تكرس الاستسلام والتعايش مع نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلي، وتحرم أي شكل من أشكال المقاومة أو النضال من أجل الحرية[70].

12 ـ الاعتراف والقبول بيهودية دولة إسرائيل، والموافقة على اعتبار فلسطين التاريخية وطنًا قوميًا لليهود فقط، من دون أي اعتبار للحقوق القومية للفلسطينيين أو غير اليهود المقيمين في أراضي 1948.

13 ـ التخلي عن الرواية التاريخية الفلسطينية والالتزام بالرواية الإسرائيلية.

14 ـ يُمنع أن تشمل تركيبة الحكومة الفلسطينية أي شخص لا يقر بالاعتراف بإسرائيل بحسب ما ذكر في البنود السابقة.

15 ـ سيطرة السلطة الفلسطينية أو أي جسم (طرف) آخر تقبله إسرائيل على قطاع غزة ونزع السلاح منه.

16 ـ القبول بضم جميع المستعمرات الاستيطانية إلى إسرائيل، وبعدم إخلاء أي مستعمرة استيطانية مهما كانت صغيرة.

17 ـ القبول بالسيطرة الإسرائيلية على البؤر الاستيطانية الخمس عشرة التي ستبقى كجيوب داخل «الكيان الفلسطيني».

18 ـ تخلي الفلسطينيين عن ما تسميه وثيقة صفقة القرن «أيديولوجيات الإرهاب والصراع والدمار».

19 ـ تنازل المزارعين الفلسطينيين عن ملكيتهم في الأغوار والخضوع لنظام الإيجار والاستئجار الإسرائيلي.

20 ـ القبول بسيطرة إسرائيل الكاملة على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

21 ـ القبول بالسيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر للمناطق الفلسطينية، بما في ذلك المعبر مع الأردن وجميع المعابر للقطاع، والقبول بترتيبات إسرائيلية للتحكم في معبر رفح.

22 ـ التنازل عن الأراضي الفلسطينية كافة الواقعة خلف جدار التمييز والفصل العنصري.

23 ـ القبول بخضوع حقوق الأراضي والملكية للقانون الإسرائيلي والقضاء الإسرائيلي.

24 ـ أن تكون عاصمة فلسطين خارج القدس، وفي منطقة أبو ديس أو كفر عقب أو القسم الشرقي من شعفاط[71].

25 ـ القبول بأن يبقى أمن الكيان الفلسطيني ودفاعه بيد إسرائيل.

26 ـ القبول بحق اليهود في المسجد الأقصى، أي القبول بتقاسم المسجد الأقصى مع اليهود.

27 ـ أن يضمن الأمن الداخلي الفلسطيني حماية إسرائيل من ما يسمونه «الإرهاب» والمقصود النضال.

28 ـ القبول بحق إسرائيل في إلغاء كل الاتفاقيات، وكل ما ذكر سابقًا من ترتيبات لإنشاء «كيان فلسطيني» في حال فشل الفلسطينيين في تنفيذ البند السابق.

29 ـ تكريس التعاون الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي والقبول بإبقاء السيطرة والمسؤولية الأمنية العليا (Overriding Security Responsibility) بيد إسرائيل.

30 ـ القبول بخضوع عمليات التخطيط والبناء في المناطق المجاورة لإسرائيل، وللجدار، وعند حدود القدس، للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

31 ـ القبول بخضوع إدخال المواد الخام للمناطق الفلسطينية لمراقبة إسرائيل وأجهزتها.

32 ـ إعادة الأسرى الإسرائيليين ورفات القتلى الإسرائيليين إلى إسرائيل من دون اشتراط الإفراج عن رفات الشهداء الفلسطينيين أو تحرير جميع الأسرى الفلسطينيين.

33 ـ الالتزام بأن لا تضم الحكومة الفلسطينية أي عضو من حركتي حماس أو الجهاد والمنظمات الأخرى المماثلة.

34 ـ إخضاع المؤسسات والأجهزة الأمنية للإشراف والتدريب الأردنيين[72].

35 ـ إنشاء «كيان دولة» بوليسية للسيطرة على السكان الفلسطينيين بمساعدة أجهزة استخبارات خارجية أي تحويل سلطة الكيان الفلسطيني إلى وكيل أمني لإسرائيل.

36 ـ الالتزام بعدم الانضمام إلى أي مؤسسات دولية تتعارض مع الالتزامات السابقة، أو إلى أي مؤسسات يمكن أن تُستخدم لشن هجوم سياسي أو قانوني (قضائي) ضد دولة إسرائيل مثل محكمة الجنايات الدولية.

37 ـ الالتزام بالامتناع، مع البلدان العربية، عن دعم أي مبادرات أو قرارات ضد إسرائيل، في مؤسسات الأمم المتحدة أو المحافل الدولية الأخرى[73].

38 ـ الالتزام بالامتناع عن دعم أي قرارات أو مبادرات دولية لنزع الشرعية عن إسرائيل (حتى لو ارتكبت إسرائيل مخالفات للقانون الدولي).

39 ـ الالتزام بمحاربة حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها (BDS).

40 ـ الالتزام برفض أي مبادرات أو قرارات تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصيلة!! في دولة إسرائيل (أي في كل فلسطين التاريخية).

41 ـ الالتزام بمحاربة حزب الله، وحماس، والقاعدة، وكل المجموعات والمنظمات التي تعدّها إسرائيل إرهابية أو متطرفة (بحسب التعريف الإسرائيلي).

42 ـ عدم الانضمام إلى أي مؤسسة دولية إلا بعد موافقة إسرائيل.

43 ـ الالتزام بالانضمام إلى منظمة تحالف أمني (OCME) تضم إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين ودول أخرى.

44 ـ الالتزام بوقف التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، وإلى محكمة العدل الدولية، وأي محاكم أخرى، وعدم رفع أي قضايا ضد إسرائيل أو ضد الولايات المتحدة، أو ضد أي من مواطني البلدين. (ولا يقترن ذلك بأي التزام إسرائيلي مماثل تجاه الفلسطينيين أو الكيان الفلسطيني).

45 ـ القبول بوجود مركز مراقبة إسرائيلي مبكر داخل حدود الكيان الفلسطيني ويكون تحت إدارة الأمن الإسرائيلي ولإسرائيل السيطرة على الممر الواصل إليه.

46 ـ القبول ببقاء 15 مستعمرة استيطانية داخل الكيان الفلسطيني على أن تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، ويكون سكانها مواطنين إسرائيليين وتبقى لإسرائيل السيطرة الأمنية الكاملة، على الطرق والمعابر المؤدية لها داخل حدود الكيان الفلسطيني.

47 ـ تلبية الدولة الفلسطينية لشروط الانضمام للبنك الدولي.

48 ـ ضمان نشوء «الحكم الصالح» أي الخاضع للسيطرة والاشتراطات الإسرائيلية.

49 ـ تنفيذ كل ما ورد من التزامات فلسطينية في صفقة القرن من أولها إلى آخرها دون استثناء[74].

50 ـ منع أي شكل من الاعتراض على حق إسرائيل في الوجود.

51 ـ الالتزام بأن يمتنع الإعلام الفلسطيني عن ما تسميه الوثيقة التحريض والإرهاب والعنف والشهادة والدعاية المعادية لإسرائيل، من دون أي التزام إسرائيلي مقابل[75].

52 ـ الالتزام بالإعلان عن إنهاء أي مطالب تاريخية أو حقوقية فلسطينية والالتزام بعدم طرح أي مطالب في المستقبل عن «دولة فلسطينية ذات سيادة».

وفي الخلاصة فإن الوثيقة لا تتحدث عن «دولة فلسطينية» بل عن «لادولة» أو كيان من الغيتوهات مقطعة الأوصال والخاضعة بالكامل للهيمنة والسيطرة الإسرائيلية، التي تتحول حكومتها إلى كيان عميل، ووكيل أمني لإسرائيل يقمع شعبه. وواقع الحال أن الشروط المذكورة تفترض استسلام الفلسطينيين للرواية الإسرائيلية ليس سياسيًا فقط بل أيديولوجيًا أيضًا بقبول الأيديولوجيا الصهيونية ومقولاتها.

7 ـ القدس: عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل فقط:

الضم والتهويد الكامل والاستيلاء على جزء من المسجد الأقصى

تركز صفقة القرن على تكريس الاعتراف بالقدس، بشرقها وغربها وشمالها وجنوبها، عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل فقط، وتؤكد الاعتراف بضم إسرائيل غير الشرعي، بحسب القانون الدولي، للقدس الشرقية التي احتلت عام 1967 بما في ذلك البلدة القديمة التي تمثل قلب مدينة القدس العربية، وموطن الأماكن المقدسة للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية. وترفض الوثيقة ما يُجمع عليه المجتمع الدولي بأن تكون القدس العربية عاصمة دولة فلسطين، وتحاول استبدالها بأحياء خارج مدينة القدس مثل أبو ديس أو العيزرية أو شرق شعفاط.

يعرف واضعو وثيقة صفقة القرن أن التنازل عن القدس العربية لإسرائيل أمر يرفضه كل الفلسطينيين وأغلبية المسلمين والعرب، كما يعرفون أن قضية القدس كانت السبب الرئيس لانهيار مفاوضات كامب دايفيد التي أجريت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000 في الولايات المتحدة. ويعرفون كذلك أن أي زعيم فلسطيني يتنازل عن القدس والأماكن الدينية فيها، سيوصم فورًا بالخيانة.

وهم يعرفون أن القانون الدولي واتفاقيات جنيف لا تبيح لإسرائيل ضم القدس العربية المحتلة وتهويدها، كما يعلمون جيدًا ما نص عليه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد أن الإجراءات الإسرائيلية كافة في القدس الشرقية، من استيطان وتغيير للواقع، هي باطلة، وغير قانونية، ويجب إزالتها بالكامل. ومع ذلك، فقد أقدموا على إصدار اعتراف الولايات المتحدة بضم القدس، قبل الإعلان عن صفقة القرن، بأشهر، لضمان رفض الفلسطينيين لها. وجاءت تفاصيل الصفقة في شأن القدس، لتؤكد توجه إدارة ترامب.

وقد بدأت إسرائيل بالترويج لكذبة تعبِّر مرة أخرى عن انحياز فريق ترامب المطلق لإسرائيل، بالادعاء أن دولة إسرائيل كانت راعية جيدة للقدس، وخلال رعايتها، أبقت القدس مدينة مفتوحة وآمنة، وتلك الكذبة تتجاهل أن معظم الفلسطينيين كانوا وما زالوا ممنوعين من دخول القدس أو زيارة الأماكن الدينية فيها، بما في ذلك ستة ملايين ونصف المليون لاجئ فلسطيني، وجميع سكان قطاع غزة، وأغلبية سكان الضفة الغربية، بمن في ذلك أنا شخصيًا، رغم أنني مولود في مدينة القدس، وعملت في أحد مستشفياتها كطبيب لأكثر من عشر سنوات.

ولا يستطيع سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة الوصول إلى القدس إلا بتصريح من الجيش أو الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي تمثل جزءًا من منظومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام 1967. ويعاني سكان القدس الشرقية، التي ضمت إلى إسرائيل بالقوة، من منظومة الأبارتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلي بأوجه عديدة. وبعد ضم القدس فعليًا عام 1967، أصبح سكانها الفلسطينيون بحسب القانون الإسرائيلي مجرد أشخاص لهم فقط حق الإقامة في مدينتهم التي عاشت عائلاتهم فيها منذ مئات السنين وبعضها منذ آلاف السنين. وصار لليهود المهاجرين من أي مكان في العالم حق المواطنة في مدينة القدس حتى لو لم يعيشوا فيها ليوم واحد، أما أهلها فلهم حق الإقامة المؤقتة، والمهددة، فقط.

وكي يحتفظ أهل القدس الفلسطينيون بحق الإقامة (المؤقتة) في القدس عليهم أن يثبتوا سنويًا مكان سكنهم واستهلاكهم الكهرباء والمياه، ودفعهم الضرائب الباهظة على سكنهم أو متاجرهم، وهي ما تسمى ضريبة الأرنونا، وأن يقدموا شهادات تثبت أماكن دراسة أبنائهم وبناتهم في القدس. وإذا ما اضطر مقدسي أو مقدسية فلسطيني إلى مغادرة المدينة للعمل أو الدراسة لمدة خمس سنوات أو أكثر يفقد إلى الأبد حقه في الإقامة أو العودة إلى مدينته. وعندما يحاول المقدسيون تجاوز ذلك بطلب الجنسية الإسرائيلية، فإنهم يواجهون عقبات لا حصر لها، ولم تمنح الجنسية إلا لعدد محدود منهم.

وإذا ما تزوج فلسطيني أو فلسطينية من القدس من شخص في الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتل أو من خارج فلسطين فلن يستطيع، بحسب القوانين الإسرائيلية، العيش معه لأن فرص الحصول على لمّ شمل الأزواج للإقامة في القدس تكاد تكون مستحيلة، وإذا ما ذهب الزوج أو الزوجة للعيش مع شريكه خارج حدود مدينة القدس فسيفقد حقه في الإقامة في المدينة، وسيصبح هو نفسه (أو هي نفسها) ممنوعًا من الدخول إلى القدس، وفاقدًا حقوقه في الخدمات الصحية والاجتماعية.

تمثل سياسة الحد من تراخيص البناء في القدس مأساة أخرى للفلسطينيين، إذ لا يسمح إلا لعدد محدود بالحصول على رخص بناء، مقابل رسوم ترخيص باهظة جدًا لا يستطيع معظم الفلسطينيين تأمينها، وعندما يضطرون إلى البناء، بحكم تزايد عدد عائلاتهم، من دون ترخيص، فإن بيوتهم تتعرض للهدم الهمجي. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد رخص البناء للفلسطينيين في القدس الشرقية يساوي عدد البيوت التي يتم هدمها سنويًا. وهناك اليوم ما لا يقل عن عشرة آلاف بيت فلسطيني مهددة بالهدم من جانب السلطات الإسرائيلية، إضافة إلى نحو خمسة آلاف منزل تم هدمها منذ عام [76] 1967.

تستخدم حكومة إسرائيل أربعة أنواع من وسائل هدم البيوت الفلسطينية:

1 ـ الهدم العسكري بادعاء الحفاظ على أمن المستعمرات غير الشرعية.

2 ـ الهدم العقابي، بذريعة المشاركة في النضال ضد الاحتلال.

3 ـ الهدم الإداري وهو الأكثر شيوعًا بذريعة عدم الحصول على التراخيص.

4 ـ الهدم القضائي كشكل من أشكال العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين[77].

وبقطع القدس عن محيطها في الضفة الغربية تسبب الحكومة الإسرائيلية دمارًا اقتصاديًا لسكانها، وبخاصة القطاع التجاري، الذي كان المركز التجاري لمحافظات القدس ورام الله وبيت لحم قبل الاحتلال. ولا يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى المشافي والمراكز الصحية الرئيسية في القدس التي كانت مراكز التحويل الرئيسية، الطبية مثل مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية، ومستشفى المطلع، ومستشفى العيون (سانت جون)، إلا بتصاريح صادرة عن الحكم العسكري الإسرائيلي.

يمثل التمييز في المرافق التعليمية والصحية والثقافية سياسة ثابتة ضد الفلسطينيين في القدس، حيث يعيش السكان العرب في مدينة القدس أوضاعًا صعبة وظروفًا معقدة، فمتوسط كثافة السكن بلغ نحو 1.8 فرد/غرفة مقابل 1.1 فرد للسكان الإسرائيليين في المنطقة نفسها. ومعدل عدد الأطفال لكل مركز أمومة نحو 69 ألف طفل فلسطيني مقابل 1821 طفلًا إسرائيليًا. بينما تبلغ نسبة المدارس التي يتوافر فيها أجهزة كمبيوتر عند الفلسطينيين 16.5 بالمئة مقابل 83 بالمئة عند الإسرائيليين. وبينما لا يوجد أي نقص في صفوف المدارس الإسرائيلية توجد حاجة إلى 65 صفًّا في المدارس الفلسطينية لتغطية الحاجات. كما يُمنع الفلسطينيون من الحصول على تراخيص للبناء. تصل قيمة رخصة البناء من 25 إلى 30 ألف دولار أمريكي، وفي كثير من الأحيان تفوق تكاليف الرخصة تكلفة البناء نفسه. يهدف التمييز العنصري بين العرب واليهود إلى الضغط المتواصل على الفلسطينيين لإجبارهم على مغادرة المدينة هربًا من التمييز والاضطهاد.

فرضت إسرائيل سياسة الإغلاق على الوجود الفلسطيني في القدس حتى العمق ، إذ استطاعت عزل القدس عن محيطها البشري الكبير في الضفة والقطاع وحولتها إلى كانتون صغير يتعرض لكل الضغوط، الأمر الذي أثر سلبًا في الأفراد وجميع المؤسسات في المجالات كافة. وفي الواقع يُمنع المقدسيون اليوم من استخدام 88 بالمئة من أرضهم في القدس الشرقية للبناء، ولا يسمح بالسكن إلا في 7 بالمئة من مساحة المدينة. ولا بد من الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي نفذ منذ عام 1948 عمليات هدم لتسع وثلاثين قرية فلسطينية في منطقة القدس، الأمر الذي أدى إلى تهجير ما لا يقل عن مئتي ألف فلسطيني من سكانها، ومنها الهدم الكامل في عام 1967 لقرى اللطرون ويالو وعمواس وبيت نوبا التي هُجر أهلها بقوة السلاح. وتشير الإحصاءات إلى أن 67,500 مقدسي

هُجروا من القدس الغربية قبل حرب 1948، ونحو ثلاثين ألفًا بعد الحرب، وأنه قد تم إسكان 16 ألف يهودي في البيوت التي تم ترحيل الفلسطينيين منها عام 1948.

وخلال حرب 1967، تم ترحيل 70 ألف فلسطيني ويشمل ذلك من كانوا خارج المدينة عند وقوع الحرب، ومُنعوا من العودة إليها، من سكان محافظة القدس، إضافة إلى خمسين ألفًا رُحِّلوا لأسباب مختلفة بعد الحرب. وفي حين أعادت إسرائيل السكان اليهود إلى حي المغاربة وإلى بيوت في القدس الشرقية، لم تسمح ولا لمقدسي واحد من أكثر من مئة ألف بالعودة إلى بيوتهم في القدس الغربية بعد الاحتلال عام [78] 1967. ويقدر مركز أبحاث الأراضي ومقره القدس، أن نحو نصف سكان القدس الشرقية، يعيشون في بيوت مهددة بالهدم من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وحَرمت إسرائيل معظم المسلمين والفلسطينيين والعرب المسيحيين من حق الوصول إلى الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية منذ عام 1967. وتُمنع الأوقاف الإسلامية المسؤولة عن المسجد الأقصى من إجراء أي إصلاحات، أو تحسين لمرافق المسجد. وتمنع إسرائيل على نحو صارم دخول مواد البناء للحرم أو إخراج الركام منه. ويمثل هذا القيد خطرًا شديدًا، لأن تعطيل عمليات الترميم في الحرم القدسي يفاقم خطر حدوث انهيارات فيه، بحكم أعمال الحفر التي تقوم بها الهيئات الإسرائيلية أسفل الحرم. هذه بعض ملامح التمييز العنصري الذي يتعرض له الفلسطينيون في القدس والذي تشير إليه صفقة القرن بوصفه «نموذجًا للرعاية الإسرائيلية الجيدة للقدس».

وتخصص وثيقة القرن عدة صفحات لموضوع القدس (ص 15- 19 من النسخة الإنكليزية)، ومن أخطر ما فيها استخدام المدخل الميثولوجي الديني لتبرير الأعمال والطموحات غير الشرعية الإسرائيلية، ومنها الترويج لفكرة وجود الهيكل في داخل الحرم القدسي الشريف[79] تمهيدًا لفرض فكرة تقسيمه، وتخصيص جزء منه لليهود.

ورغم أن الوثيقة تقر بأن الحائط الغربي، أو حائط البراق، وما يسميه اليهود حائط المبكى، هو مكان أداء الشعائر اليهودية، وهو أمر لا يعترض عليه الفلسطينيون، فإن الوثيقة تُحرّض بدهاء على تغيير الأمر الواقع الديني الحساس، بالتشديد على أن الهيكل نفسه (الذي طبعًا تفترض وجوده داخل المسجد الأقصى) هو المكان الأقدس لليهود[80]. وهذه دعوة ملغومة وخطيرة لتفجير حرب دينية مدمرة ليس بين اليهود والفلسطينيين فقط، بل بين اليهود والمسلمين، وهو تحريض عنصري

غير مسؤول وأرعن ومن شأنه إلحاق الأذى ليس بالفلسطينيين فقط بل وباليهود أنفسهم، وجرّهم إلى صراع خطير مع كل مسلمي العالم لا تُحمد عقباه.

ورغم كل ما ذكرناه سابقًا من أشكال التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضد المسلمين والمسيحيين، تصر وثيقة صفقة القرن على أن سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة يجب أن تستمر[81] رغم أن جميع الأماكن الدينية تقع في القدس الشرقية المحتلة عام 1967، التي لا تملك إسرائيل أي حق قانوني بمواصلة احتلالها، أو ضمها إلى إسرائيل، ولا تملك الولايات المتحدة حق تغيير وضعها القانوني، لأن قرارات الرئيس الأمريكي وقرارات الكونغرس الأمريكي بما فيها قراره نقل السفارة الصادر عام 1995، لا يمكن أن تُقبل كبديل للقانون الدولي.

تدعو الوثيقة بوقاحة إلى استمرار السيطرة الإسرائيلية على كل القدس بحجة أن تقسيمها ووجود قوتين أمنيتين فيها يمثل خطأً فاحشًا[82]. وفعليًا يحاول فريق ترامب فرض رأيه المستمد من نتنياهو كنتيجة مسبقة لأي مفاوضات مستقبلية محتملة، بجعل وثيقة الظلم الفاحش للفلسطينيين، أي صفقة القرن، مرجعًا بديلًا للقانون الدولي في حسم قضايا الخلاف. ورغم أن القانون الدولي، وقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، يؤكد أن الجدار الذي بنته إسرائيل (جدار الفصل العنصري) غير شرعي وغير قانوني، ويجب أن يزال[83]، فإن وثيقة صفقة القرن تؤكد أن الجدار يجب أن يبقى وأن يكون الحدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك يؤكد ما قاله الفلسطينيون دومًا بأن الجدار لم يُبنَ لأغراض الأمن كما كانت إسرائيل تدعي، بل بهدف ضم الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها.

وكنموذج للتلاعب بالجمل المتناقضة كوسيلة للخداع تنص وثيقة صفقة القرن في صفحتها السابعة عشرة نفسها على مقولتين متناقضتين، إذ تقول في أعلى الصفحة إن «الرئيس [الأمريكي] أوضح أن حدود السيادة الإسرائيلية في القدس ستخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف» ثم تعود لتؤكد في السطر التالي «أن تقسيم القدس سيمثل خطأً فادحًا»، وتؤكد بعد ذلك بسبعة أسطر في الصفحة نفسها «بأن القدس ستبقى العاصمة السيادية لإسرائيل، وأنها يجب ألّا تقسم وأن تبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل»[84].

أما عاصمة فلسطين فإن وثيقة القرن تنفيها خارج القدس إلى أحياء بعيدة مثل كفر عقب، وأبو ديس والقسم الشرقي من شعفاط، وهي أحياء تريد إسرائيل التخلص من سكانها، وسحب هويات المقدسيين منهم، أي تريد ممارسة التطهير العرقي ضدهم. وتضع الوثيقة سكان القدس

الفلسطينيين الموجودين داخل جدار الفصل العنصري، أي بعد أن تشطب أكثر من مئة وخمسين ألف مقدسي من المقيمين في أحياء خارجه، أمام ثلاثة خيارات: إما أن يحصلوا على جنسية إسرائيلية، وإما أن يحتفظوا بهوية الإقامة المؤقتة، وإما أن يحصلوا على المواطنة الفلسطينية، وعندها سيخضعون بحسب ما تنص الوثيقة للقوانين الفلسطينية والإسرائيلية، وهذا يعني بحسب القوانين الإسرائيلية القائمة فقدان حقهم في الوجود في مدينة القدس. أي أن الوثيقة تدعو إلى ممارسة التطهير العرقي الإجباري ضد حَمَلة الهويات المقدسية من سكان شعفاط الشرقية وأبو ديس والعيزرية وكفر عقب أو التطهير العرقي الاختياري لمن سيبقى داخل حدود القدس ويختار الحصول على المواطنة الفلسطينية. فهل سنكون مخطئين إن وصفنا ما نصّت عليه صفقة القرن بـ«الصفاقة»؟

أ ـ **خدعة حرية العبادة:** تنكشف خدعة حرية الوصول إلى الأماكن الدينية تحت السيادة الإسرائيلية في الصفحة الثامنة عشرة من الوثيقة، التي تتحدث عن إنشاء منطقة سياحية خاصة في منطقة قلنديا، وهي جزء من الأراضي المحتلة، تنظم من خلالها وصول المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين إلى أماكنهم الدينية، بوصفهم «سائحين» وعبر ممر محدد خاص وليس كمواطنين لهم الحق الطبيعي في الوصول إلى أماكنهم الدينية المقدسة وأداء مناسك العبادة الطبيعية فيها.

ب ـ **الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل:** تصر وثيقة صفقة القرن على إلزامية الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل فقط، وتصر على أن تكون العاصمة الفلسطينية خارج حدود القدس، وتضع شرطًا إضافيًا على الفلسطينيين بأن يمتنعوا عن الدعوة إلى عدم الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وحدها[85]. وتؤكد الوثيقة بقاء السفارة الأمريكية في القدس.

ج ـ **تجاهل الرعاية الأردنية:** ومن اللافت للنظر أن وثيقة صفقة القرن لا تتنكر لحق الفلسطينيين في السيادة على عاصمتهم القدس وحسب، بل تنفي أيضًا الرعاية الأردنية القائمة للأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس، التي أُقرت في اتفاقية وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، وتتجاهل ذكرها بالكامل.

7. المياه

بسلب منطقة الأغوار من فلسطين، وكذلك مناطق المستعمرات الاستيطانية ومحيطها، تعطي وثيقة صفقة القرن إسرائيل الأغلبية الساحقة من مصادر المياه في الضفة الغربية، سواء مياه الأمطار، أو كامل مياه نهر الأردن، أو أغلبية المياه الجوفية، وهذا يعني تكريس السيطرة الإسرائيلية على نحو 90 بالمئة من مصادر المياه، ثم تتحدث الصفقة عن تقاسم إسرائيل العشرة بالمئة الباقية مع الفلسطينيين، وتركز على عملية تحلية المياه، من بحر لا يملك الفلسطينيون السيطرة عليه، وبتكاليف سترهق اقتصادهم الهش والضعيف كبديل لحقهم في مياههم الطبيعية التي تسلبها إسرائيل[86].

8. البحر الميت

تعطي صفقة القرن لإسرائيل كامل الجهة الغربية من البحر الميت وشواطئه الفلسطينية وتحرم الفلسطينيين كليًا الوصول إليه، في مظهر آخر للتمييز العنصري القائم الذي سيبقى مستمرًا بحسب وثيقة صفقة القرن التي تؤكد أن لإسرائيل السيادة الكاملة والمطلقة على شواطئ البحر الميت، وتريد أن تعطي الفلسطينيين الحق في الوصول إلى منتجع وحيد يكون تحت السيادة الإسرائيلية ويخضع الوصول إليه والطريق المؤدي إليه للشروط والمراقبة الأمنية الإسرائيلية، مع إخضاع كل عملية الوصول إلى المنتجع للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية التي يمكن ضمن أشياء أخرى، أن تغلقه بالكامل عندما ترى ضرورة أمنية لذلك[87].

9. الهيمنة على الإقليم والمحيط العربي: هدف مركزي لصفقة القرن من خلال التطبيع مع الدول العربية والإسلامية

لا يوجد شك في أن الهدف المركزي الثاني لصفقة القرن، بعد الهدف المركزي الأول وهو تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية وإلغاؤها، يتمثل بالتطبيع الكامل مع الدول العربية والإسلامية بهدف عزل الفلسطينيين وإضعاف قدرتهم على مقاومة تصفية حقوقهم، ولاحقًا لإضعاف قدرتهم على مقاومة ما قد يُعدّ له من خطط للترحيل والتطهير العرقي ضدهم، وبهدف فتح الطريق للهيمنة الإسرائيلية الاستراتيجية على المحيط الإقليمي.

تنطلق الصفقة من قلب للحقائق وافتراض مزور وخاطئ، بأن المشكلة الفلسطينية هي نتيجة عدم التطبيع بين إسرائيل والبلدان العربية، مع العلم أن خلاف إسرائيل مع الدول العربية والإسلامية وكل الدول التي تحترم حقوق الشعوب والقانون الدولي نشأ نتيجة تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه، واحتلال أراضيه، واضطهاده بنظام تمييز عنصري. وتعترف وثيقة الصفقة بأن السلام بين الأردن ومصر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بقي باردًا رغم توقيع اتفاقيات السلام بينها. وتشير الوثيقة إلى مبادرة السلام السعودية، رغم أنها تنكرت لكل ما ورد فيها.

تتضح أهداف صفقة القرن في الفصل المخصص لـ«العلاقات العربية ـ الإسرائيلية والشراكة ـ الاقتصادية الإقليمية». وكل تفاصيل هذا الفصل تظهر النوايا الإسرائيلية بفرض هيمنتها على المحيط الإقليمي عبر العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، بالإفادة من الفارق التقني الواسع بين القدرات الإسرائيلية المدعومة بالكامل من المؤسسات الأمريكية وبين ما يماثلها في البلدان العربية، وكذلك من خلال استغلال وتضخيم الخلافات العربية ـ الإيرانية ومحاولة إظهار أن الخصم الرئيسي للدول العربية والطامع فيها، ليس إسرائيل، بل إيران.

تطرح الوثيقة رؤيتها في ما يلي:

1 ـ فرض تعاون البلدان العربية الكامل مع إسرائيل، بما في ذلك حرية الطيران الإسرائيلي في عبور الأجواء العربية، وفتح أبواب السياحة عبر إسرائيل.

2 ـ ستشجع الولايات المتحدة البلدان العربية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل فورًا، والتفاوض لعقد اتفاقيات سلام معها، أي أن التطبيع سيتم فورًا قبل السلام والوصول إلى حل مع الفلسطينيين.

3 ـ توسيع العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية ـ العربية، وبخاصة في مجال إنشاء بنية تحتية وتقنية خارج إطار الاعتماد على النفط.

4 ـ إنشاء بنية مواصلات مشتركة تجعل من إسرائيل مدخلًا للخدمات التجارية مع آسيا وأفريقيا.

5 ـ استخدام أراضي فلسطين والأردن لجعل إسرائيل ممرًا للتجارة والسياحة الأوروبية مع دول الخليج.

6 ـ استنادًا إلى ما ذكر تشترط صفقة القرن، على الدول العربية والفلسطينيين أن يعارضوا أي قرار معادٍ لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي المؤسسات الدولية الأخرى، أو أي قرار يمس بشرعية إسرائيل (حتى لو كانت ترتكب جرائم حرب، أو تخرق القانون الدولي).

7 ـ أن تنهي جميع البلدان العربية وفلسطين أي شكل من المقاطعة لإسرائيل (بما في ذلك المستعمرات الاستيطانية) وأن تعارض حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها (BDS)، وأن تعارض أي جهد آخر لمقاطعة إسرائيل.

8 ـ أن تنهي البلدان العربية كل مبادرة تحريف (كما تسميها الوثيقة) تشكك في «الجذور الأصيلة» للشعب اليهودي في دولة إسرائيل، وأن تعامل إسرائيل كجزء شرعي من المجتمع الدولي.

9 ـ أن تعمل «الدولة» الفلسطينية والبلدان العربية مع إسرائيل ضد حزب الله وحركة حماس (ما لم يخضعا للشروط الإسرائيلية المنصوص عليها في الصفقة) وكل المجموعات و«المنظمات الإرهابية» وكل المجموعات «المتطرفة»، والتعبير الأخير يمكن أن يستخدم ضد أي مجموعة فلسطينية أو عربية أو دولية تناصر حقوق الشعب الفلسطيني أو تناضل من أجل تحقيقها.

10 ـ تشدد الوثيقة على إنشاء نظام أمني إقليمي عربي ـ إسرائيلي.

11 ـ تدعو الوثيقة إلى إنشاء تحالف يذكرنا بحلف بغداد البائد، يضم إسرائيل و«الكيان الفلسطيني» ومصر والأردن وكل من يرغب من الدول الأخرى في الإقليم للتعاون الأمني الشرق الأوسطي تحت عنوان (OSCME)، وهذا المقترح يمثل مدخلًا جليًا لفرض الهيمنة الأمنية الإسرائيلية عبر ما تسميه الوثيقة «الإنذار المبكر» و«قضايا الصراعات» والوقاية من «الصراعات» و«إدارة الأزمات».

10 . ترتيبات المرحلة الانتقالية كما تقترحها صفقة القرن

تقترح صفقة القرن مجموعة من الترتيبات والقيود التي تدعو إلى الالتزام بها خلال مرحلة سنوات المفاوضات الأربع. وفي الوقت الذي تقيد هذه الترتيبات الجانب الفلسطيني، فإنها تعطي إسرائيل الحق قبل بدء المفاوضات في ثلاثة أمور جوهرية لا يحق للفلسطينيين رفضها، أو مجرد طرح التفاوض حولها، أي أن على الفلسطينيين لا القبول بهذه الإجراءات كمسلمات فقط، بل والاعتراف بها بما في ذلك:

1 ـ الإقرار بضم القدس بكاملها إلى إسرائيل والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل.

2 ـ ضم الأغوار وشمال البحر الميت إلى إسرائيل، أي 29 بالمئة من الضفة الغربية المحتلة.

3 ـ ضم المستعمرات الاستيطانية غير الشرعية ومحيطها إلى جانب الأغوار، وهذا يعني ضم ما يراوح بين 50 بالمئة 60 بالمئة من أراضي الضفة الغربية.

وبعد ذلك:

1 ـ تمتنع إسرائيل عن بناء مستعمرات جديدة أو توسيع مستعمرات في ما سيتبقى من أراضي الضفة الغربية (نحو فقط 40 بالمئة من مساحة الضفة).

2 ـ عدم توسيع المستعمرات الخمس عشرة التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية داخل «الكيان الفلسطيني».

3 ـ عدم هدم البيوت في مناطق المستعمرات، ولكن لإسرائيل الحق في مواصلة هدم بيوت الفلسطينيين في جميع الأراضي التي ستضم إلى إسرائيل، وكذلك حق هدم بيوت الفلسطينيين في المناطق التي يتوقع أن تصبح جزءًا من الكيان الفلسطيني (40 بالمئة) إذا كانت هذه البيوت قد أُنشئت بصورة غير قانونية بحسب المعايير الإسرائيلية، بعد إصدار صفقة القرن.

ولإسرائيل الحق في مواصلة هدم المنشآت (في جميع مناطق الضفة الغربية) التي تمثل تهديدًا للسلامة بحسب ما تقرره دولة إسرائيل، ولها أيضًا حق هدم بيوت الفلسطينيين كجزء من الإجراءات العقابية ضد المناضلين الفلسطينيين (الذين تسميهم إرهابيين).

وخطورة هذا النص، تكمن في أن الإدارة الأمريكية تُشرّع لإسرائيل ممارسة العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين بهدم بيوتهم حتى بعد قيام «الدولة» المزعومة.

وفي المقابل تفرض وثيقة صفقة القرن الشروط التالية على الفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية:

1 ـ الالتزام بالامتناع عن الانضمام لأي منظمة دولية من دون موافقة إسرائيل.

2 ـ الامتناع عن القيام بأي عمل أو نشاط ضد دولة إسرائيل أو ضد الولايات المتحدة أو ضد أي مواطن فيهما في المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وفي محكمة العدل الدولية وكل المحاكم الأخرى.

أي أن على الفلسطينيين الالتزام بالتخلي عن كل حق لهم باللجوء للقضاء الدولي ضد الجرائم التي ارتُكبت، وتُرتكب، أو ستُرتكب ضدهم من جانب إسرائيل وأي شخص فيها، أو من الولايات المتحدة؛ بكلمات أخرى إعطاء حصانة فلسطينية لكل إسرائيلي أو أمريكي ولإسرائيل والولايات المتحدة تجاه أي جريمة تُرتكب ضد الفلسطينيين أينما كانوا.

3 ـ عدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي من خلال منظمة الإنتربول أو في أي جهاز قضائي غير إسرائيلي أو أمريكي.

أي أن صفقة القرن تُلزم الفلسطينيين بالامتناع حتى عن ملاحقة اللصوص والمجرمين ومرتكبي الجرائم المدنية والسياسية من حملة الجنسيتين الأمريكية والإسرائيلية.

4 ـ التوقف الفوري عن دفع رواتب ومخصصات للأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء.

5 ـ مواصلة تطوير ما تسميه الوثيقة مؤسسات الحكم الذاتي (وليس الدولة). وهذه زلة أخرى تكشف أن المقصود بـ«الدولة الفلسطينية» الواردة في الوثيقة، ليس دولة ذات سيادة كباقي الدول بل جهاز حكم ذاتي محكوم بالسيطرة الإسرائيلية ويعمل أمنيًا كجهاز عميل للجانب الإسرائيلي.

مقابل ذلك ستقوم الولايات المتحدة بتنفيذ الإجراءات التالية:

إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.

فتح ممثلية لها لدى الفلسطينيين.

اتخاذ خطوات لاستئناف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بالتشاور مع الكونغرس الأمريكي.

التعاون مع المجتمع الدولي لتقديم مبادرات لتحسين خدمات الكهرباء والمياه وحركة البضائع.

رابعًا: منظومة الأبارتهايد العنصرية

الأبارتهايد بلغة الأفريكانو تعني الفصل والتمييز العنصري، وهي تعني في القانون الدولي وجود قانونين مختلفين لشعبين أو مجموعتين سكانيتين تعيشان على الأرض نفسها. وقد ارتبط تكوين إسرائيل تحديدًا باستخدام منظومة القانونين المختلفين، وبسلسلة من القوانين المجحفة ضد الفلسطينيين سواء من هُجر منهم من أرض وطنه واستخدمت القوانين الإسرائيلية لمنعه من العودة، أو تجاه من بقوا في وطنهم وفُرض عليهم الحكم العسكري الإسرائيلي منذ عام 1948 وحتى عام 1966، وخلال تلك الحقبة تمت مصادرة وسلب معظم أراضيهم، وجرى تحويل معظمهم إلى عمال في خدمة المشاريع الإسرائيلية.

وفور احتلال إسرائيل في عام 1967 للضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة بدأت حكومات إسرائيل عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستعمرات الاستيطانية فيها واستغلت العمال الفلسطينيين من هذه المناطق لمراكمة رأس المال، واستولت على معظم مصادر المياه والثروات الطبيعية، واستعملت كل ما رأته مناسبًا لتوطيد الاحتلال من قوانين عثمانية، وبريطانية، وأردنية بما فيها قوانين الطوارئ البريطانية التي أُلغيت في بريطانيا إضافة إلى نحو ألفين من الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي خلقت واقع قانونين مختلفين للإسرائيليين والفلسطينيين. واستخدمت حكومات إسرائيل الاعتقال الإداري والمحاكم العسكرية وأنظمة منع التجول، ومصادرة الحريات وإلغاء نتائج الانتخابات البلدية، ونفذت ما لا يقل عن مليون عملية سجن واعتقال ضد الفلسطينيين منذ عام 1967.

لا يحتاج الإنسان إلى أن يكون خبيرًا في التاريخ كي يدرك أن الخريطة التي عرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كـ«صفقة القرن» تشبه تمامًا خريطة البانتوستانات أثناء نظام

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مع فرق واحد وهو أن المعازل الفلسطينية أصغر حجمًا وهي أشبه ما تكون بالغيتوهات وقد يكون «غيتوستانات» الاسم الأدق لها.

ولم يسهم نشر هذه الخريطة إلا في زيادة استفزاز الفلسطينيين الذين لم يروا في «صفقة القرن» إلا مشروعًا إسرائيليًا كتب معظمه نتنياهو وغُلف بغلاف أمريكي. وجاءت التفاصيل التي نشرت لتؤكد مخاوف الشعب الفلسطيني بأن إدارة ترامب ليست منحازة لإسرائيل وحسب، بل متحالفة مع أكثر الاتجاهات عنصرية يمينية وتطرفًا في البنيان السياسي الإسرائيلي. ولم يرَ الفلسطينيون في أفعال إدارة ترامب ونصوص صفقة القرن إلا محاولة فجّة لتصفية حقوقهم الوطنية، بما في ذلك تأييد ضم إسرائيل القدس الشرقية، والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، ومحاولة تصفية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتصفية وكالة الغوث الدولية، والسعي لاستبدال فكرة الدولة المستقلة ذات السيادة، بغيتوهات ومعازل مقطعة الأوصال في ما لا يقل عن 224 جزيرة مجزأة بالمستعمرات الاستيطانية، والجدار، ومئات الحواجز العسكرية، ولا تواصل بينها إلا بأنفاق وجسور يستطيع الجيش الإسرائيلي إغلاقها كلما أراد.

ما رآه الفلسطينيون في صفقة القرن، محاولة لإلغاء القانون والشرعية الدولية، والقرارات الدولية، بما فيها عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى قرارات محكمة العدل الدولية التي تنص على عدم شرعية الاستيطان، وعدم شرعية ضم الأراضي المحتلة، وعدم شرعية الاحتلال المستمر لأرضهم. وبذلك فإن صفقة ترامب صارت محاولة أمريكية لتشريع الخطوات الإسرائيلية، غير الشرعية، الموجهة لتدمير إمكان قيام دولة فلسطينية حرة ومستقلة، واستبدالها بغيتوهات معدومة السيادة، ولا سيطرة لها على حدودها، ولا أمنها، ولا مياهها، ولا طرقها، ولا مصادرها الطبيعية، ولا أجوائها. ولا يرى الفلسطينيون في الواقع فرقًا بين الغيتوهات المقترحة كدولة وبين السجون الإسرائيلية التي دخلها مئات الألوف منهم، فهي في نهاية المطاف بقع معزولة، ومسيطر عليها أمنيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، من جانب الجيش الإسرائيلي.

يغضب الإسرائيليون كلما ذكرناهم بأن ما أنشؤوه في فلسطين هو نظام أبارتهايد، ولكنهم يعجزون عن تقديم وصف مخالف، لتبرير حقيقة أن إسرائيل تستولي على 85 بالمئة من مياه الضفة الغربية، وتسمح للفلسطيني باستهلاك 50 م^3 سنويًا في حين يسمح للمستوطن غير الشرعي

باستهلاك 2400م^3 سنويًا، أما مياه غزة فقد أصبح 95 بالمئة منها مالحًا أو ملوثًا، وغير صالح للاستعمال البشري، بسبب الحصار والاستغلال الإسرائيلي. ويجبر الفلسطينيون على دفع ثمن بضاعتهم بأسعار السوق الإسرائيلية بسبب الوحدة الجمركية والضرايبية المفروضة عليهم من إسرائيل، في حين يزيد الدخل القومي الإسرائيلي على عشرين ضعف مثيله الفلسطيني.

وأقرت الحكومة والكنيست الإسرائيلي سلسلة قوانين عنصرية غير مسبوقة، لكن ذروتها كانت إقرار ما سموه قانون القومية، الذي كرَّس إسرائيل ككيان لليهود فقط، وحصر حق تقرير المصير فيها باليهود فقط، وحصر أرضها بأنها لليهود فقط. وفي ظل حقيقة أن الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين التاريخية يمثلون أكثر من خمسين بالمئة من السكان، وأن الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية يزيدون على عشرين بالمئة، فإن هذا القانون قد كرَّس إسرائيل رسميًا، بعد أن كرستها الأفعال عمليًّا، كنظام أبارتهايد عنصري هو الأسوأ في تاريخ البشرية. وبذلك فإن الحكومة الإسرائيلية والكنيست الإسرائيلي انحدرا إلى مستوى غير مسبوق في العنصرية المكشوفة والوقحة، وأقرّا نظامًا يخرق القوانين الدولية وعهد حقوق الإنسان، ويغلق الباب نهائيًا أمام ما يسمى «جهود السلام».

فهذا القانون يجعل نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي أسوأ بألف مرة وأشد عنصرية ودناءة من نظام الأبارتهايد الذي أسقطه مانديلا وشعبه في جنوب أفريقيا، وبغض النظر عن الادعاءات الميثولوجية، وتزييف التاريخ الذي تمارسه إسرائيل، بما في ذلك الإنكار الكامل لوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه وتاريخه، فلا بد من توضيح المعالم السياسية الخطيرة لهذا القانون. أول تلك المعالم أنه يمثل الخاتمة الطبيعية لتطبيق الفكر الصهيوني بطابعه العنصري، وهو فكر ناور طوال مئة عام لإخفاء مقاصده الحقيقية، وطابعه التوسعي، وأخفى مخططاته خلف الادعاء بأنه الضحية وهو المسبب لمأساة الشعب الفلسطيني، مستغلًا معاناته، وحتى معاناة اليهود أنفسهم في أوروبا، إلى أن حقق ما اعتقد أنه قوة كافية تسمح له أخيرًا بكشف وجهه الحقيقي وعنصريته بالكامل، الأمر الذي تجلى في ما نص عليه القانون بأن ممارسة حق تقرير المصير محصورة باليهود فقط.

المعلم الثاني بالغ الأهمية، وهو ما نص عليه القانون بأن الاستيطان اليهودي (لاحظوا اليهودي وليس الإسرائيلي) هو قيمة قومية وستعمل إسرائيل على تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته،

والسؤال الجوهري هنا: أين سيتم ذلك؟ إذ لم يحدد القانون العنصري مثلما لم تحدد أي قوانين إسرائيلية حدود دولة اليهود، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تحدد حدودها، وذلك يعني أولًا أن القانون العنصري ونظام الأبارتهايد يشمل كل أراضي فلسطين بما فيها الضفة والقدس وغزة إضافة إلى الجولان السوري المحتل، وأكثر، فالباب مفتوح لاحقًا إن توافرت الفرصة للأطماع الصهيونية للاستيطان والتهويد في الأردن ولبنان.

أما المعلم الثالث الخطير، فهو ما نص عليه القانون بأن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهذا هو الرد على دعاة الاستسلام الذين قالوا إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يخص فقط جزأها الغربي، وإذا أردتم المزيد فإن القانون يعد تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني، العيد القومي الرسمي للدولة، ويلغي مكانة اللغة العربية، ويلغي فعليًا أي حقوق قومية أو مدنية للفلسطينيين الذين يسميهم (غير اليهود) أي الأغيار بحسب الأعراف التلمودية.

وقد أشارت الملاحظات الختامية لاجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، يوم الجمعة 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى «وجود سياسات وممارسات إسرائيلية للفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني على جانبَي الخط الأخضر»، مشيرة إلى أن «قوانين إسرائيل الأساس تفتقر إلى وجود أي مادة عامة تتضمن المساواة وحظر التمييز العنصري» (الفقرة 11). وأعربت اللجنة أن الفلسطينيين لا يزالون يتعرضون للتمييز العنصري، الذي يشمل «القيود المفروضة على التمتع بحقهم في العمل»، إذ «يتمركزون في قطاع منخفض الأجر»، كما أن «حالتهم الصحية سيئة بشكل غير متناسب... بما في ذلك قصر متوسط العمر وارتفاع في معدلات وفيات الرّضع» (الفقرتان 38 (ب) و(ج))، كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء «امتداد خطاب الكراهية العنصرية في الخطاب العام، ولا سيّما من جانب المسؤولين العامّين والزعماء السياسيين والدينيين، في بعض وسائل الإعلام وفي المناهج والكتب المدرسية» (الفقرة 26 (أ)). وأبرزت اللجنة انتشار الأعمال العنصرية والكراهية، بما في ذلك عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين (الفقرتان 26 (ب) و42 (ج)). ودعت اللجنة إسرائيل «إلى مراجعة قوانينها العنصرية المتعلقة بالتخطيط على جانبي الخط الأخضر، معربةً عن قلقها في شأن استمرار هدم المنازل في النقب وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية».

وعبَّرت اللجنة عن قلقها إزاء «المركز والأنشطة غير الواضحة لبعض الكيانات شبه الحكومية، التي تؤدي مهماتٍ محددة في صنع القرار من دون أن تكون جزءًا من الهيكل التنفيذي» (الفقرة 17)، على غرار المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، التي أُنشئت للقيام بالتمييز المادي ضد الأشخاص غير اليهود. وبناءً على ذلك، أوصت اللجنة بأن تضمن الدولة الطرف «امتثال جميع المؤسسات التي تمارس مهماتٍ حكومية امتثالًا كاملًا للالتزامات القانونية الدولية للدولة الطرف، وأن تكون مسؤولة على قدم المساواة مع الهيئات التنفيذية الأخرى» (الفقرة 18 (ب)).

وفي خريطة صفقة القرن ترسخ طرق الفصل العنصري في الضفة الغربية، المُحتكرة من الإسرائيليين، والمحرمة على الفلسطينيين، التي صارت تمثل جزءًا من منظومة الأبارتهايد الإسرائيلية. لم يرَ الفلسطينيون في مشروع ترامب سوى تدمير لحل الدولتين، الذي ضغط المجتمع الدولي على الفلسطينيين للقبول به، لمصلحة إنشاء منظومة أبارتهايد وتمييز عنصري كريه. الغيتوستانات، أو البانتوستانات، والأبارتهايد ليست حلًّا، وإذا قضي على إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة حرة وذات سيادة، فلن يكون أمام الفلسطينيين سوى النضال من أجل دولة واحدة ديمقراطية يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات على كامل أراضي فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر. وقد ألحق ترامب ونتنياهو ضررًا كبيرًا من خلال مشروع «الصفقة» ليس بالفلسطينيين فقط، بل بالإسرائيليين أيضًا الذين لن يستطيعوا أن يفخروا بأنهم أنشؤوا نظام الأبارتهايد الأقبح في القرن الحادي والعشرين، ولن يستطيعوا منع الفلسطينيين من إسقاطه في كل أرض فلسطين التاريخية.

خامسًا: الوهم الاقتصادي في «صفقة القرن»

يمثل وهم التطوير الاقتصادي ركيزة أساسية لوثيقة صفقة القرن، بوصفه وسيلة الخداع الأهم، لإغراء الفلسطينيين والعرب للتنازل عن الحقوق الفلسطينية السياسية، والاندماج في عملية التطبيع مع إسرائيل. تحاول الوثيقة طرح «الحل الاقتصادي» كبديل للحل السياسي وكبديل لنيل الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي كباقي الشعوب في تقرير المصير والمساواة، بحيث يبقى أسيرًا للهيمنة الإسرائيلية في نظام الأبارتهايد العنصري، حتى لو سمي الكيان المقترح عليه في صفقة القرن «دولة». ويشير عنوان صفقة القرن «السلام من أجل الازدهار» «رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي» إلى أن جوهرها اقتصادي، لا سياسي. وتشير صفحتها الأولى إلى أن رؤيتها «تمكين الشعب الفلسطيني لبناء مجتمع مزدهر ونشط»[88] كبديل لبناء دولة مستقلة ذات سيادة قادرة على التطوير من دون أن تكون خاضعة للتبعية لإسرائيل.

وجوهر خداع صفقة القرن يكمن في أمرين، أولًا أن تحسين المعيشة لم، ولا يمكن أن يكون، بديلًا للحرية، فما تقترحه الصفقة يشبه القول لسجين، إن عليك أن تقبل بالبقاء في السجن مقابل تحسين أحوال الزنزانة التي تقيم فيها، بتحسين مياهها وكهربائها وربما الغذاء فيها. وتتجاهل الصفقة أن الحرية لا تستبدل برغيف الخبز، بل إن الحصول على رغيف الخبز في هذه الحالة يصبح مقرونًا بالعبودية الدائمة.

أما الخداع الأكبر فيكمن في حقيقة أن ما تَعِد به الخطة لا يحمل تطويرًا اقتصاديًا ولا ازدهارًا، بل إن ما تقترحه في الواقع هو سيناريو لمساعدات اقتصادية أقل كثيرًا من المساعدات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية ووكالة الغوث الدولية اليوم. تدعي الصفقة أن الدعم الاقتصادي سيصل إلى 50 مليار دولار، وهذا رقم كبير، لكنه لا يبقى كبيرًا أن تذكرنا أنه سيقدم

على مدار عشر سنوات. أي أن الحديث يدور، في أحسن الأحوال، ولا ضمانات لتوافر هذه المبالغ، وبخاصة بعد أزمة وباء الكورونا المستجد، عن خمسة مليارات سنويًا.

وعلى عكس ظن البعض، فإن هذا المبلغ ليس مساعدات تقدم إلى الفلسطينيين، بل هو مزيج من قروض بفوائد، واستثمارات غير مضمونة لرأسماليين ورجال أعمال، وبعض المساعدات، إذ إن أكثر من نصف الخمسين مليار دولار الموعودة، أي 25.689 مليار دولار، هي قروض بفوائد. ونحو 11.600 مليار، هي استثمارات لرأسماليين لن يأتوا بها طبعًا إلا إذا ضمنوا أن تكون مربحة. وما تبقى كمساعدات هي فقط 13.380 مليار، أي 26.6 بالمئة فقط من رزمة الخمسين مليارًا.

لكن هذه المساعدات ستقسم بنسبة 60 بالمئة للفلسطينيين و40 بالمئة لثلاثة بلدان عربية هي الأردن ولبنان ومصر، مقابل القبول بإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطين المقيمين منهم في هذه البلدان. وبالتالي فإن ما سيصل إلى الفلسطينيين من مساعدات موعودة خلال السنوات العشر المقترحة سيكون 8.028 مليار دولار، وإذا قسمت على عشر سنوات فإن ما سيقدَّم إلى الفلسطينيين سنويًا سيكون 802 مليون دولار سنويًا مقابل 2400 مليون دولار تصل إلى الفلسطينيين سنويًا في الوقت الحالي منها للسلطة الفلسطينية (نحو 1100 مليون دولار سنويًا) ولوكالة الغوث الدولية (نحو 1300 مليون دولار سنويًا).

أي أن المساعدات الموعودة من المصادر الحالية نفسها لن تتجاوز 33 بالمئة مما يصل حاليًا إلى الفلسطينيين، وبكلمات أخرى ستُخفض المساعدات الخارجية للفلسطينيين بنحو 67 بالمئة سنويًا بدلًا من أن تزيد، ولا يمكن الحصول عليها إلا بعد أن يتنازل الفلسطينيون عن القدس، والمسجد الأقصى، وحقهم في الحرية وتقرير المصير وعن حق العودة للاجئين، وعن أكثر من نصف الضفة الغربية، شريطة أن يتم قبل ذلك نزع سلاح قطاع غزة، وتغيير الحكم فيه، وتفكيك منظمات المقاومة الفلسطينية. فهل هناك خداع أو استخفاف بالعقول أكبر من هذا؟

ولتوضيح الصورة بالكامل، لا بد من فحص ما يسمى رزمة التطوير الاقتصادي بتحليل مصادرها (Sources) وأوجه استعمالاتها (Uses):

مصادر الرزمة (50 مليار دولار لعشر سنوات)

مساعدات		رأس مال خاص		قروض بفوائد
13.380		11.600		25.689

سنويًا بالمليار دولار				
مساعدات		رأس مال خاص		قروض
1.338		1.160		2.568

المساعدات 13.380 مليار دولار لعشر سنوات.

ولا يمكن بالطبع فهم كيف سيؤدي خفض المساعدات لفلسطين بنسبة 67 بالمئة، والوعود باستثمارات رأسمالية لا ضمانة لقدومها على الإطلاق، وإثقال كاهل الفلسطينيين بقروض تضاف إلى القروض التي ترهقهم حاليًا، إلى رفع الدخل القومي الفلسطيني من 15 مليار سنويًا إلى 35 مليار دولار سنويًا، وكيف سيخفض البطالة في فلسطين من نسبة 31 بالمئة إلى 17 بالمئة. ولا حاجة إلى الخوض أكثر في تفاصيل ما تقترحه صفقة القرن فالصورة واضحة كالشمس، إن العملية هي مجرد خداع لا أكثر ولا أقل.

الفصل الثاني

الاستراتيجية المطلوبة كبديل لصفقة القرن، وكوسيلة لإسقاطها، وتحقيق الحرية

ما من شك في أن أطراف صفقة القرن، لم يكونوا ليجرؤوا على طرحها بكل ما تتضمنه من إجحاف ووقاحة، لولا الاختلال الواقع في ميزان القوى، بين الشعب الفلسطيني وحكام إسرائيل. وواقع الحال أن الموقف الرسمي الفلسطيني شهد سلسلة من التراجعات الناجمة عن تزايد الاختلال في ميزان القوى، بسبب عوامل محلية وعربية ودولية. ولعل انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة فتح الباب لتغيير ميزان القوى لمصلحة الشعب الفلسطيني، وأسهم في تحقيق مكاسب لا يمكن إنكارها، كالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصف الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية ومن ثم اعتراف 134 دول بدولة فلسطين.

غير أن ذلك الإنجاز تعرض لانحسار خطير بعد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وإجبار منظمة التحرير على الخروج منه إلى مَنافٍ جديدة، وكاد الأمر ينتهي بتهميش كامل للفلسطينيين وقضيتهم لولا الدور البطولي الذي قام به الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بإطلاق الانتفاضة الشعبية الكبرى التي غيَّرت ميزان القوى جديًا، وكشفت إسرائيل كقوة احتلال، وجعلت الاحتلال عاجزًا عن الاستمرار بالنمط والوتيرة السابقين. ونتيجة تلك الانتفاضة الباسلة، اضطرت إسرائيل إلى القبول بالتفاوض مع الفلسطينيين، بعد أن كانت تنكر مجرد وجودهم.

لكن ذلك الإنجاز، تعرض لتآكل خطير بعد توقيع اتفاق أوسلو، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بتسوية جزئية انتقالية، استخدمتها إسرائيل لامتصاص تأثير الانتفاضة الأولى، ومن ثم الثانية، ولتعميق الاختلال في ميزان القوى لمصلحتها، حتى انتهى الأمر بها إلى امتلاك الجرأة، والوقاحة، لطرح تصفية كاملة للحقوق الفلسطينية اسمها «صفقة القرن».

كل تاريخ القضية الفلسطينية يؤكد أن القيادات الفلسطينية استطاعت أن تكون مؤثرة وفاعلة، عندما كانت تستند إلى الكفاح والمشاركة الشعبية الواسعة، وأنها كانت تصبح فريسة للضغوط والمناورات والهزائم عندما كانت تفقد صلتها بالجماهير الشعبية، وبدورها الكفاحي. الإنجازات الفلسطينية ارتبطت دومًا، بممارسة الجسم الفلسطيني لدوره كحركة تحرر وطني، والإخفاقات ترافقت مع انحصاره في مؤسسات سلطة، واتكائه فقط على العلاقات الدبلوماسية بمعزل عن امتداده الطبيعي مع شعوب العالم، ومجتمعاتها المدنية، وحركاتها وقواها التحررية والديمقراطية.

وأدى الإفراط في الاعتماد على مؤسسة السلطة، التي تحرمها إسرائيل كلَّ مقومات السيادة، وتجعلها في الواقع سلطة بلا سلطة، إلى تغييب وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، وتهميش دورها، وتقليص طابعها كجبهة وطنية جامعة تضم القوى الوطنية والنضالية الفلسطينية كافة.

ومنذ التخلي عن هدف الدولة الديمقراطية الواحدة هيمنت رؤية «إمكان الوصول إلى حل وسط مع الحركة الصهيونية» على معظم، إن لم يكن جميع، القوى الفلسطينية. وإذا كان لتلك الرؤية حظ في النجاح، في أي لحظة تاريخية، وهذا ما ستحكم عليه الأجيال المقبلة، فإن ذلك النجاح كان مرتبطًا بميزان قوى خلقته في الأساس تضحيات ونضال الشعب الفلسطيني إضافة إلى الانتفاضة الشعبية الأولى، وضيعه للأسف اتفاق أوسلو والمؤامرات التي نفذت ضد الشعب الفلسطيني.

غير أن ما تلى ذلك، من اختلال في ميزان القوى بفعل العوامل الدولية، والعربية، وأساسًا التفكك والانقسام الفلسطيني الداخلي، ونتيجة للنشاط الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، حول «رؤية» الحل الوسط مع الحركة الصهيونية، وما سمي «حل الدولتين» إلى مجرد وهم. وتجد بعض الأطراف، والقوى، صعوبة بالغة في الانفكاك عن هذا الوهم، إما لأن التغيير بعد كل ما جرى مكلف، وحافل بالمخاطر، وإما لارتباطات مصلحية ذاتية ضيقة، وإما بسبب الشعور بالإنهاك والإرهاق من نضال استمر طويلًا، وكانت تكاليفه باهظة فكريًا، وماديًا، وإنسانيًا. ويشكل كل ذلك لحظة خطرة يجب تجاوزها بسرعة، وحزم، وإرادة صلبة وكفاحية.

ولا بد لذلك التجاوز من أن يفتح الباب المغلق للطاقات الشابة المفعمة بالحيوية، التي لا تعاني الإرهاق والتعب، أو محدودية القدرة على رؤية البدائل الكفاحية لحالة الترقب والانتظار، واستمرار التعلق بما كان «رؤية» وأصبح وهمًا. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى رؤية جديدة، وإلى استراتيجية جديدة بديلة لما فشل؛ استراتيجية تركز كما فعلت الثورة الفلسطينية، والانتفاضة الشعبية الكبرى، على تغيير ميزان القوى. استراتيجية تأخذ في الحسبان، عناصر القوة والضعف المحلية، والعربية والدولية. واستراتيجية تتفهم التغييرات التي شهدها العالم وظروفه، ووسائله، وأدواته، وتستطيع في الوقت نفسه أن تجمع بين الإيمان العميق بتاريخ، وحقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته، وبين تفاؤل الإرادة بالقدرة على تحقيق النصر لكفاحه العادل. استراتيجية تفهم أن الواقعية، هي فهم وإدراك الواقع، من أجل تغييره، وليس الاستسلام له أو لمعادلاته القائمة. استراتيجية تستطيع أن تجمع بين عناصر القوة الوطنية المحلية، والعربية، والدولية وأن تعالج عناصر الضعف في الواقع الفلسطيني وفي مقدمها حالة الانقسام الداخلي. استراتيجية قادرة على إعادة إنتاج رؤية وهدف مشتركين، يجمعان مكونات الشعب الفلسطيني وطاقاته في كل مكان.

كي نفهم سبب الحاجة إلى استراتيجية وطنية جديدة ومكوناتها لا بد أن نطرح السؤال الأساسي:

بماذا نجح الإسرائيليون والحركة الصهيونية خلال العقود الماضية؟ وبماذا فشلوا؟

لقد نجحت الحركة الصهيونية في بناء قوة عسكرية نووية، واقتصادية، وعلمية، هي الأكبر في المنطقة. ونجحوا في إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية الرسمية أكثر من مرة. ونجحوا في احتلال كل أرض فلسطين بالقوة العسكرية والإرهاب. واستطاعوا أن يجنِّدوا إلى جانبهم القوى الاستعمارية من خلال جعل أنفسهم جزءًا من المشروع الاستعماري. وبنو اللوبي الأكثر فاعلية في الولايات المتحدة وأكثر من بلد أوروبي. ولكنهم فشلوا في عدة أمـور:

- أولًا فشلوا في تصفية القضية الفلسطينية.

- وفشلوا في كسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته، وإجباره على الاستسلام.

- وفشلوا في ترحيل من صمد من الفلسطينيين على أرض وطنه.

ـ وفشلوا في وقف تصاعد التفهم والتضامن الدوليين ـ وبخاصة على الصعيد الشعبي ـ مع الشعب الفلسطيني.

وإذ حققت الحركة الصهيونية انتصارًا جغرافيًا فإنها خلقت كارثة ديمغرافية بالنسبة إلى مشروعها. واليوم يتعادل الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون على أرض فلسطين التاريخية عددًا، إن لم يزد عدد الفلسطينيين قليلًا، وتعيش إسرائيل معضلة لا فكاك منها:

إما أن تقبل بدولة فلسطينية مستقلة، وإما أن تُبقي الاحتلال ونظام الأبارتهايد والتمييز العنصري... ليفضي في النهاية إلى حل الدولة الديمقراطية الواحدة التي لن تكون، ولا يمكن أن تكون، دولة يهودية. كل إجراءات الاحتلال... من الحروب التي شنوها على الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان والضفة والقطاع وكل أنحاء العالم... إلى خديعة أوسلو والمفاوضات التي لا نهاية لها... إلى الاتفاقيات مع بعض البلدان العربية... إلى صفقة القرن، لم تحقق لهم سوى كسب الوقت، وتأجيل لحظة الحقيقة... ولكن إلى متى؟ هم يعرفون أنهم يسيرون ضد مسيرة التاريخ الطبيعية.

وأنهم لن يحققوا هدفهم إلا إذا رضخ الفلسطينيون وشرذموا، وانقسموا، وأُحبطوا وانعدمت قدرتهم على التخطيط المبادر والفعل الإيجابي. لذلك ينصب اهتمام الحركة الصهيونية اليوم على تقسيم الفلسطينيين وشرذمتهم وتجزئتهم وبث الشعور بالإحباط واليأس وانعدام الهدف الجامع في صفوفهم. لذلك ابتدعوا لعبة أوسلو كي ينهمك الفلسطينيون بالصراع بعضهم ضد بعض على سلطة بلا سلطة تحت الاحتلال، وينشغلوا عن صراعهم الرئيسي ضد الاحتلال ومن أجل الحرية الحقيقية. وأقدموا على نشر صفقة القرن على أمل أن يتوجوا ذلك باستسلام فلسطيني. وكل ذلك يقودنا إلى البحث في الاستراتيجية البديلة المطلوبة للنضال من أجل الحرية.

أولًا: الاستراتيجية التي نريد

إن تنظيم الاستراتيجية الوطنية الجديدة يعتمد على 3 مبادئ أساسية:

1 - الاعتماد على النفس.

2 - تنظيم النفس.

3 - تحدي الاحتلال ونظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي والتمرد على إجراءاته.

والأمر الجوهري في هذه الاستراتيجية هو العناصر التي يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها. وهي أعمدة ستة:

أ ـ المقاومة الشعبية بكل أشكالها؛

ب ـ حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات (BDS)؛

ج ـ دعم الصمود الوطني والبقاء في فلسطين.

د ـ تحقيق الوحدة الوطنية وإنشاء قيادة وطنية موحدة.

هـ ـ تفعيل ودمج طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل (أراضي 48) والأراضي المحتلة، والخارج نحو أهداف مشتركة بأسلوب متكامل.

و ـ اختراق صفوف الخصم وحلفائه.

ولن يتحقق أي من هذه الأعمدة من دون الكفاح من أجله، ومن دون حشد الطاقات للوصول إليه، ومن دون خلق الوعي الوطني الجامع للشعب الفلسطيني من جديد.

ولا يجوز لأحد أن يختبئ خلف انتقاد الآخرين للتهرب من مسؤوليته تجاه نفسه، وتجاه شعبه، وتجاه وطنه المنشود. ولا يجوز استخدام ضعف أداء السلطة وفشل بعض القيادات السياسية شماعة للهروب من المسؤولية، أو التذرُّع بالانقسام البائس الذي تعيشه السياسة في فلسطين لتبرير الشعور بالإحباط واليأس الذي تغذيه إسرائيل والحركة الصهيونية والمتخاذلون بلا انقطاع. بل إن كل هذه العوامل يجب أن تكون حوافز لخلق نهوض فلسطيني جديد يركز على تعبئة الشباب والأجيال الشابة بروح الانتماء والعطاء والتفاؤل، والإيمان بالمستقبل الأفضل.

علينا أن نمكّن شعبنا وحركتنا بقوة الفكرة الصحيحة، وعندها يمكن القول إنه لا يوجد في الدنيا ما هو أقوى من فكرة حان أوانها. فكرة حرية الشعب الفلسطيني وفكرة الوصول إلى العدالة المفقودة في فلسطين. لن يقوم الآخرون بالعمل نيابة عنا. وقديمًا قيل «ما حك جلدك مثل ظفرك». قد يساعدنا شرفاء كثيرون في هذا العالم ولكنهم لن يستطيعوا، وغالبًا لا يريدون، أن ينوبوا عنا في أداء واجباتنا. أما تضامن الآخرين مع نضالنا فسيكون دومًا مرتبطًا طرديًا بمقدرتنا على إثبات وجودنا وعملنا وتضامننا نحن مع أنفسنا، ومع أبناء وبنات شعبنا.

وحتى تنجح الاستراتيجية الوطنية الجديدة فإنها تحتاج إلى حركة تؤمن بها وتقنع القوى الأخرى بجدواها وتقدم نموذجًا لعناصرها بالممارسة الفعلية. من حق الناس أن تنتقد القوى السياسية، ويجب أن تقبل هذه القوى ذلك. والنقد البناء يجب قبوله الإفادة منه، ولكن تقصير القوى السياسية لا يعني نفي الحاجة إلى التنظيم السياسي. لأننا لا نستطيع من دون عمل سياسي منظم أن نصد ونفشل المشروع الصهيوني المكوَّن من قوى سياسية واقتصادية واجتماعية راكمت قدراتها بصورة مذهلة، وخلقت بنى تنظيمية قوية وفاعلة. ومن دون عمل سياسي منظم في حركة منظمة ومنضبطة، سيصبح النشاط، أفعالًا موسمية، أو طقوسية، تذرها الرياح من دون أن تحدث تأثيرًا. ومن دون حركة منضبطة سياسيًا وتنظيميًا، ستتشتت الطاقات وتُهدر على الصراعات والخلافات الداخلية، ولن تصل إلى مستوى الفاعلية الذي يجعلها مؤثرة.

ولكي تكون الحركة بهذه الصفات يتوجب على قادتها، صغارًا كانوا أم كبارًا، أن يقدموا النموذج والقدوة. فلا يستطيع قيادي أن يطالب الأعضاء بالانضباط إن لم يكن هو نفسه منضبطًا.

ولا يستطيع أن يصدر التوجيهات إلى الآخرين بالعمل إن لم يكن هو في مقدمة الصفوف وأول العاملين، وآخر المغادرين للنشاط. ولن يحترم الناس مسؤولهم أو مسؤولتهم إن لم تكن الأشد حماسةً للفكرة والهدف والعمل والنشاط.

ولكي تكون الحركة السياسية منضبطة ومنظمة يجب أن تكون ماهرة في التخطيط، أي التفكير والتبصر قبل الاندفاع للعمل. وقديمًا قيل إن التخطيط والإعداد هو ثلاثة أرباع المعركة. والمعارك تُخسر قبل خوضها إن لم يُخطط لها جيدًا. والنظام يعني الالتزام. والالتزام بالفكرة وبالبرنامج وبالوعود وبإنجاز ما يعد الإنسان بعمله، وإن تكرر نقض الوعود فإن الصدقية تتلاشى ويتلاشى معها احترام الناس.

ومن حق الناس المهتمين سياسيًا أن ينتقدوا الحركات الأخرى، ولكن إن أرادوا أن يكونوا فاعلين فعليهم إما أن ينضموا إلى إحداها ويساعدوا على تحسينها وإما أن يقوموا بإنشاء حركة سياسية جديدة وتحمل أعباءها. ومن دون ذلك سيبقون إما هواة بلا تأثير، وإما مراقبين ومحللين وناصحين، من دون أن يكونوا مشاركين في إحداث التغيير السياسي. ولا ضير في أي من الأمرين ما دام الإنسان صادقًا مع نفسه.

وليس مطلوبًا من كل الفلسطينيين أن يكونوا أعضاءً في حركات سياسية، فبعضهم سيكونون مؤيدين ومناصرين، وبعضهم سيكون مؤثرًا عبر الأعمال الاجتماعية والثقافية والأدبية والبحثية، وبعضهم سيكون مؤثرًا بصفته المستقلة، وهذا التأثير مهم وضروري إن كان ممزوجًا بالانتماء للمشروع الوطني العريض. فليس كل العمل الوطني انتماءً حزبيًّا منظمًا. ولكن من دون انتماء سياسي منظم لا يمكن لآلة العمل الوطني الكبيرة أن تحقق أهدافها، ولن يمكن تجميع كل الطاقات في نقطة التأثير المطلوبة عبر استراتيجية موحدة.

وفي تاريخ الشعوب أمثلة مذهلة، عندما تمر بلحظات أو مراحل عصيبة تهدد وجودها كتلك التي يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم. هناك شعوب اندثرت عند مرورها بتلك اللحظات التاريخية وأخرى حولتها إلى فرصة للمجد والخلود. لحظات، تتكاتف فيها الطاقات بحيث يصبح كل فعل وإبداع سياسي واقتصادي واجتماعي وفني وثقافي جدولًا يصب في نهر واحد جامع يتحرك بانتظام نحو هدف وطني واحد. عاش بعضنا تلك اللحظة أيام معركة الكرامة، وفي الانتفاضة الشعبية

الأولى، التي صهرت كل الشعب الفلسطيني في بوتقة موحدة، وهذا بالضبط ما نحتاج إليه اليوم كي نمتلك لاحقًا رفاهية الاسترخاء وفوضى الإبداع.

إن الاستراتيجية التي نطرحها توفر ذلك الإطار ـ النهر ـ الذي يسمح بالتنوع وبإطلاق حرية الإبداع والتجديد ولكنه يضمن في الوقت نفسه انضباط المسيرة من أجل الوصول إلى الهدف.

ثانيًا: أعمدة الاستراتيجية

1 . المقاومة الشعبية

قبل الخوض في أشكال وأنماط المقاومة الشعبية لا بد من إيضاح بعض الأساسيات وتبديد بعض سوء الفهم الذي نصادفه أحيانًا.

أ ـ المقاومة الشعبية لا تنفي ولا تعارض ولا تتعارض مع أشكال المقاومة المشروعة الأخرى التي يقرها القانون الدولي والإنساني بما فيها المقاومة المسلحة ما دامت تحترم وتلتزم بالقانون الإنساني.

ب ـ إن تجربة الشعب الفلسطيني منذ أوائل القرن الماضي أثبتت أن أكثر أشكال المقاومة تأثيرًا هي المقاومة الشعبية، وأبرز نموذج لذلك كانت الانتفاضة الأولى التي ضاع القسم الأكبر من نتائجها بسبب سوء الأداء السياسي المتمثل بتوقيع اتفاق أوسلو وملحقاته.

ج ـ المقاومة الشعبية لا تصل إلى مرحلة النضج إلا بإشراك فئات شعبية واسعة فيها، لذلك تسمى شعبية، وإذا كان من الممكن القبول في المراحل الأولية بأنشطة تشارك فيها أعداد محدودة، فلا يمكن أن توصف المقاومة بصفة الشعبية إن اقتصرت على عدد قليل من النشطاء الذين ينتقلون من موقع إلى آخر مصطحبين بعض المتضامنين معهم من دون أن ينجحوا في إشراك فئات أوسع بما في ذلك أهل قريتهم أو مدينتهم نفسها للمشاركة في النشاط.

د ـ المقاومة الشعبية ليست ولا يجب أن تكون مؤسسة رسمية تعتمد على توظيف النشطاء، ولا يمكن إن تكون منظمة غير حكومية تعتمد على التمويل الخارجي ـ بل إن جوهرها المشاركة الطوعية والمساهمة الطوعية.

وهي ليست احتكارًا أو حكرًا على مجموعة أو مجموعات، بل حركة مفتوحة للمساهمات الشعبية المتنوعة على اختلاف أشكالها.

هـ ـ إن جوهر المقاومة الشعبية يستند إلى مبادئ تجسدت في الانتفاضة الأولى، وهي تنظيم النفس والاعتماد على النفس وتحدي إجراءات الخصم والتمرد عليها، أي تحدي الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري وقوانينه. وأسلوبها الرئيسي خلق حالة «الحيرة» لدى الخصم، أي جعله يخسر إن تصدى لفعل المقاومة الشعبية أو نشاطها، ويخسر إن سمح له بالنجاح. أي وضع الخصم في وضع مشابه للخاسر عند حلول لحظة (كش ملك) في لعبة الشطرنج، فهو خاسر إن لم يتحرك وخاسر إن تحرك في أي اتجاه. وذلك ليس سهلًا دائمًا، كما أنه ليس ناجحًا بالكامل دومًا. ولهذا فإن نجاح فعل المقاومة الشعبية مثل كثير من الأفعال يعتمد:

(1) على حسن التخطيط للحدث.

(2) على الإمساك بزمام المبادرة والانضباط في التنفيذ.

(3) على القدرة على التحكم بمراحل النشاط كافة: التحكم في لحظة البدء والتحكم خلال النشاط المقاوم، وأهم شيء التحكم في لحظة انتهائه.

ولا بد من إدراك أن أهم هدف للخصم سيكون دفع المشاركين إلى الخروج عن خطتهم وانتزاع زمام المبادرة منهم، وإن نجح في ذلك سيلغي مفعول النشاط لأن حالة «الحيرة» لن تتحقق.

و ـ إن نشاط المقاومة الشعبية يتجنب ويبتعد من استخدام العنف الذي يمثل ميدان الخصم الرئيسي حيث يوجد لديه تفوق هائل في الإمكانيات. وفي أغلب الأحيان فإن هدف الخصم كما شاهدناه مرارًا وتكرارًا هو استخدام القمع والعنف المفرط لجرّنا إلى عنف مضاد، يستخدمه بعد ذلك مبررًا لاستخدام عنف شامل.

ز ـ الحضور الإعلامي، أمر أساسي، إذ إن شيئًا لم يحدث ما لم يتم وصفه وتوثيقه، فتوصيف وتوثيق الحدث مهم بوسائل الإعلام العادية وبوسائل الإعلام الاجتماعي.

وحضور وسائل الإعلام المحلية مهم غير أن الأهم حضور وسائل إعلام عالمية ودولية، لأن الوصول إلى الرأي العام العالمي أساسي لتحقيق هدف المقاومة الشعبية بوضع الخصم في حالة

«الحيرة».

ح ـ إن قوة المقاومة الشعبية تعتمد على قدرتها على الابتكار والتجديد والإبداع، وكذلك قدرتها على المرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة.

ط ـ كي تكون المقاومة الشعبية قادرة على الاستمرار يجب أن تحاول إنشاء وضع تكون فيه خسائر الخصم أكبر من الخسائر الواقعة في صفوفها، أيا كانت طبيعة تلك الخسائر، مادية أو معنوية.

ي ـ المشاركة الشعبية الواسعة لتحقيق هدف محدد كما حصل في تموز/يوليو 2017، عندما تكاتف عشرات الألوف حول المسجد الأقصى لكسر مخطط البوابات الإلكترونية الذي فرضه نتنياهو. وكان الانضباط الشعبي بأدائه المذهل، رغم الخسائر القاسية باستشهاد خمسة شبان وجرح 1300 مشارك، عاملًا حاسمًا حيث تحوَّل محيط المسجد الأقصى إلى ما وُصف بـ«ميدان تحرير جديد» أجبر نتنياهو على إزالة بواباته والخضوع للإرادة الشعبية.

وقدمت غزة بعد ذلك نموذجًا آخر عبر مسيرات العودة وكسر الحصار.

اتسم تاريخ الشعب الفلسطيني الكفاحي بتنوع هائل في أشكال وأنماط المقاومة الشعبية، ومن بينها:

أ. الإضراب

... وأشهر أشكاله إضراب عام 1936 الذي استمر ستة أشهر وشمل كل فلسطين.

والإضراب يأخذ عادة طابعًا سلبيًا بمعنى أنه يتمثل برفض القيام بشيء بما يؤذي الخصم أو يتحدى سيطرته المعنوية. ومن أنبل أشكاله إضراب الأسرى عن الطعام بهدف انتزاع زمام المبادرة من خصم يهيمن بقوته العسكرية وسجونه وزنازينه، أو لجذب الاهتمام الإعلامي لمعاناة لم يعد ممكنًا احتمالها. ومن أبرز أشكال الإضراب رفض التعاون مع القوة المسيطرة أو السلطة السائدة، أو الاحتلال القائم. مثلما فعل غاندي برفض استخدام هويات السلطة العنصرية والاستعمارية وبتنظيم

تمزيق جماعي لها. ومثلما فعل أهالي بيت ساحور عندما رفضوا خلال الانتفاضة الأولى دفع الضرائب للاحتلال لمدة خمس سنوات.

ويمكن أن يكون الإضراب التجاري فعّالًا إذا حدث في منطقة يسيطر عليها الاحتلال مباشرة، مثل القدس أو أي من مدن الداخل، أو أن يكون بهدف التعبئة الجماهيرية والإعلام ولأوقات محدودة في مناطق لا يسيطر عليها الاحتلال مباشرة، ومن دون الإفراط في ممارسته حتى لا يتحول إلى إضرار بالنفس بدلًا أن يكون إضرارًا بالخصم. ومن أشكال عدم التعاون المهمة جدًا رفض دفع الضرائب أو خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة من دون انتظار موافقة إسرائيلية. ورفض الامتيازات التي يمنحها الاحتلال أو النظام العنصري للوجهاء، وبعض القيادات السياسية والتجار، مثل بطاقات VIP وبطاقات رجال الأعمال BMC؛ فهذه الامتيازات مثل الحلوى المسمومة تضر بسمعة من يتلقاها وتفصله عن محيطه وشعبه، وتجعله عاجزًا عن النضال أو قيادة الناس لخوفه المتواصل من فقدان هذه الامتيازات. وهذه الأمور تقتضي توافقًا وطنيًا حتى تنجح مقاطعتها بصورة شاملة.

ب. المقاطعة المحلية

أي مقاطعة المحتل ومصالحه وأنشطته ومحاولاته التطبيعية. إن أشهر وأقوى أشكال المقاطعة هو مقاطعة بضائع ومنتجات الاحتلال، وهي ثقافة بدأت ترسخ بفعل حملات المقاطعة التي تدرجت حتى وصلت إلى مقاطعة شاملة لكل ما يمكن إيجاد بديل فلسطيني أو عربي أو دولي له. وهذا الشكل سيكون له تأثير هائل إذا أخذنا في الحسبان أن الاحتلال يبيع ما يزيد على خمسة مليارات دولار من البضائع في الأراضي المحتلة عام 1967. فالمقاطعة تلحق ضررًا اقتصاديًا ومعنويًا وتحرم الاحتلال من أرباح جعلت احتلاله رابحًا وغير مكلف.

غير أن للمقاطعة أيضًا جانب رسمي لا بد من تفعيله، ولا يوجد قيد يمنع ذلك إن توافرت الإرادة السياسية، أي وقف استيراد مصادر الطاقة، وبخاصة البترول ومشتقاته، من الجانب الإسرائيلي وإيجاد بديل له، علمًا أن مصادر الطاقة تمثل أكثر من ثلث الاستيراد من إسرائيل الذي يتجاوز 5 مليارات دولار. ومن أشكال المقاطعة مقاطعة المؤسسات الأكاديمية والرياضية والثقافية والطبية للخصم وهي أشكال مؤثرة جدًا لأنها تضرب الخصم عاطفيًا ومعنويًا، وتجبر الإسرائيليين

المحصنين بالفصل، والتعتيم الإعلامي، على العودة لإدراك سلبيات الاحتلال وآثاره الممكنة عليهم. كما أن من أهم أشكالها رفض ومحاصرة وإفشال الأنشطة التطبيعية التي تروّجها في العادة أطراف خارجية ومؤسسات منتفعة من تمويل مشبوه.

ج . التظاهرات والمسيرات الشعبية

وهي من أكثر الأشكال شيوعًا، ويتعاظم تأثيرها عندما يكون عدد المشاركين فيها كبيرًا، ويتعاظم أكثر إذا ما حددت لنفسها هدفًا تحققه، ولا تنحرف عن الوصول إليه مهما كان الاستفزاز من الجهة المقابلة.

لا يوجد نمط من الكفاح يحتاج إلى التدريب والتخطيط والانضباط مثل التظاهرات والمسيرات. ونجاحها يعتمد ليس على أن تبدأ بنجاح فقط، بل غالبًا على انتهائها بالنجاح نفسه، وبالتأكد من تحقيق الهدف المرجو منها. وفي الحالة الفلسطينية فإن أهم عنصر في النجاح هو التخطيط لمواجهة العنف الذي يمارسه جيش أو شرطة الاحتلال.

مهما كان طابع التظاهرة سلميًا يحاول الجنود استخدام «أشرس» أنواع العنف لاستدراج التظاهرة لميدان العنف، لتبرير تفريقها وإنهائها. ولا يقتصر، ولن يقتصر، الأمر على الاستخدام الكثيف للغاز الذي يمكن أن يكون قاتلًا كما حدث مع جواهر أبو رحمة ونهى قطامش وهاشم العزة، بل ويتنوع باستخدام قنابل الغاز كقذائف قاتلة كما حدث للشهيد باسم أبو رحمة، أو إطلاق الرصاص المعدني والأسفنجي المسؤول عن مقتل الكثير من الفلسطينيين أو إصابتهم إصابات خطيرة بما في ذلك فقدان أعينهم كما حدث للصحافي معاذ عمارنة، بل إن جيش الاحتلال لا يتورع عن استخدام الرصاص الحي الذي كان مسؤولًا عن استشهاد ما لا يقل عن مئتي فلسطيني معظمهم من الشباب والأطفال خلال عام واحد، وأدى إلى استشهاد مسعفين أبرياء مثل رزان النجار وساجد مزهر، وهذا أمر يُتوقع أن يتصاعد مع تسهيلات نتنياهو الأخيرة لإطلاق الرصاص الحي نحو المتظاهرين، وهو فعلًا قد تصاعد باستخدام الرصاص بكثافة من جهة القناصة ضد المتظاهرين العزَّل. لا بد من جعل الخصم يفهم أن عنفه لم، ولن، يكسر المقاومة الشعبية ولن يحطمها بل سيذكي اتساعها.

د . إنشاء قرى المقاومة

وهذا الشكل الإبداعي في خروجه عن الأنماط التقليدية أدى دورًا في فضح أكاذيب الاحتلال وفضح طبيعة النظام العنصري الإسرائيلي الذي يسمح للمستوطنين بالبناء على الأراضي الفلسطينية المسروقة، ولكنه يمنع الفلسطينيين من البناء حتى على الأراضي التي يملكونها شخصيًا أفرادًا وجماعات.

مثلت تجارب باب الشمس، وأحفاد يونس، وعين حجلة، والمناطير، وبوابة القدس، وغيرها نماذج مهمة للعمل المخطط والمنظم ولأسلوب وضع المحتلين أمام حالة من الحيرة، كما تجلى عندما أخّروا الهجوم على قرية أحفاد يونس لخمسة أيام بانتظار مغادرة أوباما المنطقة، حتى لا تُفضح المواجهة من جانب وسائل الإعلام التي رافقته. كما كان نموذجيًا تخطيط العودة إلى باب الشمس بمفاجأة الجيش الإسرائيلي الذي أصيب بالارتباك.

هـ . سفن كسر الحصار على قطاع غزة

تجسد هذا النموذج في سفن كسر الحصار، التي نجحت أربع مرات في الوصول إلى قطاع غزة قبل أن يلجأ الإسرائيليون إلى تحطيمها مستغلين حالة العدوان في الحالة الخامسة، وقبل أن يقدموا على جريمتهم المعروفة ضد سفينة مرمرة التركية. وفي الحالتين عندما وصلت السفن رغم أنف الأسطول الإسرائيلي، بينما مثل انتصارًا معنويًا هائلًا، وعندما ارتكب الإسرائيليون جريمتهم بتدمير السفن كانت إسرائيل هي الخاسرة إعلاميًا ومعنويًا وحتى ماديًا.

و . المقاومة السياسية والدبلوماسية

بما فيها انتزاع الاعترافات بفلسطين، أو جر إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية وأخيرًا إلى محكمة الجنايات الدولية. إن قوة هذا الأسلوب تكمن في أمرين: أولًا تعزيز عدالة القضية الفلسطينية والتضامن معها بأفعال ملموسة. وثانيًا نزع الحصانة التي دامت نحو سبعين عامًا عن إسرائيل أمام القانون الدولي.

نحن نعرف أن وقتًا طويلًا سيمرّ قبل أن نرى نتنياهو وأمثاله يجلسون في قفص الاتهام، غير أن قوة الردع قد تحققت من الآن ويضطر المشرعون، والمخططون والقادة العسكريون الإسرائيليون، ومستشاروهم إلى بذل مجهود ونفقات هائلة لمواجهة الزخم السياسي والقانوني المتصاعد. ولا بد هنا من فهم مبدأ أننا سنكسب الصراع ضد الاحتلال والنظام العنصري ليس بالضربة القاضية، حتى لو رغبنا في ذلك، بل بتراكم النقاط، وبجعل كل اعتداء إسرائيلي مكلفًا، وبمراكمة خسائر الاحتلال حتى يصل إلى نقطة لا يستطيع احتمالها كما جرى مع نظام الأبارتهايد والفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

2. حركة التضامن الدولي والمقاطعة (BDS)

إن توازن القوى في أي صراع يمثل نتيجة تداخل العوامل المحلية والدولية، وخصوصًا في عصرنا وفي ظل تعمُّق ظواهر العولمة على نحوٍ منقطع النظير، وتحول العالم إلى قرية عالمية متواصلة، وقد أثبتت أزمة وباء الكورونا ذلك. وتشتد أهمية هذا الأمر بفعل تأثير ثورتي المعلومات والاتصالات والانقلاب الشامل في وسائل الإعلام التي حققت قفزتين تكنولوجيتين هائلتين في جيل واحد، بدءًا بقنوات الساتلايت (الأقمار الصناعية) وانتهاءً بوسائل الاتصال الاجتماعي. وقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية الدعم الدولي والتحالفات العالمية وحاولت، من أجل كسر المقاومة المحلية لمشروعها، أن تخلق مصدر قوة لها عبر التحالف مع قوى دولية عظمى.

حاولت أولًا مع نابليون بونابرت وفشلت، ثم حاولت مع الدولتين العثمانية والألمانية ولم تحقق النجاح الذي تريد، ثم نجحت بربط نفسها بآلة الاستعمارين البريطاني والفرنسي قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية وخلالهما وبعدهما، وغازل أجزاء منها حتى الاتحاد السوفياتي لتحظى باعترافه. ويصف بنيامين نتنياهو ذلك في كتابه مكان تحت الشمس بقوله «لم يكن سر تأثير هرتسل [مؤسس الحركة الصهيونية] يكمن في شخصيته وميزاته الخاصة فحسب، إنما في حقيقة كونه أول يهودي يكتشف فن السياسة، واستغلال المصالح المشتركة على الصعيد السياسي»[89].

ولكي تنجح الحركة الصهيونية في مساعيها قدمت مشروعها بوصفه قاعدة للاستعمار ومصالحه في المنطقة ضد حركة التحرر الوطني فيه. فساندت الاستعمار البريطاني ضد مصر، والاستعمار الفرنسي ضد ثورة الجزائر من أجل الاستقلال، ومقابل ذلك تلقت إسرائيل الاعتراف

والدعم السياسي والمالي والسلاح والمفاعل النووي الذي مثّل أساس صناعة القنابل الذرية والهيدروجينية. واستغلت الحركة الصهيونية وإسرائيل جرائم النازية ومأساة الهولوكوست التي تعرَّض لها اليهود لخلق تعاطف دولي ودعم سياسي واقتصادي لمشاريعها، بما في ذلك أموال وأسلحة ضخمة من ألمانيا في إطار التعويضات عما حدث من جرائم ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

بلغ التحالف مع بريطانيا وفرنسا ذروته في مشاركة إسرائيل لفرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي ضد مصر، لأنها أممت قناة السويس عام 1956، وهو عدوان انتهى بالفشل الذريع بسبب قوة حركة التحرر العربية في حينه، وهو ما جعل إسرائيل والحركة الصهيونية تنقل مركز ثقل التحالف الدولي في علاقاتها إلى القوة الصاعدة ـ الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة الداعم الأكبر لإسرائيل ماليًا وعسكريًا وإعلاميًا وأصبح اللوبي الصهيوني هناك وذراعه الإيباك من أشد القوى المؤثرة.

ساعد على هذا الأمر تمركز الجزء الأكبر من الجالية اليهودية عالميًا في الولايات المتحدة وقد تحولت بفعل حسن التنظيم وقوة الانتماء والتأثير الفكري للحركة الصهيونية إلى قاعدة دعم وإسناد هائلة لإسرائيل، وخصوصًا مع اتساع نفوذ أجزاء منها في المنظومة الاقتصادية والمالية. ولم تتورع إسرائيل عن التحالف خلال هذه السنوات مع أشد القوى رجعية وتخلفًا في العالم، مثل نظام الأبارتهايد العنصري في جنوب أفريقيا الذي وصف رئيس وزرائها إسرائيل عام 1963 بأنها «دولة أبارتهايد مثل جنوب أفريقيا»، أو نظام الشاه الدكتاتوري في إيران، أو دكتاتوريات أمريكا الجنوبية وفيتنام قبل تحررها.

ولا يمكن اليوم مواجهة نظام التمييز العنصري الإسرائيلي أو الانتصار على الاحتلال من دون إدراك مصادر قوته العالمية والتعامل معها أولًا، وضرورة بناء قوة دعم وتضامن عالمية مضادة تبطل أو تخفف تأثير الامتداد العالمي الداعم للحركة الصهيونية وسياساتها ضد الشعب الفلسطيني ثانيًا، ومن دون متابعة التحالفات الجديدة التي تحاول إسرائيل إنشاءها من خلال علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية بالصين، والعسكرية والتقنية بالهند، ونشاطها في روسيا ودول أمريكا اللاتينية، والقواعد التي أنشأتها في مناطق أثيوبيا وجنوب السودان، إضافة إلى محاولات استدراج أطراف عربية للتطبيع السري والعلني معها.

إن تغيير ميزان القوى لمصلحتنا، يتطلب تغيير عوامل التأثير الدولية أيضًا، بحيث يترافق النضال والمقاومة الشعبية محليًا، مع حركة التضامن دوليًّا. وتساعدنا في هذا المجال عدة عوامل منها، أولًا انكشاف إسرائيل بكونها دولة عدوانية ذات سياسة عنصرية واستعمارية استيطانية إحلالية لا مجرد ضحية أطراف تريد القضاء عليها كما تدعي. ثانيًا اتساع وسائل الإعلام والاتصال بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي خارج إطار سيطرة اللوبي المؤيد لإسرائيل الذي أصبح من الصعب عليه التحكم بقنواتها كافة. ثالثًا ظهور أعداد كبيرة من الجيلين الثاني والثالث من الشباب والشابات الفلسطينيين والعرب المتعلمين ضمن الجوالي الفلسطينية في بلدان متعددة، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، على استعداد للانخراط في القضية الوطنية عبر أنشطة التضامن مع فلسطين. رابعًا... تحوُّل قضية فلسطين، كما تنبأ نيلسون مانديلا ـ الزعيم الراحل لجنوب أفريقيا ـ إلى قضية الإنسانية الأولى عالميًّا، وانضمام حركات شبابية دولية متنوعة إلى أنشطة التضامن معها وبخاصة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.

إن أشكال التضامن الدولي مع فلسطين اتخذت وتتخذ وستتخذ أشكالًا متنوعة، من تظاهرات التضامن ضد الاعتداءات على غزة، إلى سفن كسر الحصار عليها، إلى حملات الاعتراف الدولي بفلسطين، إلى تقديم الدعم لمشاريع تساند صمود الناس على أرض وطنهم. غير أن الشكل الجديد الجامع والأكثر تأثيرًا، هو بلا شك حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض المقاطعة (BDS) التي بدأت أولى خطواتها عام 2002 في مؤتمر مكافحة العنصرية في جنوب أفريقيا، ثم تطورت لتأخذ أشكالًا متعددة. ويحاول هذا النمط من الكفاح الدولي الإفادة من التجربة الناجحة لحركة المقاطعة التي أسقطت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

تكمن قوة تأثير هذا الشكل في أنه يعتمد أولًا على مشاركة الشعوب من دون التقيد بالسياسات الرسمية للدول وأنه متاح لكل حركات التضامن في العالم، وثانيًا أنه يمثل آلية لتفعيل طاقات الجوالي الفلسطينية وتنظيمها في الخارج، وثالثًا أنه مؤثر ماديًّا لأنه يلحق خسائر اقتصادية فعلية بإسرائيل ومن يتعاون مع سياساتها، ورابعًا لأن له تأثيرًا معنويًا هائلًا بسبب ما يلحقه من خسائر أخلاقية بصورة إسرائيل والحركة الصهيونية، ولأنه ينزع عنها الحصانة الأخلاقية والدولية التي استغلتها لعقود طويلة لتبرير جرائمها واعتداءاتها.

تحدث حركة المقاطعة وسحب استثماراتها تأثيرًا قويًا في الشركات الدولية التي تستثمر في مشاريع داخل المستوطنات الإسرائيلية والأراضي المحتلة وتسبب لها خسائر ملموسة في بلدان العالم، وهو ما يدفع هذه الشركات إلى الهروب من هذه المشاريع، وحتى من إسرائيل، بسبب خرقها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولشعورها بخطر ملاحقتها قانونيًا. وخير مثال على ذلك هروب شركات دولية ضخمة مثل فيوليا وألستوم وG4S من إسرائيل. وتعزز النجاحات في مجال تعزيز القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان وتأكيد انطباقها على الأراضي المحتلة، قوة تأثير حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، لأنها تضع الشركات المتعاونة مع الاحتلال في موقع الاتهام أمام القانون الدولي.

من أبرز النجاحات التي تحققت في هذا المجال ما حدث لشركتي فيوليا وألستوم والضربات التي تلقتها شركة أهافا، والجهود الجارية لوضع علامات على بضائع المستوطنات في دول الاتحاد الأوروبي وتحريم دخولها، وإعلان مجلس حقوق الإنسان لقائمة الشركات العاملة في المستعمرات الاستيطانية غير الشرعية، والضغوط لوقف كل أوجه التعاون العسكري مع إسرائيل، وكذلك قرارات الكثير من الكنائس الأمريكية وصناديق الاستثمار النرويجية والدنماركية وكذلك قرار البنك الألماني دويتشه سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية لأن لها فروعًا في المستوطنات.

ويقدر الخبراء الاقتصاديون خسائر إسرائيل نتيجة حركة المقاطعة المحلية والدولية بالمليارات. وتمثل الهجمة الهستيرية للحكومة الإسرائيلية ضد حركات المقاطعة دليلًا على قوة تأثير هذه الحركات، ومحاولة في الوقت نفسه لإجهاضها. ولا بد هنا من تعرية الإدعاءات الإسرائيلية التي تصف المقاطعة بأنها حركة إرهابية ولاسامية، ويتشارك في ذلك ليس فقط حزب الليكود والعمل فقط بل كل الأحزاب الصهيونية حتى التي تدعي اليسارية منها، وهذا دليل على نفاقها.

إن حركة المقاطعة (BDS) حركة إنسانية غير عنيفة، ولكنها مبدئية في رفضها للظلم والعدوان والاحتلال وتهجير الشعب الفلسطيني، وهي غير موجهة ضد اليهود أو الإسرائيليين كبشر، بل ضد سياسات إسرائيل العنصرية والتوسعية، وضد الظلم والتمييز الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يدها. ولا يجوز الخوف من الدعاية الإسرائيلية، بل لا بد من تعريتها وتوضيح مقاصدها وأن نشرح للعالم في الوقت نفسه مغزى حركة المقاطعة بوصفها نضالًا ليس

فقط لتحرير الفلسطينيين من نظام الاضطهاد والاحتلال والتمييز العنصري، بل ولتحرير الإسرائيليين أنفسهم من هذا النظام الاستعماري العقيم.

ومن المهم لحركة المقاطعة، كي تكون أشد تأثيرًا وأوسع انتشارًا، أن تنوع أنشطتها وأشكالها وأن تتسم بالمرونة الخلّاقة، وأن تتجنب أي شكل من الانغلاق أو الانعزالية أو الجمود والدوغماتية. فقوتها تكمن في انفتاحها، وتنوعها وأنها ملك لكل المتضامنين في العالم وليست محتكَرة من أحد. وقوتها تكمن أيضًا في أنها حركة شعبية تعمل على مستوى الشعوب وليست ذات طابع رسمي يسهل اجتثاثها. وصمودها أمام الهجمات المضادة؛ وانتصارها يتطلب أن تكون واسعة الانتشار وغير محصورة في أهداف يسهل اصطيادها، وأن تمزج بنجاح بين قدرتها على أن تكون منارة فكرية ومحفزًا لحركة التضامن الدولي، من دون أن تحصر هذه الحركة في قوالب جامدة، أو تحاول فرض قيود إدارية عليها.

أخيرًا فإن نجاح النضال الوطني الفلسطيني يتطلب تفعيل طاقات مكوناته الثلاثة، وانسجامها معًا بما في ذلك الشعب الفلسطيني في الداخل (أراضي 1948) ومواقع اللجوء والجوالي في الخارج وفي الأراضي المحتلة. غير أن نجاح التفاعل السليم بين المقاومة الشعبية على الأرض وحركة BDS والتضامن الدولي يتطلب أيضًا حل معضلة حاجة الشعب الفلسطيني إلى قيادة فاعلة، مؤثرة، ثورية، وموحدة وحاسمة في رفضها للمساومات والخيارات الاستسلامية أو المتساوقة مع المشاريع الإسرائيلية أو التطبيعية مع الاحتلال.

3. دعم الصمود الوطني وحماية النجاحات

البقاء في الوطن يعني تعزيز التوازن الديمغرافي لمصلحة الشعب الفلسطيني. ولكن البقاء لا يكون فاعلًا إن كان مجرد وجود سلبي، وإن لم يتحول إلى وجود فاعل مقاوم ومؤثر. ودعم الصمود الوطني، يعني أمرين:

أولًا، تغيير كل السياسات الاقتصادية الفلسطينية، بما فيها الموازنات الحكومية، جذريًّا لمصلحة تنمية القدرة على البقاء والإبداع والتطور، ولمصلحة تعزيز الفئات الفقيرة والمهمشة وتوفير الحماية الاجتماعية لها، ولمصلحة تقوية الارتباط بالأرض عبر الزراعة، ولمصلحة إسناد

الفئات المهددة مباشرة بالاستيطان والتهويد والضم، ولمصلحة إسناد المحاصرين بالجدار والحواجز ولتعزيز المناطق الحيوية التي تستهدفها مخططات صفقة القرن للضم والتهويد وأولها القدس والخليل والأغوار ومناطق المستعمرات الاستيطانية وكل المناطق المصنفة (ج). وذلك يعني إقرار سياسات تقلِّص التضخم في أعداد وموازنات الأجهزة الأمنية، وتعزز الصحة والتعليم، والزراعة التي لا تزيد موازنتها على واحد بالمئة، وتحقيق الضمان والحماية الاجتماعية، مثل إقرار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي الذي يحرر الطلاب وعائلاتهم من عبء الأقساط الجامعية، وتنفيذ سياسات تضمن شمولية نظام التأمين الصحي، وتطوير نوعية الخدمات الصحية وبخاصة ما يشمل النوعية الصحية والوقاية. ويشمل ذلك بناء نظام عادل للضمان الاجتماعي يضمن أن لا يجد أي إنسان نفسه فقيرًا ومحطمًا من دون معين بعد أن أفنى حياته في العمل والكد والشقاء.

وللأسف الشديد، منذ انتهاء الانتفاضة الثانية نُفذت في الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية سياسات اقتصادية ـ اجتماعية خطيرة، تحت لافتة بناء الدولة ومؤسساتها، والسلام الاقتصادي، أدت إلى تعميق الفردية والذاتية والتنافس الاستهلاكي وإغراق الناس بالقروض والديون. كما أدت إلى تعميق الفوارق الطبقية بين الناس، وهو ما أضعف الجامع المشترك وروح التضامن والتكافل الاجتماعي التي بلغت ذروتها خلال الانتفاضة الأولى. وقد ساعدت على ذلك منظومة العولمة الاقتصادية وفرض سياسات أملاها بعض الممولين مثل القروض الاستهلاكية التي لا تصلح لاقتصاد شعب يكافح من أجل البقاء والتحرر من الاحتلال.

إن التغلب على ذلك يتطلب تعبئة وتنظيم الناس، أولًا كي يدركوا مصالحهم الحقيقية، وثانيًا كي ينتظموا في الدفاع عنها. ولن تتغير السياسات الاقتصادية إن لم تنشأ قوى ضغط ومناصرة قوية تطالب بتغييرها من دون كلل أو تردد. وذلك يتطلب حركة سياسية اجتماعية منظمة قادرة على بلورة الرؤى والسياسات الصحية وقادرة أيضًا على تنظيم الناس للكفاح من أجلها. كما يتطلب ذلك العمل على تعزيز المقومات السياسية الاجتماعية الداخلية لدى الشعب الفلسطيني، أي معالجة الشعور المتفاقم لدى أعداد كبيرة من الجمهور، وبخاصة جيل الشباب، بالغربة والانفصال عن مجمل الحياة السياسية وتعمق انعدام الثقة بالأحزاب والقيادات السياسية، وترسيخ منظومة الولاء السياسي الزبونية، أي القائمة على المحسوبية، والواسطة، والانتفاع المادي المباشر من الحزب أو الحركة السياسية، من دون قناعة حقيقية بها وبفكرها، ومن دون ثقة بمستقبلها.

إن الانكفاء عن السياسة سببه تغييب الديمقراطية على نحوٍ غير مسبوق، وحرمان الشعب المشاركة، إذ لا مشاركة في الحياة السياسية من دون مشاركة دورية ومنتظمة في الانتخابات، ومن دون مجلس تشريعي أو برلمان فاعل، ومن دون حق التمثيل الديمقراطي في المجلس الوطني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومن دون القبول بمبادئ الشراكة وتطبيقها.

ونحن نتحدث هنا عن أبسط قواعد الديمقراطية والمشاركة التي تراجعت داخليًا في ظل سواد منظومة حكم الحزب الواحد، والتفرد، وتهميش المؤسسات وقمع حرية التعبير والتنظيم، وتكرر ظواهر الاعتقال السياسي والاستدعاءات السياسية، وتغييب سيادة القانون، والهجمات المتواصلة على المجتمع المدني بهدف السيطرة عليه وتصفية مكوناته. إن هذه الأنماط من الحكم هي التي جعلت الجيوش والبلدان العربية لقمة سائغة أمام إسرائيل، وألحقت بها الهزائم تلو الهزائم، أمام القوى الخارجية بعدما أفقدتها مناعتها الداخلية.

ومثل هذه الظواهر يمكن أن تمس بقدرة الحركة الوطنية على مواجهة الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي، وهذه الظواهر تضعف انضواء الناس في الكفاح والمقاومة الشعبية. إن النصر على العدو ليس مجرد فعل موجَّه خارجيًا، بل هو امتداد أولًا لفعل داخلي. ولايمكن لحركة تؤمن بالديمقراطية والمشاركة وتحمل مبادئ التحرر الحقيقي أن تنجح من خلال تقليد الآخرين، والتورط في أنماط كسب الولاء والزبونية السياسية، حتى لو امتلكت المقومات المادية، وهي أصلًا لا يمكن أن تجاري الآخرين في امتلاكها، ذلك بأن هذا السلوك يؤدي إلى التضحية باستقلال الحركة ومبادئها، لمصلحة تمويل أطراف وقوى خارجية لا تدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

إن الفرصة الحقيقية للحركة السياسية هي أن تقدم النموذج البديل في رؤيتها، وسياساتها، وانتمائها، وإخلاصها وتفانيها، وممارساتها. وأن تحافظ على نقاء وصلابة بنيانها وفكرها وتنظيمها، وأن تقوي نفسها ببناء تحالفات تضامنية مع قوى عالمية تحمل المبادئ والقيم التحررية والديمقراطية نفسها.

ولو درسنا كل تجارب حركات التحرر في العالم من الجزائر، إلى فيتنام، إلى جنوب أفريقيا، إلى حركة الحقوق المدنية ضد العنصرية في الولايات المتحدة، سنجد أن نواة صلبة منظمة ومتجانسة قادرة على أن تصنع المستحيل، وأن تحدث التأثير والتغيير. أما الحركات المترهلة التي تنعدم فيها روح الانضباط، والالتزام بالمجموع، وتتعدد فيها المنابر وتتواتر فيها الصراعات

الداخلية، والنزعات الذاتية، فإنها مهما بلغ حجمها، قابلة للانهيار تحت أي ضغط جدي، وعديمة المناعة في وجه التدخلات والاختراقات الخارجية.

4 . الوحدة والقيادة الوطنية الموحدة

العنصر الرابع في استراتيجية الكفاح والتحرر يتمثل بالحاجة إلى الحد الأدنى من الوحدة الداخلية، وضرورة بناء قيادة وطنية موحدة. تعني القيادة الموحدة إطارًا جبهويًا يتشارك فيه الجميع بالرأي والقرار، وهي السبيل الوحيد لتفعيل وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية. إنها تعني وجود إطار يتخذ فيه القرار السياسي والكفاحي بوجه موحَّد ويلتزم به الجميع. الإطار الجبهوي أمر صعب، ولكن لا يمكن من دونه خوض النضال والانتصار.

وبقاء الصراع بين حماس وفتح يعني إضعاف مجمل الحركة الوطنية وتكريس فصل القطاع عن الضفة، أي ضرب عنصر النجاح الرئيسي وهو الوجود الديمغرافي الفلسطيني لمصلحة إسرائيل. وكما أثبتت الحياة، لا يمكن في الحالة السياسية الفلسطينية لأي طرف أن ينفي الآخر، كما لا يمكن قمع طموح الشباب والأجيال الصاعدة للتغيير، والتجديد والتطوير، وتولي مواقع قيادية.

إن الاعتقاد بإمكان إزالة أو زوال الخلافات، والاختلافات في البرامج والرؤى بين القوى الفلسطينية هو نوع من الطوباوية الخيالية. غير أن احتدام هذه الخلافات لتصبح صراعات تناحرية كما هو جارٍ حاليًا هو وصفة للانتحار الجماعي. وفي المقابل من الممكن تنظيم الخلافات والاختلافات بأسلوب سلمي وبنّاء، وذلك باعتماد مبادئ الديمقراطية والشراكة والعمل الجبهوي.

والحَكَم على البرامج في هذه الحالة هو الشعب وممثلوه، والديمقراطية تضمن حكم الشعب واختياره، ولكن الشراكة تضمن عدم نفي الأقلية وتهميشها، في حين أن العمل الجبهوي يوفر القاعدة لتوحيد الطاقات المختلفة وإيجاد القاسم المشترك الأعظم بين الأطراف المختلفة، واعتماده كبرنامج مشترك. هذه الثلاثية تضمن تحصين البيت الداخلي الفلسطيني من التدخلات الخارجية، ومن الانصياع لرغبات الآخرين، أو التورط في صراعات طائفية أو إقليمية لا صلة لها بمصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه.

من ناحية أخرى، لا بد من تذكر أن التنوع السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني هو أكبر من حالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس. وفي الواقع توجد أغلبية صامتة تُستقطب أحيانًا، وتُهمش أحيانًا، وتُحبط أحيانًا، ولكنها موجودة كقاعدة لتقوية الفكر الوطني الوحدوي المؤثر، والمستقل عن حالة الانقسام، إن نجح في تقديم نفسه لها وفي العمل على تنظيم أكبر قدر ممكن منها. هذه القاعدة هي التي عبرت عن نفسها في انتخابات الرئاسة عام 2005، وكررت ذلك في عدد من الانتخابات البلدية، وتظهر من حين لآخر في انتخابات المجالس الطلابية، وفي جميع الأحوال فهي الأوضح تأثيرًا وظهورًا عند تفحص ما يسمى الرأي العام أو المزاج الشعبي.

5. اختراق صفوف الخصم وتوحيد الجهود

لإنهاء نظام التمييز العنصري

إن من أهم سمات الشعوب المناضلة قدرتها على أن تخلق أصدقاء لنضالها حتى في صفوف الخصم، وفي عمق رؤيتها على أن تكتشف النفوس الخيرة في كل مكان، حتى بين من يحاولوا قمعها. هذا ما حققه الشعب الفيتنامي بنضاله الأسطوري، وما حققه مارتن لوثر كنغ، وغاندي، ونيلسون مانديلا وحركاتهم التحررية. وكلما نجح الفلسطينيون في هذا الاختراق وسَّعوا القاعدة الشعبية لمن لهم مصلحة، من يهود العالم، في إنهاء نظام الأبارتهايد العنصري البغيض الذي يمثل وصمة عار في جبين كل من يدافع عنه أو يدعمه. وسيساعد ذلك على توسيع وتعزيز حركة التضامن الدولية مع النضال العادل للشعب الفلسطيني.

ما يؤكد ذلك أن الشعب الفلسطيني لا يجد نفسه في حالة عداء مع اليهودية كأحد الأديان السماوية ولا مع اليهود كبشر، بل إنه يكافح ضد منظومة التمييز العنصري والاحتلال الإسرائيلية التي تمثل خطرًا في نهاية المطاف على كل شعوب المنطقة بمن فيهم اليهود أنفسهم. ولا يجوز السماح لهذه المنظومة بأن تواصل تضليل الكثيرين في العالم من خلال تشويه النضال والرواية الفلسطينية، ولا يجوز تفويت أي فرصة لاختراق صفوف هؤلاء المضللين، من دون التراخي للحظة واحدة عن الإصرار على حقوق الشعب الفلسطيني، ومن دون القبول بأي صورة من صور التطبيع مع الاحتلال والعنصرية أو التعاطي مع من يحاول الترويج للمشاريع التصفوية ضد حقوق الشعب الفلسطيني.

6 . تكامل مكونات الشعب الفلسطيني

وتوحيد طاقاتها حول الهدف المشترك

للشعب الفلسطيني ثلاثة مكونات نجمت عن النكبة والتهجير قبل أكثر من سبعين عامًا، وعن الاحتلال قبل أكثر من خمسين عامًا، إذ يعيش جزء منه في أراضي 1948، وجزء آخر في الأراضي المحتلة عام 1967، في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة، ويعيش ما لا يقل عن نصفه في بلدان المهجر والشتات. وإذ توحدت طموحات وجهود الشعب الفلسطيني إلى حد ما بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، فإنها عادت إلى الانقسام والتشرذم بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي رأى فيه كثير من الفلسطينيين تخليًا أو ابتعادًا من تحقيق آمالهم وأحلامهم وفي طليعتها حق العودة.

إن الاستراتيجية الوطنية الجديدة ترتكز على إعادة توحيد طاقات، ومكونات الشعب الفلسطيني حول أهداف الحرية والعودة والعدالة والمساواة، والعمل على إسقاط منظومة التمييز والفصل العنصري، في كل فلسطين التاريخية، وليس في جزء منها. وكما أوضح تقرير منظمة الإسكوا الذي تنصلت منه الأمم المتحدة، فإن نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي يمس بجميع مكونات الشعب الفلسطيني الثلاثة. أي أبناء وبنات الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي الأراضي المحتلة، وفي الخارج.

والواقع أن نظام التمييز العنصري الإسرائيلي، بما في ذلك ما تدعو إليه صفقة القرن، أعاد موضوعيًّا توحيد نمط الاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، ويجب أن يعيد توحيده وتوحيد نضاله حول الهدف الجامع بإسقاط نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري بكل مكوناته. وإذا كانت كل الوقائع تشير إلى مؤامرة تحويل فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى مجرد حكم ذاتي هزيل محكوم بالسيطرة والتمييز العنصري الإسرائيلي، فإن ذلك لا يُبقي أمام الشعب الفلسطيني سوى هدف تحقيق الدولة الديمقراطية الواحدة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق المدنية، والقومية على كل أراضي فلسطين التاريخية.

تساوي الحقوق القومية والمدنية، لا يعني أن يعامل الفلسطينيون كأقلية، تطالب بحقوق مدنية فقط؛ بل يعني أن لهم حقوقًا قومية كاملة، وحق تقرير مصير كاملًا، ومساواة تنطلق من مبدأ صوت

واحد لكل إنسان، أيًّا كان دينه، أو أصله أو جنسه. ويعني ذلك نفي وإسقاط «قانون القومية» الإسرائيلي الذي يحتكر حق تقرير المصير لليهود فقط. وهو يعني أن من حق كل فلسطيني أُجبر على الهجرة إلى خارج وطنه أن يعود إليه متى شاء، وأن الفلسطينيين واليهود لهم حقوق متساوية تمامًا، ولا تمييز بينهم، مدنيًا، وقوميًا، وبأي شكل من الأشكال. وهو يعني تفكيك كل مكونات منظومة الاحتلال والأبارتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلية التي فاقت في شططها كل المنظومات العنصرية المماثلة.

وقد أثبت النضال الذكي لجماهير شعبنا في الداخل، القدرة على التوحُّد، كما فعلت القائمة المشتركة، وأظهر مدى التأثير الهائل الذي يمكن أن تخلقه هذه الوحدة، في اكتساب ثقة الشعب، وتحقيق مواقع سياسية مؤثرة لمصلحته. نضالنا سيكون طويلًا، ولكن نتيجته حتمية، الحرية الكاملة، والديمقراطية، والمساواة الكاملة وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والكرامة في وطنه وإسقاط كل منظومة التمييز العنصري في كل فلسطين التاريخية.

الفصل الثالث

ما بعد أوسلو!![90]

لعل الأوان قد آن، بعد أربع سنوات على توقيع أوسلو، لإجراء مراجعة شاملة لما يسمى عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولربما كانت الكثير من الآراء بهذا الشأن ستبدو خارجة عن الإطار المقبول للتحليل السياسي، لو قيلت قبل سنتين أو ثلاث. غير أننا نشهد اليوم تيارًا جارفًا من النقد لإطار ومضمون هذه العملية، يصدر ليس من المعارضة التقليدية فقط، بل حتى من عدد من السياسيين البارزين في الولايات المتحدة، بمن فيهم جيمس بيكر المهندس الأول لما حدث في بداية التسعينيات.

وبمعزل عن مناقشة اتفاق أوسلو بحد ذاته، التي تبدو اليوم أكاديمية أكثر منها سياسية، فإن الأهم يبقى تفحُّص مضمون ما حدث ويحدث على أرض الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا التفحص قد يكشف موضوعيًا تكوُّن أرض متينة لوحدة الشعب الفلسطيني خارج إطار الخلاف حول اتفاق أوسلو، وبما يشير إلى أن هناك فرصة ما زالت قائمة لإعادة لحمة الشعب الفلسطيني ووحدة قواه. وما سأحاول عمله في هذه الأطروحة هو تناول ثلاث مسائل:

1 ـ طبيعة عملية المفاوضات الجارية حاليًا بين إسرائيل والفلسطينيين.

2 ـ مضمون الوضع المتكوِّن (أو الذي يتكون) حاليًا في الأراضي المحتلة.

3 ـ تأثير ذلك على المدى البعيد في العلاقة المستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفي المستقبل السياسي للمنطقة.

ولأغراض تتعلق بحجم ومساحة هذه المعالجة، فإنها ستركز أساسًا على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي من دون أن تتجاهل بالطبع كونه يجري في محيط أوسع من العلاقات العربية - الإسرائيلية والعربية - الفلسطينية.

أولًا: مضمون المفاوضات

إن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هنا: هل هناك فعلًا عملية سلام ومفاوضات سلام، بالمعنى المعروف لكلمة مفاوضات، بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني؟

ولنعد قليلًا إلى الوراء لنستطلع البدايات التي انطلقت منها هذه العملية، فعلى الجانب العربي، ومن ثم الفلسطيني، بدأ مناخ الاتجاه نحو التفاوض، وبالتالي الحلول الوسط، يتكون بعد حرب حزيران/يونيو، إذ دفع احتلال الأراضي العربية في اتجاه تفكير «واقعي» في شأن حل النزاع، وبدأ يتكون لدى الجانب الفلسطيني الاستعداد لقبول حل يقوم على قيام دولتين لشعبين. وفي المقابل فإن تلك الحرب وتضخُّم القوة العسكرية والاقتصادية اللاحق لإسرائيل قد شكلتا البداية لتكون «عقدة التفوق المتعالية» لدى إسرائيل، ولبدء عملية ستؤدي لاحقًا إلى وقوع حكومات إسرائيل المتعاقبة في ما يمكن تسميته «ضيق الأفق الاستراتيجي»، الذي سيصل في بعض الأحيان إلى حد العجز عن إدراك حدود ومدى القدرة على استخدام القوة العسكرية، كما حدث أكثر من مرة في لبنان.

وإذا كان اتفاق كامب دايفيد، ومن ثم حرب الخليج وانهيار المعسكر العربي الموحد، قد ساهمت في إعداد المسرح العربي لما حدث لاحقًا، فإن الانتفاضة الشعبية التي تفجرت عام 1987 في فلسطين كانت العامل الأساسي الذي أجبر إسرائيل على إعادة النظر في سياستها، إذ جسدت الانتفاضة أربع نتائج لا يجوز تناسيسها:

أ ـ إن الإنجاز الرئيسي للشعب الفلسطيني في وجه هزيمة حزيران/يونيو، وعلى عكس ما حدث عام 1948، كان نجاحه في البقاء على أرضه. وبذلك فإنه قد كسر العمود الفقري للمخطط التقليدي الصهيوني بتهويد فلسطين تدريجًا، وإجبار سكانها على الرحيل.

ب ـ إن سنين الاحتلال قد علّمت الشعب الفلسطيني الكثير، وأثمرت بصورة منهجية عن عمليتين متوازيتين: الاعتماد على النفس، وتنظيم الذات من خلال آلاف المبادرات والهياكل التنظيمية الجماهيرية والسياسية والشعبية.

وبذلك فإن الوجود على الأرض تحوَّل من مجرد وجود لكمٍّ بشري إلى وجود حيوي مقاوم لشعب مناضل أخذ ينتزع يومًا تلو الآخر التفهم والتعاطف، بوصفه شعبًا يكافح من أجل قيم التحرر والكرامة التي لم يعد من الممكن في عصرنا إدارة الظهر لها، ولأول مرة بدت إسرائيل أمام العالم قوة قمعية تقهر شعبًا آخر، على خلاف صورة الدولة العصرية الديمقراطية، والضحية المحاصرة (ببحر من التخلف والإرهاب العربي) التي قدمت للعالم قبل عام 1967 وبعده.

ج ـ كشفت الانتفاضة استحالة استمرار الحكم العسكري الذي أُنشئ منذ 1967 بأذرعه المختلفة، كإطار للسيطرة على السكان الفلسطينيين، وأصبحت هناك حاجة ملحة إلى إطار جديد للهيمنة أو لحل يتناول جوهر المشكلة. وبكلمات أخرى، فإن الانتفاضة نسفت، بما خلقته من حقائق، حالة «Status quo» القائمة، وبات الجهاز العسكري الإسرائيلي مضغوطًا بإلحاح الحاجة إلى حل جديد للوضع المتفاقم. ولعل هذا هو التفسير الرئيسي، لمن يريد أن يبحث أكثر، للتحول الذي حدث في مواقف إسحق رابين خلال تلك المرحلة.

د ـ أما النتيجة الرابعة للانتفاضة فهي أن الشعب الفلسطيني أنقذ من خلالها منظمة التحرير من مصير العزلة والنفي اللذين كانا يُرسمان لها منذ إخلائها من بيروت عام 1982، وفوق كل ذلك فإنه أحبط، بمنهجية تلفت النظر، محاولات خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير، وبخاصة خلال مرحلة مدريد من مفاوضات السلام، على خلاف الأوهام التي حاولت إسرائيل الترويج لها وأوقعت في حبالها، بمقادير مختلفة، عددًا من قادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ولعل ما كتبه ممدوح نوفل، في كتابه حول اتفاق أوسلو، خير وصف للأجواء النفسية التي حاولت إسرائيل والولايات المتحدة خلقها خلال عملية المفاوضات واستخدامها كعامل مهم للضغط على مفاوضي أوسلو، من أجل انتزاع تنازلات ما كان يمكن أن تُقدم من الوفد الفلسطيني في واشنطن.

من دون الخوض في تفاصيل أوسلو، الذي سيقرر التاريخ ما إذا كان قد طور فرصة السلام أم قتلها، فإن من المهم ملاحظة أن توقيعه، ومن ثم تطبيقه، قد سحب معه نتائج متعددة، كان بعضها، بغض النظر عن النوايا، جزءًا من الثمن الذي دفعه الجانب الفلسطيني مقابل إنشاء بؤرة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، ومن ثم في مناطق أخرى.

لعل **أول** هذه النتائج فقدان القاسم المشترك الذي قامت على أساسه الوحدة المتينة للشعب الفلسطيني، والتي لم يزعزعها حتى نشاط حركة حماس العاملة خارج إطار منظمة التحرير في تلك المرحلة. لقد كان ذلك القاسم المشترك يستند إلى الهدف الوطني المشترك بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ويتجسد من خلال منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي لشعبها. ولعل أكبر خطأ ارتُكب في هذا المجال هو الدمج بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الناشئة، والمحكومة من الألف إلى الياء باتفاق أوسلو.

من هذه الزاوية حققت إسرائيل هدفًا مهمًا بتفكيك إطار الحركة الوطنية الفلسطينية وإلحاق ضعف استراتيجي، ستظهر نتائجه لاحقًا، بقدرة الجانب الفلسطيني على التفاوض من موقع قوة.

ثانيًا، نشوء فصل لأول مرة على أرض الواقع بين جزأين أساسيين مكونين للحركة الوطنية: قيادة منظمة التحرير التي غدت السلطة، والناس الذين يمثلون الجمهور مع كل تنظيماته الاجتماعية والشعبية. إن هذا الفصل، الذي يبدو طبيعيًا في أي دولة عادية بوجود حكومة وشعب، يصبح غريبًا في الإطار الفلسطيني لسبب بسيط، هو أنه نشأ ويمر بعملية ترسخ، قبل أن تنجز الحركة الوطنية الفلسطينية مهماتها بالتحرر من الاحتلال وتحقيق الاستقلال، وفي وقت أصبحت الحاجة إلى منظمة التحرير كإطار جامع أكبر من أي وقت مضى.

إنه يحدث وأكثر من 91 بالمئة من الضفة الغربية والقطاع تحت الاحتلال الكامل، وبصورة تغدو معه معظم امتيازات السلطة، بما في ذلك حرية التنقل بين الضفة الغربية والقطاع، محكومة بالإرادة الإسرائيلية. وفي حين قدّم هذا الفصل إلى العالم سلطة فلسطينية، فإنه أخذ من الشعب الإطار الطبيعي «لقيادة الحركة الوطنية». ويعمق هذه الظاهرة التداخل الحاد بين المهمات الوطنية والاجتماعية وما يجره معه من ارتباك يعانيه الجمهور، مصدره التضارب بين النزعة الطبيعية للمطالبة بحقوقهم وحصتهم من السلطة، وبين الإدراك بأننا جميعًا محاصرون بسور من الاحتلال واستيطان لا يتوقف عن التوسع. وقد كان هذا الوضع مسؤولًا عن الشعور المضلل لدى الكثيرين

بأن وقت جني المكاسب قد حل، وما خلقه من نزوع عارم نحو الذاتية والبحث عن المصالح الخاصة، في إطار انهيار قيم «الكفاح من أجل الهدف المشترك». ولعل أخطر نتائج هذا الوضع أنه يؤذي إمكان حشد الطاقة الجماهيرية لتحسين ميزان القوى في إطار المفاوضات، ويجعل القيادة الفلسطينية أسيرة لمقولة «عدم وجود بديل للمفاوضات الجارية»، مع أن أولويات علم التفاوض أنك لا تخوض أي مفاوضات قبل معرفة وتكوين البديل لها، ذهنيًا على الأقل، وإلا فإن المرء يصبح أسيرًا لإملاء الطرف الآخر، شاء أم أبى.

ثالثًا، إن ما جرى أدى إلى نشوء فصل بين الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وعمق هذا الفصل التراجع المتسارع لدور منظمة التحرير ومكانتها العربية والدولية، بانتقال مركز القرار الفلسطيني كليًا إلى الداخل. ولغرابة الأمور، فإن لحظة عودة القيادة الفلسطينية إلى الداخل، التي كان من المتوقع أن تترافق مع انصهار طاقات الشعب الفلسطيني لدعم بناء دولة المستقبل في الداخل، تحولت إلى لحظة انفصال جديد مزدوج، أولًا عن أبناء الجالية الفلسطينية في أوروبا والولايات المتحدة، الذين لم تقنعهم ترتيبات «السلام»، وهم الذين كانوا دائمًا بحكم موقعهم الأقل استعدادًا لقبول الحلول الوسط، وثانيًا عن أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان وسورية وبلدان عربية أخرى الذين شعروا بأن منظمة التحرير غدت مشغولة عنهم وعن قضاياهم بانغماسها في بناء السلطة الفلسطينية، ولم يخلُ الأمر بالطبع من شعور بالمرارة بأنهم استخدموا، وتركوا لتصبح قضيتهم جزءًا من قضايا التفاوض النهائية، التي ستخضع لسنوات من المساومات. ومرة أخرى فإن الفشل في الفصل ما بين عمل وميزانية وهياكل منظمة التحرير الفلسطينية وتلك الخاصة بالسلطة الفلسطينية أدى إلى تراجع مريع لإمكانات تفعيل طاقات أبناء الشعب الفلسطيني في الخارج، واستخدامها بالتالي لتحسين توازن القوى في المفاوضات اللاحقة.

ولعل الهاجس المتواصل إزاء مركزة صنع القرار، والإفراط في مركزته، قد ساهم بقصد أو من دون قصد في إضعاف قدرة هذا القرار، كما حدث مرارًا في التاريخ العربي. أما الأثر الرابع الذي تركه الاتفاق، فكان انفتاح باب التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. ولم تكن الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية مفاجأة لأحد. ثم انطلقت إسرائيل تحاول نسج آلاف الخيوط الدبلوماسية والاقتصادية مع العالم العربي. واستخدم اتفاق أوسلو في هذا الإطار، لاتهام الفلسطينيين بالمبادرة في الخروج على الإجماع العربي. وإذا كان نتنياهو قد بدد الكثير من فرص إسرائيل بسلوكه الأرعن، فإن الجانب الفلسطيني بحاجة إلى جهد كبير كي يحسن الإفادة من التناقضات الإقليمية القائمة بين إسرائيل

ومصر وسورية وغيرها من البلدان العربية، وبخاصة أن الموقف الأمريكي يقف بالمرصاد لأي جهد عربي موحد في هذا الاتجاه.

وفي ظل هذه النتائج، لم يكن غريبًا أن تتحول عملية المفاوضات من مفاوضات بين طرفين، إلى عملية إملاء من طرف واحد. لقد ذهب الفلسطينيون بعد أوسلو إلى طابا ليترجموا إعلان المبادئ إلى تفاصيل على الأرض، وفوجئوا أولًا بحجم الاستعداد الإسرائيلي، وثانيًا بحجم سوء استعدادهم أنفسهم، وثالثًا بحجم الفرق بين الأوهام المدعومة بالتمنيات وبين العناد الإسرائيلي المستند إلى القوة والتخطيط. وهكذا وُلد اتفاق القاهرة ـ أوسلو، ليشكل ترجمة مريعة ومحزنة لاتفاق مبتور أصلًا، وبدأت المفاوضات تتحول من مكان للتباحث بين طرفين إلى إطار للإملاء من طرف واحد، وأدى دورًا في ذلك كل من:

1 ـ ضعف الجانب الفلسطيني وتلهفه الملحّ إلى إنجازات يقف عليها ويقدمها إلى شعبه، إلى درجة غدت فيها المفاوضات «الإطار الوحيد للفعل السياسي».

2 ـ الاعتماد المتصاعد ماليًا واقتصاديًا وأمنيًا على الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي أخذ مجراه بدءًا من اتفاق باريس الاقتصادي، وصار يتصاعد مع كل اتفاق جديد.

3 ـ الغياب الكلي لوجود وسيط دولي يؤدي دور الحَكم بين الطرفين، أو يكون على الأقل الضامن لتنفيذ الاتفاقات المعقودة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في حيْد عنصر الوساطة الدولية، وأخرجت أوروبا وروسيا كليًا من إطار التأثير الفاعل في المفاوضات، وبذلك تحولت رعاية المفاوضات إلى احتكار أمريكي، فإن اللوبي المناصر لإسرائيل في الولايات المتحدة نجح في شل الدور الأمريكي المستقل كذلك. وكان احتكار دنيس روس لإدارة المفاوضات أحد تجليات هذه الظاهرة.

بهذه العناصر والعوامل، تحوّلت مفاوضات ما بعد أوسلو إلى محفل تحاول فيه إسرائيل فرض تصورها الخاص لمختلف المسائل. وتأكد ذلك بصورة خاصة بعد حفر نفق الأقصى، والاشتباكات التي تلت ذلك. وأتاحت الهبّة الجماهيرية للسلطة الفلسطينية فرصة لا تعوض لإعادة ترتيب الأوراق. غير أن ذلك للأسف لم يُستثمر. وعلى خلاف المطالب الفلسطينية، فإن اتفاق أوسلو فُتح من جديد للمفاوضات في شأن الخليل، وتم تغييره تحت الضغط الإسرائيلي ليثمر تقسيم الخليل

وليبقى 20000 مواطن فلسطيني و20 بالمئة من مساحة المدينة تحت الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر، رضوخًا لحاجات 400 مستوطن يقيمون أصلًا بصورة غير شرعية في المدينة.

واصلت حكومة نتنياهو توجيه الضربات لاتفاق أوسلو عندما ألغت عمليات إعادة الانتشار الثانية والثالثة، وألغت الإفراج عن المعتقلين وفتح الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية... إلخ.

إن المأزق الذي تعيشه عملية المفاوضات حاليًا هو مأزق استراتيجي لا يمكن الخروج منه بمناورات تكتيكية أو بأنشطة ذات مضمون رمزي، كالمفاوضات حول المطار والميناء. كما أن عروض رئيس الوزراء الإسرائيلي حول إعادة الانتشار تبدو أقرب إلى محاولات ذر الرماد في العيون، وإلى التملص من ردود الفعل الناجمة عن ممارسته لعملية قتل متعمد لاتفاق أوسلو. وهي عروض ترمي إلى كسب الوقت للنشاط الجاري على أرض الواقع بهدف تحديد معالم حل نهائي، تضم بموجبه إسرائيل معظم أراض الضفة الغربية.

ثانيًا: مغزى العمليات الإسرائيلية على الأرض

لقد غدا واضحًا، بعد اتفاق أوسلو، أن إسرائيل تقوم بتنفيذ ست عمليات متكاملة، موجهة نحو نسف الإمكانيات المادية لقيام دولة فلسطينية مستقلة:

العملية الأولى: الفصل الكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة

أصبح التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة مستحيلًا بالنسبة إلى المواطنين منذ توقيع الاتفاق، ولم يكن هذا الفصل بهذه الدرجة من القطع والشمولية منذ عام 1967. وفي البداية فإن حرية التنقل حصرت في نحو 180 موظفًا في السلطة ممن يحملون «بطاقة الشخصية المهمة»، ومن ثم تم تقسيم هذه الشخصيات إلى تصنيفات متدرِّجة، وبلغ الأمر أخيرًا حدًا أصبح معه الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية بحاجة في أوقات الحصار إلى إذنٍ إسرائيلي مسبق في كل مرة يتنقلون فيها.

إن القبول بمبدأ التمييز بين المواطنين الفلسطينيين في حرية التنقل كان أصلًا أمرًا مجحفًا، غير أن الأهم هو التمعن في الدوافع الحقيقية لإجراء الفصل الإسرائيلي. ولا يمكن نسبة هذه الدوافع إلى الحاجات الأمنية، حيث إن إسرائيل تسمح من وقت إلى آخر بوصول آلاف العمال من قطاع غزة والضفة الغربية للعمل في إسرائيل، غير أنها لا تسمح لهم أو لغيرهم بالعبور من الضفة الغربية إلى غزة وعلى العكس.

إن الإجراء الإسرائيلي بمواصلة فصل الضفة الغربية عن القطاع يؤدي في الواقع إلى منع نشوء آليات إدارة وتنظيم وطنية موحدة بين المنطقتين، ويحول دون حدوث تكامل اقتصادي بينهما،

بل قد أدى خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تفكك الكثير من آليات وهياكل التنظيم المشتركة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي بنتها الحركة السياسية والمنظمات الشعبية والأهلية خلال سنوات الاحتلال. إن منظومة التعليم الموحد قد تفككت أيضًا، ونجم عن ذلك اختفاء معظم طلاب وأساتذة قطاع غزة من جامعات الضفة الغربية.

هكذا، بدلًا من أن يترافق اتفاق أوسلو مع تعزيز العمليات البنيوية لبناء كيان فلسطيني، فهو أدى إلى تراجع شامل لعمليات كانت قد أنجزت على الأرض بالفعل قبل قيام السلطة الفلسطينية. ويؤدي هذا الاتجاه، وبخاصة تفكك الروابط السياسية بين المنطقتين بحكم استحالة الاحتكاك بين سكانهما، إلى تعزيز النزعة الإقليمية لدى سكان المنطقتين. إن الإصرار على هذا الفصل الذي لا مبرر أمنيًا حقيقيًا له، يعود إلى عدة دوافع:

أ ـ الاعتقاد بأن السيطرة السياسية للسلطة الفلسطينية على السكان ستكون أسهل من خلال الفصل القائم، وحصر احتكار حرية التحرك بعناصر منتقاة منها.

ب ـ إبقاء الباب مفتوحًا لإمكان عزل السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وفصل مستقبلها السياسي عن الضفة الغربية في إطار ترتيبات الحل النهائي، إذ لا مصلحة لإسرائيل بالاحتفاظ بـ 900.000 فلسطيني ضمن مساحة لا تتجاوز 360 كم^2.

ج ـ إبقاء الباب مشرعًا أمام ما يسمى «الحل الأردني»، الذي قد يشمل سكان الضفة الغربية من دون قطاع غزة، على نحو يتناسب مع طموح إسرائيل إلى ضم الضفة الغربية وإبقاء سكانها كمواطنين من الدرجة الثانية تابعين لدولة أخرى.

العملية الثانية: فصل القدس عن الضفة الغربية

وسائر الأراضي المحتلة

حاولت إسرائيل عبر إجراءات تراكمية، يتم تصعيدها بصورة محسوبة بعد كل عملية من العمليات الاستشهادية، تكريس أمر واقع تكون فيه القدس معزولة كليًا عن الضفة. ولا جديد بالطبع في كون الأنشطة الاستيطانية في منطقة القدس موجهة نحو خلق طوق كامل لعزل القدس الشرقية،

أما الجديد فهو الجهد الإسرائيلي للتخلص من سكان القدس العرب. فبعد أن منعت إسرائيل وأعاقت، على مدار 30 عامًا، عمليات البناء في القدس العربية، وبلغ الأمر حد تقليص المساحة المسموح بالبناء فيها إلى 4 بالمئة فقط من مساحة القدس الشرقية، وبعد أن مُنع الفلسطينيون من الحصول على رخص بناء ودُفعوا بالتالي إلى السكن على أطراف القدس في مناطق الرام وبيت لحم وغيرها، بدأت إسرائيل حملة موجهة لسحب هويات المواطنين العرب بحجة عدم إقامتهم في القدس.

إنه لأمر مضحك ومخجل أن تصل الوقاحة إلى هذه الدرجة. فعلى أرضية الضم غير الشرعي للقدس الشرقية، أصبح المنحدرون من عائلات تمتد جذورها لمئات السنين في المدينة «ضيوفًا على إسرائيل»، تحق لهم الإقامة من دون المواطنة. والآن فإن حق الإقامة يسلب منهم. هذا في الوقت الذي يستطيع أي مهاجر يهودي، من أقصى بقاع سيبيريا أو نيويورك، الحصول على حق المواطنة والإقامة في أية بقعة في إسرائيل والقدس، وحتى الضفة الغربية.

لقد بنيت في القدس الشرقية خلال الأعوام الماضية 60.000 وحدة سكن لليهود، مقابل صفر للعرب، وأُنشئ من هذه الوحدات 38.500 شقة على أراضٍ مصادرة من المواطنين العرب.

إن النشاط الإسرائيلي في هذا المجال لا يمثل فقط محاولة لاستباق مفاوضات الحل النهائي بفرض الأمر الواقع، بل هو يتقمص فلسفة التطهير العرقي البغيضة أيضًا.

العملية الثالثة: التوسع الاستيطاني

صادرت الحكومات الإسرائيلية ما لا يقل عن 600.000 دونم من أراضي الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق أوسلو. وبحسب معطيات حركة السلام الآن فإن ما صودر في زمن حكومة حزب العمل بعد توقيع اتفاق أوسلو بلغ 277.000 دونم. ومن المفارقة ملاحظة أن مساحة ما مُنح للسلطة الفلسطينية ضمن إطار هذا الاتفاق لا يتجاوز 170.000 دونم. وخلال الحقبة نفسها بلغ حجم النمو السكاني في مستوطنات الضفة الغربية 45 بالمئة في حين أنه وصل إلى 60 بالمئة في قطاع غزة.

إن شق الطرق الالتفافية وتوسيع المستوطنات وأعمال الاستيطان في أبو غنيم وآرييل وإفرات ورأس العامود، كلها وجوه لعملية واحدة مضمونها تهويد الضفة الغربية، وتحويلها من أراض فلسطينية محتلة مع جيوب استيطانية إسرائيلية، إلى أرض إسرائيلية بمحيط إسرائيلي

وشبكات طرق إسرائيلية مع جيوب سكانية عربية، تمامًا مثلما حدث سابقًا في الجليل وغيره. إن استمرار الاستيطان الإسرائيلي وفشل الطرف الفلسطيني في إيقافه، وسكوت المجتمع الدولي عنه، هو المقتل الرئيسي لعملية السلام، إذ كيف يمكن التفاوض بين طرفين على مستقبل أرض، في حين يقوم أحد الطرفين بنشاط مستمر ومتصاعد لتغيير طابعها.

ولربما كان هناك حظ لمفاوضات مدريد بالنجاح لو تمترس الجانب الفلسطيني حول موضوع الاستيطان وطالب بالإقرار بطبيعة الضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق محتلة، قبل الدخول في اتفاقيات الترتيبات الانتقالية. ولربما كان من الممكن، في ظروف صراع معقد كالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، القبول بمبدأ التدرُّج نحو الحل، شريطة أن نتفق أولًا على ماهية هذا الحل. وبغير ذلك فقد تحول التدرج من اندفاع إلى الأمام نحو هدف واحد، إلى منحدر سحيق إلى الوراء. وأتاح لحكومة نتنياهو التراجع بسهولة عن تنازلات سبق أن قدمتها حكومة حزب العمل، ودفع كل الأطراف إلى المأزق الاستراتيجي القائم.

ومن المؤسف أن الموقف الأمريكي تجاه موضوع الاستيطان قد شهد تراجعًا منتظمًا هو الآخر؛ فمن المطالبة في زمن بيكر بوقف كل نشاط استيطاني، إلى مقولة أولبرايت الشهيرة «بعدم إمكان مقارنة العمليات «الانتحارية» بنشاط البولدوزرات الاستيطاني»، وأخيرًا التصريح بأن النشاط الاستيطاني قانوني، بما يعني التنكر كليًا للقرارات الدولية في شأن طبيعة الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الصعيد الفلسطيني، فلا بد من مواجهة الحقيقة المُرة، وهي أن الاستمرار في التفاوض، في ظل استمرار إسرائيل بالاستيطان، يوفر لإسرائيل الغطاء الذي تحتاج إليه ويخلخل إمكانات حشد طاقات الجمهور الفلسطيني. وفي العادة، فإن الحجة التي تُطرح ردًّا على اقتراح تعليق المفاوضات هي أن وقفها لن يوقف الاستيطان. غير أن هناك فرقًا جذريًّا بين استيطان يتم بمعارضة الشعب الفلسطيني وفي ظل كفاحه ضده، وآخر يتم والمفاوضون يواصلون الجلوس على طاولة المفاوضات. إن البديل لا يولد وحده بل يُصنع، والإرادة هي أولى خطوات التغيير.

وفي كل الحروب، كما أشار محمد حسنين هيكل، فإن الهدف النهائي الأول لكل جيش يبقى إلحاق الهزيمة بالإرادة المقابلة. وإذا هزمت الإرادة فلا فائدة من كل المعارك. ولنتذكر أن كل هزائم الحرب العالمية الثانية لم تكسر إرادة الحلفاء، ولذلك انتصروا في النهاية. كما لم يكسر القمع

العنصري إرادة المناضلين في جنوب أفريقيا، ولذلك انتصر مانديلا وهو قابع خلف قضبان السجون.

العملية الرابعة: الحصار الاقتصادي

لقد بدا أول وهلة أن اتفاق أوسلو سيترافق مع عملية منتظمة لتحسين أحوال المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولبعض الوقت بدا أن ما يجري هو تطبيق لخطة مناحيم ميلسون التي طرحها عام 1982، ولكن بأموال أوروبية ودولية هذه المرة. غير أن ما حدث كان معاكسًا لذلك. وبحسب أرقام البنك الدولي والمؤسسات الاقتصادية، فإن النمو الفعلي للناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين عامي 1992 و1996 كان سلبيًا، إذ انخفض بمقدار 18 بالمئة في حين انخفضت حصة الفرد السنوية الحقيقية من الدخل القومي بنسبة 35 بالمئة. وما زال متوسط الدخل القومي للفلسطيني ما بين 1200 و1400 دولار للفرد سنويًا، مقابل نحو 17000 دولار للفرد في إسرائيل. وشكلت الاغلاقات المتكررة، بما في ذلك منع العمال (الذين يحققون نحو ثلث مجمل الناتج القومي الفلسطيني) من الوصول إلى إسرائيل، أحد أسوأ الأعمال الضارة بالوضع الاقتصادي.

لقد بلغ عدد أيام الإغلاق منذ توقيع اتفاق أوسلو 328 يومًا، أي ما يقارب السنة الكاملة. ويقدر أكثر الاقتصاديين تحفظًا الخسارة اليومية الناجمة عن هذا الإغلاق بمعدل ستة ملايين دولار يوميًا. وبحساب ذلك فإن مجموع الخسائر يصل إلى 1800 مليون دولار، ويفوق مجموع كل المساعدات الدولية الممنوحة للفلسطينيين منذ توقيع اتفاق أوسلو (نحو 1500 مليون دولار) حتى نهاية عام 1997. ليست هذه مظاهر الحصار الاقتصادي الوحيدة، بل يمثل اتفاق باريس الاقتصادي، بكل الإجحاف الذي ألحقه بالفلسطينيين، عقبة كأداء في وجه تطور علاقات اقتصادية طبيعية ونمو اقتصادي معقول في الضفة الغربية وغزة. إنه يكرِّس تبعية الضفة والقطاع الاقتصادية لإسرائيل، ويمنح الأخيرة اليد العليا في التحكم بالأنشطة المصرفية والضريبية.

ويبرز هنا السؤال عن مغزى الحكمة في هذه السياسة الإسرائيلية إذا كان هناك حد أدنى من الرغبة بالسلام، وهي لا شك موجودة لدى بعض الناس، إلا إذا كان الهدف الفعلي هو مواصلة تعميق الأزمة الاقتصادية الفلسطينية بهدف دفع الفلسطينيين إلى الرحيل. ولعل قِصر النظر هنا يكمن في أن البدائل المتاحة للفلسطينيين للرحيل محدودة تمامًا، كما أن المردود الأول للخنق

الاقتصادي هو تقوية التطرف والشعور العميق بالخذلان والإحباط لدى مئات آلاف الشباب الفلسطينيين العاطلين من العمل.

وتُعقِّد الوضع أكثر المستوياتُ العالية للضرائب التي تفرضها السلطة الفلسطينية. وتمثل هذه الضرائب كابحًا إضافيًا للاستثمار الاقتصادي، وعاملًا منفرًا لرأس المال الفلسطيني الخارجي. ويؤدي تضخيم الجهاز الحكومي الفلسطيني، بما في ذلك المبالغة في عدد الموظفين في أجهزة الأمن المختلفة، إلى تزايد الحاجة إلى عائدات الضرائب، وهو ما يجرّ الوضع الاقتصادي إلى حلقة مفرغة مرت بها دول أخرى وقادتها إلى هبوط اقتصادي حاد. تثقل الضرائب غير الرسمية، التي تُجبى على صورة رسوم إضافية غير رسمية على أسعار الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والهاتف، كاهلَ المواطن، وتجعل تأثير الحصار الاقتصادي الإسرائيلي أعمق.

ومن المشروع هنا التساؤل عن ماهية الرؤية الاقتصادية الفلسطينية الرسمية في مواجهة هذه المصاعب، هل هي رؤية تؤمن بالاقتصاد الحر والسوق المفتوحة؟؟ إن نموذج الاقتصاد الحر يتناقض مع تضخيم أجهزة الدولة، كما أنه في معظم الأحيان يتعارض مع التدخل المفرط لجهاز الدولة، وهو قطعًا يتعارض مع أي امتيازات احتكارية، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بالبضائع والمنتجات الاستراتيجية كالبترول والإسمنت ومواد البناء والغذاء الأساسية.

وإذا كانت الرؤية الرسمية تساند نمط التدخل المتواصل لأجهزة الدولة، وفرض ضرائب عالية بهدف بناء اقتصاد الضمان الاجتماعي، فمن المشروع هنا التساؤل حول مدى الفائدة من إثقال كاهل الجماهير الشعبية برسوم مضافة على فواتير المعيشة الأساسية كالكهرباء والمياه، وعن مدى الحكمة في تعطيل إقرار قانون الخدمة المدنية؟ وعن سبب استمرار تدني رواتب بعض القطاعات كقطاع المعلمين؟ ومن الطبيعي في حالة كالحالة الفلسطينية أن تحكم النشاط الاقتصادي للأجهزة الرسمية دوافع التصدي للمخططات الإسرائيلية، أي الدوافع الوطنية. وذلك يعني التقشف في الإنفاق الاستهلاكي للأجهزة الحكومية، والاقتصاد في تعيين المدراء ذوي الرواتب العالية، وتقليل استخدام المرافق ذات النفقات المتكررة كالسيارات وغيرها، والتركيز على المشاريع التي تساعد القطاعات المهددة كالمزارعين على البقاء في أرضهم. غير أن ما يجري على أرض الواقع لا يتوافق مع هذه الصورة.

وبغض النظر عن النوايا، ولا شك أن كثيرًا منها حسنة، فإن الدوافع المتضاربة الموجهة إلى السياسة الاقتصادية تقود على ما يبدو إلى تأرجح ومراوحة وتشتت في الطاقات. والأخطر من ذلك أن الاستمرار في تضخيم الأجهزة الحكومية والاعتماد على التوظيف الحكومي كوسيلة أساسية لحل مشكلة البطالة سيقود إلى كارثة اقتصادية على المدى البعيد، عندما يصبح جهاز الدولة عاجزًا عن الوفاء بالنفقات المتكررة لقطاعات قسم كبير منها غير منتج. وسيتعقد الأمر أكثر لسببين: الأول، أن تعهدات الدول المانحة ومساعداتها تميل نحو الانخفاض؛ وقد رفضت خلال مؤتمرها الأخير تقديم تعهدات قاطعة تتجاوز عام 1998. والثاني، أن قسمًا مهمًا من الدخل الجاري لأجهزة السلطة يمر عبر إسرائيل، بما في ذلك قسم كبير من ضريبة القيمة المضافة وضرائب العمال. وقد اتضح بالملموس خلال الإغلاقات الأخيرة كيف تحاول السلطات الإسرائيلية استخدام هذه الأموال كأدوات ضغط سياسية.

العملية الخامسة: المحاولات الإسرائيلية لاستبدال الآمال الوطنية للشعب الفلسطيني بمشاريع رمزية، مع الضغط المتواصل على السلطة الفلسطينية بهدف تحويلها إلى وكيل أمني

إن النشاط الإسرائيلي، وبخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، كان موجهًا لإفراغ النضال الوطني الفلسطيني من مضمونه الجوهري: حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير. وفي كل المنعطفات التفاوضية المصطدمة بتوسيع الاستيطان، كان الجانب الإسرائيلي يحاول جر النقاش إلى أمور فرعية كالمطار والميناء. كما سعى بمثابرة للاستعاضة عن الحقوق العامة والطبيعية للمواطنين بالتنقل الحر بين الضفة وغزة بمنح تصاريح خاصة لمسؤولين محدودين، يكثر عددها ويقل بحسب مزاج السلطة الإسرائيلية.

وما يستدعي المتابعة هنا ليس الأفعال بحد ذاتها، بل المنهج الذي يحركها. إن مجمل النهج الإسرائيلي التفاوضي خلال سنوات الاحتلال، وخلال مفاوضات واشنطن، وبعد ذلك في أوسلو، كان يبحث عن نقاط ضعف لدى الجانب الفلسطيني تتيح استبدال الآمال الوطنية بتلبية مصالح محددة لفئات محددة. وفي البداية كان الحديث يدور عن إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعندما اتضح فشل تلك الاستراتيجية تعمّد الجانب الإسرائيلي تضخيمها والمبالغة في حجمها، ووقع البعض بحسن نية في شراك عملية التضخيم هذه، وذلك بهدف استدراج قيادة منظمة التحرير إلى

تقديم تنازلات أساسية خلال عملية المفاوضات، مقابل القبول بالتعامل معها كشريك أساسي في المفاوضات، ومقابل إغلاق ملف القيادة البديلة.

وقبل ذلك، شجع الإسرائيليون في بداية الثمانينيات الحركات الإسلامية وتعاملوا معها بمرونة على أمل تحولها إلى بديل مناقض ومضعف لمنظمة التحرير وندموا لاحقًا على ذلك. وفي حين يمكن فهم دوافع المنهج الفلسطيني الداعي إلى الإفادة من المكاسب المرحلية والجزئية كرؤوس جسور للوصول إلى الأهداف الوطنية، فإن من غير الممكن تقبُّل وضع تتحول فيه المكاسب الجزئية إلى أهداف تكتيكية بحد ذاتها مفصولة عن الهدف الاستراتيجي. فما هي قيمة افتتاح مطار أو ميناء إن كانت السيطرة على الدخول إليه والخروج منه تبقى بيد السلطات الإسرائيلية، مثلما هو الوضع القائم حاليًا على الجسور والمعابر. والخيط هنا دقيق كما يلاحظ بين استخدام التراكمات الجزئية كوسيلة للوصول إلى الهدف وبين القبول بها كبديل من الوصول إلى الهدف أو كإطار للتعايش مع الواقع الظالم القائم.

ومثلما يصبح الميناء والمطار تعويضًا زائفًا عن الحدود المستقلة، يصبح جائزًا طرح العيزرية أو غيرها بديلًا من القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية. وفي وضع يتكاثر فيه التلاعب بالألفاظ والمسميات؛ فإن التدقيق في المضمون والمحتوى يغدو الأمر الحاسم. وفي نطاق الاستراتيجية نفسها، تعمد الحكومة الإسرائيلية إلى تضخيم مسألة الأمن وحاجاتها الأمنية الأحادية الجانب. ويمارَس وسيمارَس ضغطٌ بلا حدود على السلطة الفلسطينية بهدف إنشاء هوة بينها وبين شعبها، أو دفع بعض أجهزتها لتصبح حاجزًا يعترض كل من يريد ممارسة الكفاح الوطني ضد الظلم الإسرائيلي. ومن الواضح أن هذه العملية لم تحسم وما زالت تمثل أرضية لصراع موضوعي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما ستشهد هبوطًا وصعودًا بحسب الأوضاع المحيطة.

ويكمن الرد الطبيعي عليها في محاولة إيجاد قواسم وطنية مشتركة بين مختلف القوى والاتجاهات الوطنية الفلسطينية، تترك هامشًا واسعًا لمواصلة أعمال الكفاح ضد التوسع الاستيطاني والقمع العنصري وسياسة التهويد الإسرائيلية، من دون أن يعني ذلك الدخول في صراع مع السلطة الفلسطينية أو القبول بما قد تضطر إلى الموافقة عليه بحكم الضغوط الممارسة عليها. وليس من الضروري أن يكون الكفاح عنيفًا في شكله كي يصبح مؤثرًا. بل إن دروس الانتفاضة تعلمنا الكثير

حول كيفية كشف الصورة الحقيقية للقمع الاحتلالي وتعرية طابعه أمام العالم، واستخدام ذلك كوسيلة فعّالة لبناء تعاطف مع الجانب الفلسطيني وحقوقه العادلة.

إن المفترق الصعب الذي تواجهه السلطة الفلسطينية والحركة الوطنية بأجزائها كافة، بمن فيم المشاركون في السلطة، هو في كيفية بناء علاقة جدلية بين أجزائها في وضع أصبح فيه اتفاق أوسلو واقعًا قائمًا، مع توجيه الأنظار إلى المستقبل لا تركيزها على الماضي. وسيواجه كل طرف خيارات صعبة، ولكل خيار استحقاقاته. وهي خيارات لم تعد تكتيكية، فالحياة نفسها تفرض طابعها المصيري. إن أهم إشكاليات الوضع الفلسطيني أننا دخلنا مرحلة جديدة بخصائص جديدة ونحن ما زلنا ضمن المرحلة القديمة. فنحن لم ننتقل من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة التحرير والاستقلال، بل دخلنا طورًا جديدًا اسمه الحكم الذاتي المحدود ضمن رحم الاحتلال القديم الذي ما زال مستمرًا. ولقد جلبت المرحلة الجديدة معها تفاعلات وتناقضات داخلية متعددة، في ظل استمرار التناقض الأساسي مع الاحتلال. ولا شك في أن إدارة مثل هذه التفاعلات والتناقضات بصورة عقلانية تتطلب من الجميع إدراكًا متواصلًا لاستمرار التناقض الأساسي وأولويته. ولا يمكن النجاح في مثل هذا الامتحان من دون توفير آليات ديمقراطية ومنظمات ديمقراطية.

إن الضغوط التي تمارسها إسرائيل في المجال الأمني تشكّل أكبر خطر على قضية الديمقراطية في فلسطين، وهي إذ تضغط بيد على السلطة الفلسطينية للقيام باعتقالات اعتباطية، ولإضعاف دور الجهاز القضائي وتكريس نمط محكمة أمن الدولة، ولإغلاق مؤسسات من دون أساس قانوني، فإنها تسعى باليد الأخرى إلى تشويه سمعة السلطة الفلسطينية وكل الشعب الفلسطيني، مستغلة الممارسات المنافية لحقوق الإنسان، وغياب قوانين واضحة لتكريس الوهم بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة الممكنة في الشرق الأوسط.

والرد على ذلك لا يمكن أن يكون سوى تكريس مبدأ سيادة القانون وإعطاء الفرصة للمجلس التشريعي المهمَّش لوضع تشريعاته موضع التنفيذ، وتعميق الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. وفي هذه الحالة، فإن فصل السلطات، واستقلالية القضاء، وتعدد الآراء والتنظيمات السياسية والاجتماعية، والدور الفاعل للمجلس التشريعي، يمكن جميعها أن تصبح عناصر قوة هائلة للسلطة الفلسطينية في مواجهة الضغوط الإسرائيلية. وعلى الضد من ذلك فإن مركزة السلطات وتهميش دور المؤسسات يسهّل محاصرة السلطة بالضغوط، وهذا ما تسعى إسرائيل إليه.

ولا يحتاج الأمر إلى إثباتات كثيرة، إذ يكفي التمعن في أسلوب عمل الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية لإدراكه. فقوة الكونغرس تعطي الرئيس الأمريكي هامشًا واسعًا للمناورة عندما يتعرض للضغوط، تمامًا كما كان رابين وبيريس يتذرعان بقوة المعارضة الإسرائيلية لانتزاع تنازلات إضافية من الفلسطينيين. لقد تكرس في الغرب الانطباع بأن العالم العربي يحكمه شيوخ قبائل، في حين أن إسرائيل دولة تحكمها المؤسسات الديمقراطية. لذلك يتم التركيز على إضفاء الطابع الشخصي على عمليات التفاوض وإدارة الصراع مع العرب. وفي عصر كعصرنا، فإن الديمقراطية والتحديث العلمي يصبحان شرطين للإنقاذ الوطني، ومن دون أي منهما فسنكون كمن يحاول لعب النرد في ساحة تحكمها قوانين لعبة الشطرنج.

العملية السادسة: تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات معزولة، أو بمصطلحات النظام الذي كان سائدًا في جنوب أفريقيا «بانتوستانات منفصلة»

تعَدّ هذه العملية الأكثر خطورة على الإطلاق. وقد أدت حتى الآن إلى خلق أربعة كانتونات منفصلة عمليًا: قطاع غزة، والقدس، والمنطقة الجنوبية التي تشمل بيت لحم والخليل، وأخيرًا وسط وشمال الضفة. وبسبب إجراءات الفصل الإسرائيلية، غدا التنقل بين هذه المناطق إما معقدًا جدًا أو يحدث فقط في حالات الضرورة القصوى. وفي حالة الإغلاق، يغدو التنقل بين هذه المناطق مستحيلًا، كما يصبح التنقل بين المدن والقرى في كل واحدة منها بالغ الصعوبة.

وما يجب ملاحظته هنا هو التأثير التراكمي لعمليات الإغلاق المتتالية. في الماضي كانت حركة السكان والسيارات والبضائع تتم بحرية بين مختلف مناطق الضفة الغربية والقطاع. ومع بدء المفاوضات بدأت إسرائيل بتصعيد تدريجي لعمليات الفصل التي انتهت إلى حالة التقسيم الحالية. يعرقل التقسيم القائم ليس النشاط الاقتصادي الطبيعي فقط، بل الخدمات الإنسانية كذلك، كالصحة والتعليم، ويعطل إمكان نشوء اقتصاد وطني وأنظمة إدارة متجانسة.

تمثل الطرق الالتفافية المنجزة وتلك قيد الإنشاء أدوات تقطيع إضافية جديدة، ستلتهم آلاف الدونمات، وتعزز نشوء نظام بانتوستانات في الضفة الغربية. تضاف إلى ذلك مخططات إنشاء طرق جديدة عرضية بحسب خطة شارون (3 طرق) ومردخاي (طريقين) من شأنها أن تشطر الضفة الغربية مجددًا بالعرض. ولا تتورع الحكومة الإسرائيلية عن تكريس هذا التقسيم من خلال

الاستمرار في إصدار الأوامر العسكرية من جانب قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان آخرها الأمر العسكري بتاريخ 4/9/1997 الذي بموجبه يمنع يتسحاق إيتان الملقب بـ «قائد عسكري منطقة يهودا والسامرة»، أيًا كان من دخول مناطق (ب) و(ج) إلا بإذن مسبق. وذلك يعني أن كل سكان المنطقة (أ) البالغة 3 بالمئة من مساحة الضفة لا يستطيعون دخول سائر مناطق الضفة، بما فيها القرى والمخيمات، إلا بإذن مسبق من الحاكم العسكري. ولا يهم إن كان هذا الأمر، الذي مر دون تعليق يذكر من المفاوضين الفلسطينيين، سينفذ فورًا أم سيستعمل عند الحاجة؛ فالأمر الجوهري أنه يكرس استمرار إسرائيل بالتشريع العسكري وتقطيع أوصال الضفة، رغم وجود السلطة الفلسطينية ورغم وجود مجلس تشريعي منتخب، ورغم أنف اتفاق أوسلو.

وبحسب المقترحات الرسمية الإسرائيلية، تريد الحكومة الإسرائيلية الاحتفاظ بمنطقة أمنية عرضها 10-20 كم على طول غور الأردن، وأخرى بعرض 5 – 10 كم على الخط الأخضر، مع بقاء جميع أراضي المستوطنات الإسرائيلية في حوزتها، وكذلك المنطقة الصحراوية الممتدة بين جبال الضفة الغربية ووادي الأردن، وإبقاء كل مصادر المياه تحت سيطرتها. أي أن إسرائيل تريد الاحتفاظ، كحد أدنى، بكل مصادر المياه وبسيطرة كاملة على الحدود، وعلى مساحة لن تقل بحال من الأحوال عن 60-70 بالمئة من الضفة الغربية. إن مغزى هذه العملية الأساسي هو تحويل الضفة الغربية من أرض فلسطينية محتلة مع مستوطنات إسرائيلية غريبة فيها، إلى أرض إسرائيلية مع وجود سكاني فلسطيني متناثر يعيش ضمن محيط إسرائيلي. أي أن ما يحدث في الضفة الغربية هو عملية التهويد نفسها التي تعرضت لها مناطق المثلث والجليل بعد عام 1948. والأمر الوحيد الذي يعرقل الضم الكامل للضفة هو الوجود السكاني لأكثر من مليون ونصف المليون من الفلسطينيين فيها. ويثير استمرار الفصل بين غزة والضفة الشكوك بأن مصيرين مختلفين يتم ترتيبهما لسكان كل منهما على المدى البعيد، بما في ذلك إمكان ربط سكان الضفة الغربية بالأردن كمواطنين من دون سيادة على الأرض.

ثالثًا: مضمون الوضع الجديد الناشئ

لعل الوضع القائم في العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، منذ انتخاب حكومة نتنياهو، أشبه بـ «Status Quo» جديد، أو بحالة هدنة مؤقتة إن جاز التعبير؛ فعملية السلام متوقفة، والموجود منها هو ما ترسخ من اتفاق أوسلو على الأرض، لا أكثر ولا أقل. فلا الجانب الفلسطيني قادر على توسيع إنجازاته، ولا الحكومة الإسرائيلية قادرة على تصفية النتائج القائمة على الأرض. وقد كانت مواجهات أيلول/سبتمبر عام 1996 تجسيدًا لهذا الوضع.

لعل حالة التوازن الجديدة هذه هي حصيلة الفشل المشترك للطرفين؛ فإسرائيل فشلت تاريخيًا في ترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية، وهي اليوم تواجه أزمة ديمغرافية تتمثل بوجود 4.6 مليون يهودي إلى جانب 3.6 مليون فلسطيني على أرض فلسطين التاريخية. وفي حين تبلغ نسبة النمو السنوي 1.7 بالمئة للسكان اليهود فإنها تصل إلى 4.2 بالمئة بين الفلسطينيين. في المقابل، فشل الجانب الفلسطيني، حتى الآن، بحكم مجموع الظروف التي قادت إلى عملية السلام، في إنجاز الاستقلال الوطني، وهو مضطر إلى التعامل مع وضع تتمتع فيه إسرائيل بهيمنة عسكرية مطلقة ودعم شامل من الولايات المتحدة. إنها حصيلة توازن غريبة بين فشلين، ومثل كل حالات الهدنة، فإن الأطراف تحاول استغلالها لتحسين مواقعها تمهيدًا للجولة المقبلة، وهي من دون شك جولة المفاوضات حول الوضع النهائي.

وفي حين يحاول الطرف الفلسطيني التعلق بكل إنجاز والبناء عليه، حتى لو كان رمزيًا، فإن الإسرائيليين منهمكون في تغيير معالم الواقع على الأرض. ومثلهم مثل الأنشطة الكولونيالية (الاستعمارية) التاريخية الأخرى، فإن عدم قدرتهم على تصفية وجود الشعب الفلسطيني قادهم إلى محاولة ترحيله (Expulsion). وحققوا نجاحًا جزئيًا عام 1948، ثم فشلوا فشلًا ماحقًا بعد عام

1967، والآن، وبعد أن لم يعد الترحيل خيارًا ممكنًا فإنهم يحاولون تعميق حالة التطويق والاستعباد الاقتصادي (Encirclement and Enslavement)، بتحويل الأراضي المحتلة إلى أرض إسرائيلية مع بانتوستانات (جيوب) فلسطينية معزولة، ومع احتمال التخلص من أكبر هذه التجمعات من حيث الكثافة السكانية، وهو قطاع غزة، بفصله بمن فيه عن سائر الأراضي الفلسطينية.

إن التمعن في ما يحدث في القدس تحديدًا، وما يحدث على نطاق أوسع على الصعيد الفلسطيني، يكشف تبلور حالة شبه فصل عنصري وتمييز صارخ ليس على أساس اللون كما كان في جنوب أفريقيا، بل على أساس الديانة اليهودية. وفي حالة القدس مثلًا فإن السكان الفلسطينيين يدفعون 26 بالمئة من الضرائب في المدينة، غير أنهم يتلقون ما لا يصل إلى 5 بالمئة من خدمات البلدية.

وفي المعدل، يسمح للمواطن الفلسطيني باستهلاك ما يراوح بين 90 و150 م^3 من المياه سنويًا في حين يستهلك المواطن الإسرائيلي 1150 م^3. أما المستوطن الإسرائيلي المقيم في الضفة الغربية أو قطاع غزة فيصل معدل استهلاكه إلى 1450 م^3، أي نحو عشرة أضعاف المواطن الفلسطيني. وفي قطاع غزة، يسيطر 5000 مستوطن على 40 بالمئة من أراضي غزة مقابل 60 بالمئة قيد استعمال أكثر من 900 ألف نسمة. وفي المعدل، يسيطر كل مستوطن إسرائيلي على حصة تساوي 2800 م^2 في حين لا تزيد حصة المواطن الفلسطيني على 24م^2 فقط. أي أن المستوطن الإسرائيلي يسيطر على ما يزيد على حصة المواطن الفلسطيني بـ 116 مرة. هذا في منطقة لا تبدو ذات أهمية استراتيجية على المدى البعيد لإسرائيل.

وفي الوقت نفسه، يهيمن المستوطنون على ثلث الأراضي الزراعية في قطاع غزة. وعلى صعيد آخر يبلغ متوسط الدخل القومي للفرد الفلسطيني 1400 دولار في حين يصل إلى 17000 دولار للمواطن الإسرائيلي. ويبلغ معدل الصرف على الصحة للفلسطينيين 120 دولار للفرد مقابل ما يزيد على 500 دولار للفرد سنويًا في إسرائيل... إلخ.

رابعًا: آفاق المستقبل

إن السياسة الإسرائيلية الحالية، إذ تحاول تدريجًا تدمير الإمكانيات المادية لنشوء دولة فلسطينية مستقلة، فإنها ترسخ في الوقت نفسه نظام التمييز العنصري («بانتوستانات» على نمط جنوب أفريقيا) كآلية للسيطرة على السكان الفلسطينيين. غير أنها بمحاولتها نفي الدولة الفلسطينية المستقلة، إنما تنفي إمكان استمرار إسرائيل نفسها كدولة يهودية في المستقبل أيضًا. وعلى أسوأ حال، وإذا ما قيِّض لإسرائيل النجاح في التخلص من حل دولتين لشعبين، فإن ما سيتكرس هو حل دولة واحدة لشعبين لا دولة واحدة للإسرائيليين وحدهم. وذلك سيجرّ معه معاناة أطول للفلسطينيين والإسرائيليين معًا، وربما صراعًا أعنف على مدار العقود المقبلة.

ومهما ماطلت الحكومات الإسرائيلية، فلا بد من أن تصطدم بواقع أن سلامًا عادلًا وثابتًا في المنطقة، يحقق الأمن لكل الشعوب، لا يمكن أن يتحقق إلا بتأمين إما الاستقلال الكامل للشعب الفلسطيني وإما تحقيق المساواة التامة له.

يحاول بعض الساسة الإسرائيليين الترويج لسيناريو بديل يتم بموجبه التخلص من قطاع غزة، وربما حشر السلطة الفلسطينية فيه، مع تنظيم ترتيبات إقليمية مع الأردن في شأن سكان الضفة الغربية، تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالضفة الغربية. غير أن هذه الترتيبات تتجاهل المعضلة الرئيسية وهي صعوبة تأمين الاستقرار السياسي والأمني في ظل وضع كهذا. وهناك عقبات موضوعية يصعب تخيل أن تستطيع إسرائيل تجاوزها مهما بلغ ضعف الجانب الفلسطيني، وهي:

أ ـ إن الترتيبات مع الأردن بالشكل المطروح لا تستطيع تجاهل أن أكثر من 60 بالمئة من سكان شرق الأردن هم من الفلسطينيين، وهم يمثلون العنصر الاقتصادي الحاسم فيها. وإذا ما

افترض جدلًا نجاح الترتيبات الإسرائيلية لمرحلة ما، فإنها ستمثل قنبلة زمنية قابلة للانفجار باحتدام الصراع على الموارد المائية والاقتصادية والحقوق الاجتماعية والإنسانية.

ب ـ إن ترتيبات التمييز العنصري ستصطدم، في حال استمرار إسرائيل في إحكام سيطرتها على الضفة الغربية، بواقع أن نحو مليون فلسطيني يعيشون ضمن حدود إسرائيل، ويتمتعون بحقوق المواطنة ولو جزئيًا فيها، بما في ذلك أنهم يمثلون قوة سياسية فاعلة، قادرة، نظريًا، على السيطرة على نحو 15 بالمئة من مقاعد الكنيست. بكلمات أخرى، فإن أشكال التمييز العنصري تحمل في داخلها عنصر التآكل أو التفتت المستقبلي، في اتجاه تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

ج ـ إن ترتيبات أوسلو، وما رافقها من نشوء أول سلطة فلسطينية في تاريخ الشعب الفلسطيني، ورغم كل التقييد الذي تتعرض له، غذَّت النزعة الوطنية وعمَّقت الانفصال بين المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي. وللمفارقة، فقد كان ذلك أيضًا أحد أهم أهداف حزب العمل الإسرائيلي، الذي رمى إلى إخراج قضية الأراضي المحتلة من ذهن الحياة اليومية للمواطن الإسرائيلي. وهو أمر يفسر إلى حد ما خمود حركات السلام في إسرائيل لحقبة طويلة، إذ افتقدت مع ترتيبات أوسلو للدافعية الذاتية التي حركتها بقوة خلال أيام الانتفاضة.

د ـ هناك شبه إجماع دولي على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهذا الإجماع، إلى جانب الوعي بأبعاد القضية الفلسطينية، يخلق مصاعب جمة أمام المتطرفين الإسرائيليين الذين ما زالوا يحلمون بطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية، ويسعون لتنفيذ مشاريع التطهير العرقي في القدس الشرقية.

هـ ـ لعل من فضائل حكومة نتنياهو النادرة أنها عمَّقت الشرخ بين الوطن العربي وإسرائيل ووجهت ضربات شديدة لأنشطة التطبيع التي ازدهرت في عهد حكومة حزب العمل؛ وكان فشل مؤتمر الدوحة الاقتصادي نموذجًا لذلك. رغم اتفاقات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن، تعيش المنطقة موجات متلاحقة من التوترات مع البلدان العربية، كمصر وسورية، التي لا تستطيع تجاوز مشاكل التنافس الإقليمي والاستراتيجي مع إسرائيل، بغض النظر عن القضية الفلسطينية التي تغذي كذلك مشاعر العداء الشعبي في هذه البلدان لإسرائيل ولترتيبات التطبيع معها.

وذلك ما يفسر تفكك التحالف القديم ضد العراق، والاستياء من المناورات العسكرية الإسرائيلية ـ التركية، والامتعاض من استفراد إسرائيل بالمكاسب الاقتصادية لـ«عملية السلام».

و ـ إن الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل مرتبط، كذلك، بقدرة إسرائيل على خدمة عناصر الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة، بما يتوافق مع المصالح الأمريكية. وهذا يضيف أعباء جديدة على السياسة الإسرائيلية ليس من السهل تجاهلها.

خلاصة القول، إن المأزق الذي تعيشه المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ليس عابرًا، بل هو مأزق استراتيجي عميق. ويجب التمييز هنا بين عملية أوسلو واتفاق أوسلو. لقد كان اتفاق أوسلو إعلان مبادئ لإطلاق عملية تستهدف الوصول إلى ترتيبات سلام نهائية عبر سلسلة من المراحل الانتقالية. وفعليًّا فإن عملية أوسلو قد تم قتلها من جانب حكومة نتنياهو، في حين أن ما تحقق من نتائج اتفاق أوسلو، أو مرحلته الأولى بالتعبير الأدق، ما زال قائمًا على الأرض حيًا ويتنفس. وهو مثل مولود ماتت أمه، وليس من المعروف إن كانت ستظهر أمٌّ جديدة تتبناه، أو سيواصل النمو ليغدو مخلوقًا مشوَّهًا وغريب المعالم.

تحاول إسرائيل الجمع بين ضدين لا يمكن الجمع بينهما: فصل المجتمع الفلسطيني عن الإسرائيلي وضم معظم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل. ويعيش المواطنون الفلسطينيون ما يمكن تسميته «حالة انفصام شخصي جماعية»، إذ يشعرون داخل المدن بأنهم كيان فلسطيني «مستقل»، في حين يعيش أكثر من 60 بالمئة من السكان في الريف والمخيمات تحت الاحتلال العسكري الكامل، ويعاني الجميع الهيمنة والتمييز الاقتصادي والعنصري. وفي مواجهة عملية تفتيت المجتمع الفلسطيني إلى كانتونات، تتكون حالة انكفاء عن الذات وتتعزز الميول المحلية والفئوية، وحتى العشائرية الضيقة.

وهكذا فإن العمليات بمجملها تشبه وصفة مريعة لتحضير انفجار حافل بالتناقضات. ولن تستطيع سوى قوة واحدة إخراج إسرائيل من قصر نظرها الشامل. غير أن إمكان حدوث ذلك في ظل توازنات القوى على الساحة الأمريكية لا يعدو حدود أحلام اليقظة، إضافة إلى طغيان مهمات الساعة على كل نشاط دبلوماسي، في عصر تراجع فيه التخطيط الاستراتيجي للدول العظمى لمصلحة الأهداف الآنية، وذلك تحت ضغط السعي الملح وراء أصوات الناخبين.

إنها حالة هدنة رسمية في ظل صراع فعلي يحدث على شفا الهاوية. وفي إطاره تجد السلطة الفلسطينية، وتيارها المركزي، نفسيهما مشغولين ومقيدين بعملية عقيمة الجدوى، غير أنها تشل بحكم التزاماتها واستحقاقاتها القدرة على الفعل الاستراتيجي لتغيير ميزان القوى. وفي القطب الآخر، تقف حركة حماس التي تنشط، بقدر عال من البراغماتية والمثابرة، تحضيرًا لما هو قادم. في حين يتلفت جزء مهم وعريض من الجمهور باحثًا عن البديل الديمقراطي، الذي طال انتظاره، وأدى تأخره إلى تعميق اعتكاف الجمهور عن الممارسة السياسية.

خاتمة

الطريق نحو المستقبل

قديمًا قيل إن طريق الثورة والحرية ليس خطًا مستقيمًا، بل مليء بالمنعطفات والتعرجات والالتواءات، وبعضها قد يخلق انطباعًا خاطئًا بأننا نسير إلى الوراء بدلًا من أن نتقدم إلى الأمام. ولكن المهم هو الحصيلة العامة للمسيرة ودرجة التقدم في الوصول إلى الهدف، وقبل ذلك صحة رسم الأهداف نفسها. عندما ننظر إلى حقيقة أن أكثر من سبعين عامًا قد مرت منذ نكبة الشعب الفلسطيني وتهجير ثلثيه، من مدنهم وقراهم، وعندما نتذكر أن أكثر من خمسين عامًا انقضت منذ نشوء الاحتلال الأطول في التاريخ البشري الحديث، وعندما نعي أننا نُضطهد من نظام تمييز عنصري وأبارتهايد أعمق وأشد من ذلك الذي عاشته جنوب أفريقيا، وعندما نستمع للمهاترات الإعلامية ومظاهر الانقسام السياسي الداخلي، فإن النفس بالطبع تشعر بالانقباض، وقد يُشعر ذلك بعض الناس باليأس والإحباط.

وعندما يسود ظلم ذوي القربى، ويشعر المناضل أنه يكافأ بالإهمال والخذلان، وهو يرى الانتهازيين والمتسلِّقين والمنافقين يتصدرون المشاهد ويحصدون المكاسب، فإن مشاعر الإحباط تتعاظم وتتحول إلى غضب عارم واستياء مبرر، وقد يترجم ذلك إلى انكفاء عن العمل الوطني والجماعي. ولكن عندما ننظر إلى الجانب الآخر؛ ونرى أن كل قوة جيش إسرائيل وأسلحتها النووية لم تستطع في ثلاثة حروب همجية أن تكسر صمود غزة الباسلة. وعندما نرى القوى والأحزاب العربية في الداخل تتوحد رغم اختلافاتها في قائمة واحدة لتهزم محاولات نتنياهو العنصري لتهميشها وإضعافها؛ وعندما نرى بسالة الأجيال الشابة في المشاركة في الانتفاضة الشعبية والمقاومة والمقاطعة، ونعايش بسالة المقدسيين ونرى مئات الألوف من ملايين الفلسطينيين في

الشتات يعودون إلى الانضواء في النضال الفلسطيني عبر بوابة حركة المقاطعة (BDS) وحركات التضامن وأساطيل كسر الحصار؛ وعندما نعيش تجربة قرى لم تتوقف عن التظاهر ضد الجدار لأكثر من عشرة أعوام؛ أو عندما نشاهد هبّة مدينة القدس المرة تلو الأخرى، ومئات الألوف يجتازون الحواجز ويقفزون عن الجدار ليُصَلّوا في شهر رمضان في المسجد الأقصى أو يكافحوا للوصول إلى كنيسة القيامة في عيد الفصح؛ وعندما نرى جموع المرابطين في الأقصى وفي الحرم الإبراهيمي يتصدون ببسالة للمستوطنين؛ وعندما نشاهد نجاحات الفلسطينيين العلمية والثقافية والأدبية والفكرية وإبداعاتهم في كل بلدان المعمورة؛ وعندما نشاهد ونعايش إبداعات الأجيال الشابة من الفلسطينيين والفلسطينيات في كل مكان، وفي مختلف الميادين، ونرى إصرارهم العنيد على التمسك بفلسطينيتهم، وفخرهم بالانتماء إلى فلسطين وتاريخها وشعبها؛ وعندما تتاح لنا فرصة زيارة يافا أو عكا أو حيفا والناصرة وبلدات الجليل وقرى النقب ونرى أن سياسة إسرائيل في التذويب والتطويع قد فشلت وأن روح فلسطين ما زالت حية تتنفس وتعيش في كل ركن من أركان ما صار يُسمى «إسرائيل»، ندرك أن المخطط الصهيوني قد فشل، وأنها مسألة وقت وصبر وجهد وعمل حتى تتحقق العدالة التي لا يمكن تجاوزها، وندرك عندها أن هناك ما يبعث حقًا على الأمل والإيمان بالمستقبل.

هناك من سيعيش لنفسه، وهناك من سيعيش لنفسه وللآخرين، وهناك من سيعيش لنفسه وللآخرين ولشعبه ولوطنه، وهؤلاء هم الذين سيبلغون أعلى درجات راحة النفس والتقدير والاحترام في حياتهم وبعد حياتهم. وهم الذين سيصنعون ما سيوصف، يومًا ما، بأنه ذلك النصر المستحيل الذي حققه الفلسطينيون لمصلحتهم ولمصلحة كل شعوب المنطقة، بل ولمصلحة قيم الإنسانية والعدالة.

فهرس

- ش -

- ص -

- ض -

- ع -

- غ -

Notes

[1←]

بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، شخصيات صهيونية؛ 14 (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2015)، ص 14.

[2←]

Daniel Levy, «Don't Call It a Peace Plan,» The American Prospect (30 Januray 2020), <https://prospect.org/topics/daniel-levy/>.

[3←]

مركز الإحصاء الفلسطيني ومكتب الأمم المتحدة.(OCHA)

[4←]

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.

[5←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House, Washington DC, p. 2, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[6←]

Ibid., p.2.

[7←]

Ibid., p. 8.

[8←]

Ibid.

[9←]

Ibid., p. 4

[10←]

Ibid., p. 10.

[11←]

Ibid., p. 10.

[12←]

Ibid., p. 25.

[13←]

Ibid., p. 2.

[14←]

Ibid., p. 2.

[15←]

Ibid., p. 4.

[16←]

Ibid., p. 4.

[17←]

Ibid., p. 4.

[18←]

Ibid. p. 16

[19←]

Ibid. p. 16

[20←]

Ibid. p. 17

[21←]

Ibid., p. 25

[22←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House: Washington DC, appendix 2A, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[23←]

Ibid

[24←]

Ibid

[25←]

Ibid

[26←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House: Washington DC, p. 3, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[27←]

Ibid., p. 3

[28←]

Ibid., p. 3

[29←]

Ibid., p. 2

[30←]

Ibid

[31←]

Ibid

[32←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House: Washington DC, appendix 2A <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[33←]

Peace To Prosperity, January, 2020, White House: Washington D.C appendix 2B, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[34←]

Ibid., p. 38.

[35←]

Ibid., p. 31.

[36←]

Ibid., p. 32.

[37←]

Ibid.

[38←]

Ibid. Title of the plan.

[39←]

Ibid., p. 2.

[40←]

Ibid., pp. 6 and 9.

[41←]

Peace to Prosperity, January 2020, White House, Washington DC, p.6, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-

0120.pdf>.

[42←]

Ibid.

[43←]

Ibid., p. 13.

[44←]

Ibid., p. 16.

[45←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House: Washington DC, appendix 2A, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>.

[46←]

Ibid., p. 8.

[47←]

Ibid., p. 7.

[48←]

Ibid., pp. 7 and 21-24.

[49←]

Ibid., p. 21.

[50←]

Ibid., p. 20.

[51←]

Ibid., p. 24.

[52←]

Ibid., p. 21.

[53←]

Ibid., p. 22.

[54←]

Ibid.

[55←]

Ibid., p. 23.

[56←]

Ibid., p. 24.

[57←]

Peace to Prosperity, January, 2020, White House: Washington DC, appendix 2A 0120-Prosperity-to-content/uploads/2020/01/Peace-<https://www.whitehouse.gov/wp .pdf>.

[58←]

Ibid., appendix 2B,
0120-Prosperity-to-content/uploads/2020/01/Peace-<https://www.whitehouse.gov/wp
.pdf>.

[59←]

Ibid., p. 12.

[60←]

Ibid., p. 12.

[61←]

Ibid., p. 13.

[62←]

Ibid., p. 13.

[63←]

Ibid., p. 10.

[64←]

Ibid.

[65←]

Ibid., p. 26.

[66←]

Ibid., p. 32.

[67←]

Ibid., p. 33.

[68←]

Ibid., p. 33.

[69←]

Ibid., p. 34.

[70←]

Ibid.

[71←]

Ibid., p. 17.

[72←]

Ibid., p. 34.

[73←]

Ibid., p. 36.

[74←]

Ibid., p. 34.

[75←]

Ibid., p. 35.

[76←]

تقرير صحيفة القدس وقناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 13 آذار/مارس 2018.

[77←]

وكالة وفا- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 2020.

[78←]

وكالة وفا- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 2020.

[79←]

Ibid., p. 15.

[80←]

Ibid.

[81←]

Ibid., p. 16.

[82←]

Ibid.

[83←]

الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في لاهاي 2005.

[84←]

Ibid., p. 17.

[85←]

Ibid., p. 19.

[86←]

Ibid., p. 19.

[87←]

Ibid., p. 29.

[88←]

Ibid., p. 1.

[89←]

بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، شخصيات صهيونية؛ 14 (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2015)، ص 48.

[90←]

نشر هذا الفصل للمرة ألولى في آذار/ مارس 1998 .وللمفارقة تبدو استنتاجاته منطبقة على ما يحدث اليوم.